



# مكتبة الغازي خسرو بك

مخطوطة

شرح الوقاية ( المجلد السادس )

المؤلف

عبيد الله بن مسعود بن محمود ( صدر الشريعة الأصغر )



وقف على حاله

السادس







الاجنبى الى القدام ضرورة بخلاف الوجه واكلف **م** وكذا السيد **س** فانها في  
النظر الى قريتها كالاجنبية **م** فان خاف **س** الشهوة **م** لا ينظر الى وجهها  
الا للاحاطة بقاها بحكم وشاهد يشهد عليها ومن يريد نكاح امرأة او شراء  
امته وان خيف شهوته **م** وجعل يدورها **س** فان هو لا يجد لهم **س** النظر مع  
خوف الشهوة للحاجة **م** فينظر الى موضع مرضها بقدر الضرورة وينظر المرأة  
من المرأة كالرجل من الرجل وكذا من الرجل ان امنت شهوتها واللفظي والجوهر  
والخفت في النظر الى الاجنبية كالرجل ويغزل عن امته بلا اذنها ومن  
عساه **س** العزل ان يطأ فاذا قرب الى الانزال اخرج ولا ينزل في  
الفرج **م** ومن ملك امته بشراء او نحوه **س** كالوصية والارث وغيرهما **م**  
ولو بكرة او مشرة من امرأة او عبدا ومحرما **س** اي محرم الامته لكن غير  
ذي رحم محرم لها حتى لا يعق الامه عليه **م** او من مال جنتي **س** اي كانت  
الامته من مال مسبي **م** حرم عليه وطئها ودواعيه حتى يشترى بحبيضة  
فمن تخيض ويشترى في ذات اشهر ويوضع الحمل في الحمل **س** فان الحكمه  
في الاستبراء تعرف برأه الرحم صانته للامه المحترمة عن الاختلاط وذلك  
بعدم حبيضة الشغل او لو تم الشغل بما يحرم لكنه امر خفي فادبر الحكم  
على امر ظاهر وهو استحداث الملك وان كان عدم وطئ المولى معلوما كما في  
الصور التي عدنا وهي قوله ولو بكرة الى آخره فان الحكمه تراهي في الجنس لاني  
كل فرد وكل يرد عليه ان الحكمه لا تراهي في كل فرد ولكن تراهي في الانواع  
المضبوطة فاذا كانت الامه بكرة او مشرة فمن لا يثبت نسب ولدائه  
وهو ان يكون الولد ثابت النسب ينبغي ان لا يجب لان عدم الشغل بالما  
المحرم ميقن في هذه الانواع على ما **س** عنه انه انما ثبت بالنقل قوله  
عليه السلام في سبائنا او طاس لا لا نوطا لحيالي حتى يصنع حملهن  
ولا لحيالي حتى يسبرن بحبيضة فان السبائا لا يخلو من ان يكون فيها بكرة  
او مشرة من امرأة وتوذك ومع هذا حكمه ان يثبت عليه السلام حكما عاما  
فلا تخفى الحكمه كما انه تعالى بين الحكمه في حرمة الشرب قوله تعالى انما يريد الشيطان

الابوت

هذا هو الوجه الذي عليه  
الاجنبى الى القدام ضرورة بخلاف الوجه واكلف  
النظر الى قريتها كالاجنبية  
الا للاحاطة بقاها بحكم وشاهد يشهد عليها  
امته وان خيف شهوته وجعل يدورها فان هو لا يجد لهم النظر مع  
خوف الشهوة للحاجة فينظر الى موضع مرضها بقدر الضرورة وينظر المرأة من المرأة كالرجل من الرجل وكذا من الرجل ان امنت شهوتها واللفظي والجوهر والخفت في النظر الى الاجنبية كالرجل ويغزل عن امته بلا اذنها ومن عساه العزل ان يطأ فاذا قرب الى الانزال اخرج ولا ينزل في الفرج ومن ملك امته بشراء او نحوه كالوصية والارث وغيرهما ولو بكرة او مشرة من امرأة او عبدا ومحرما اي محرم الامته لكن غير ذي رحم محرم لها حتى لا يعق الامه عليه او من مال جنتي اي كانت الامته من مال مسبي حرم عليه وطئها ودواعيه حتى يشترى بحبيضة فمن تخيض ويشترى في ذات اشهر ويوضع الحمل في الحمل فان الحكمه في الاستبراء تعرف برأه الرحم صانته للامه المحترمة عن الاختلاط وذلك بعدم حبيضة الشغل او لو تم الشغل بما يحرم لكنه امر خفي فادبر الحكم على امر ظاهر وهو استحداث الملك وان كان عدم وطئ المولى معلوما كما في الصور التي عدنا وهي قوله ولو بكرة الى آخره فان الحكمه تراهي في الجنس لاني كل فرد وكل يرد عليه ان الحكمه لا تراهي في كل فرد ولكن تراهي في الانواع المضبوطة فاذا كانت الامه بكرة او مشرة فمن لا يثبت نسب ولدائه وهو ان يكون الولد ثابت النسب ينبغي ان لا يجب لان عدم الشغل بالما المحرم ميقن في هذه الانواع على ما عنه انه انما ثبت بالنقل قوله عليه السلام في سبائنا او طاس لا لا نوطا لحيالي حتى يصنع حملهن ولا لحيالي حتى يسبرن بحبيضة فان السبائا لا يخلو من ان يكون فيها بكرة او مشرة من امرأة وتوذك ومع هذا حكمه ان يثبت عليه السلام حكما عاما فلا تخفى الحكمه كما انه تعالى بين الحكمه في حرمة الشرب قوله تعالى انما يريد الشيطان

ان يقع الآيه فلا يمكن ان يقول احد الى اشهرها بحيث لا يقع العداوة ولا  
يصدني عن الصلوة فاذا المصلحة غالبه في تحريمه فالشرع يحترمه على  
العموم لما ان في التخصيص ما لا يخفى عن الحنيط وتجاسر الناس بحيث في  
تحريمه ترتفع لكلمة فاذا ثبت لكم في السبي على العموم ثبت في سائر  
اسباب الملك كذلك قياسا فان العلة معلومة ثم نأيد ذلك بالاجماع  
**م** ولم يحلف حبيضة ملكها فيها ولا التي قبل القبض ولا ولادة  
كذلك ويجب في شراء امته الاشفا هو **س** لان الملك يتم له ولكلم  
يناف الى العلة القريبة **م** لا عند عود الآفة وردد المصنوبة و  
المستأجرة وفك المهر بونه **س** لانه لم يوجد استحداث الملك **م** وخص  
حيلة اسقاط الاستبراء عند ابي يوسف خلا فالحمد رحمة الله عليه و  
اخذ بالاول ان علم عدم وطئها في ذات الطهر وبالتالي ان قربا  
وتحان لم يكن تحت حرة ان يتكهما ثم يشترى بها **س** او بالنكاح لا يجب  
الاستبراء ثم اذا اشترى زوجته لا يجب ايضا **م** وان كانت انكحها  
البائع قبل الشراء او المشتري قبل قبضه من بوثق به ثم يشترى ويقبض او  
مقبض فيطلق الزوج **س** اي ان كانت تحت حرة فالجمله ان يتكهما البائع  
قبل شراء المشتري رجلا عليه اعتماد ان يطلقها ثم يشترى المشتري ثم يطلق  
الزوج فانه لا يجب الاستبراء لانه اشترى منكوجة الغير ولا يخل وطئها  
فلا استبراء فاذا طلقها الزوج قبل الدخول جيل على المشتري وحيث  
لم يوجد حدث الملك فلا استبراء او يتكهما المشتري قبل القبض فلكم  
الرجل ثم يقبضها ثم يطلق الزوج فان الاستبراء يجب بعد القبض  
وحيث لا يخل الوطى فاذا حل بعد طلاق الزوج لم يوجد حدث  
الملك **م** ومن فعل شهوة احدى دواعي الوطى بامس لا يتبعان كما  
حرم عليه وطئها بدواعيه حتى يحرم احدىها **س** دواعي الوطى هي القبلة و  
المنش شهوة والنظر الى فرجها بشهوة فان لدواعي الوطى حكم الوطى وحكم  
احدهما يكون بازالة الملك كلا او بعضا وبالكاهن **م** وكره تقبيل الرجل

الشيء

لا اجتماعه

هذا هو الوجه الذي عليه  
الاجنبى الى القدام ضرورة بخلاف الوجه واكلف  
النظر الى قريتها كالاجنبية  
الا للاحاطة بقاها بحكم وشاهد يشهد عليها  
امته وان خيف شهوته وجعل يدورها فان هو لا يجد لهم النظر مع  
خوف الشهوة للحاجة فينظر الى موضع مرضها بقدر الضرورة وينظر المرأة من المرأة كالرجل من الرجل وكذا من الرجل ان امنت شهوتها واللفظي والجوهر والخفت في النظر الى الاجنبية كالرجل ويغزل عن امته بلا اذنها ومن عساه العزل ان يطأ فاذا قرب الى الانزال اخرج ولا ينزل في الفرج ومن ملك امته بشراء او نحوه كالوصية والارث وغيرهما ولو بكرة او مشرة من امرأة او عبدا ومحرما اي محرم الامته لكن غير ذي رحم محرم لها حتى لا يعق الامه عليه او من مال جنتي اي كانت الامته من مال مسبي حرم عليه وطئها ودواعيه حتى يشترى بحبيضة فمن تخيض ويشترى في ذات اشهر ويوضع الحمل في الحمل فان الحكمه في الاستبراء تعرف برأه الرحم صانته للامه المحترمة عن الاختلاط وذلك بعدم حبيضة الشغل او لو تم الشغل بما يحرم لكنه امر خفي فادبر الحكم على امر ظاهر وهو استحداث الملك وان كان عدم وطئ المولى معلوما كما في الصور التي عدنا وهي قوله ولو بكرة الى آخره فان الحكمه تراهي في الجنس لاني كل فرد وكل يرد عليه ان الحكمه لا تراهي في كل فرد ولكن تراهي في الانواع المضبوطة فاذا كانت الامه بكرة او مشرة فمن لا يثبت نسب ولدائه وهو ان يكون الولد ثابت النسب ينبغي ان لا يجب لان عدم الشغل بالما المحرم ميقن في هذه الانواع على ما عنه انه انما ثبت بالنقل قوله عليه السلام في سبائنا او طاس لا لا نوطا لحيالي حتى يصنع حملهن ولا لحيالي حتى يسبرن بحبيضة فان السبائا لا يخلو من ان يكون فيها بكرة او مشرة من امرأة وتوذك ومع هذا حكمه ان يثبت عليه السلام حكما عاما فلا تخفى الحكمه كما انه تعالى بين الحكمه في حرمة الشرب قوله تعالى انما يريد الشيطان



وعناقه في ازار واحد وجاز مع قبض ومصافحته **س** عطف على الضمير في جاز  
هذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا باس بهما  
في ازار واحد وانما مع القبض فلا باس بالاجماع **و** لكلاهما فيما يكون للجمعة  
انما بشهوة فلا شك في الحرمة اجماعا **و** كره بيع العدة خالصة **و** في  
في الصحيح مملوطة كبيع الشربين والانتفاع بخلوطينها لا بخالصتها  
فان بيع الشربين جائز عندنا وعند الشافعي رحمة الله لا يجوز **و**  
جاز اخذ دين على كافر من ثمن خمر بخلاف المسلم **س** اي بخلاف ديني  
على المسلم فانه لا يؤخذ من ثمن خمر بعه المسلم لان بيعها باطل فالثمن  
الذي اخذ حرام **م** وتحتل المصنف **س** بالرفع عطف على اخذ دين **م**  
وقول الذي التجرد هذا عندنا وعند مالك والشافعي رحمهم الله  
يكرو لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام فلان لا يراد في الكفار عن  
هذا لان قوله المشركون نجس لا يوجب الحرمة بعد عامهم هذا  
بل المراد بشاره المسلمين بان الكفار لا يمكنون من الدخول بعد عامهم هذا  
مهم هذا وعيادته وخصاء البهائم وازراء الحمار على الخيل  
الحقنة ودرق القاضي **س** اي من بيت المال فان القضاء وان  
كان عبادة ولا اجر على العبادة فهذا يجوز لان في المنع الامتناع  
عن القضاء **م** وسبق الامية وام الولد بلا محرم **س** فان من اعطاهما  
في الارباب كمن اعطاه الحمار **م** ونزاع ما لا بد للطفل منه وبعه  
لا خ وعم وام وملتقط هو في حجرهم واجارته لانه فقط **س** فان  
لا لام يملك ان يلا منافع بالاستخدام ولا كذلك غيرها **م** وبيع  
العصير من مخدة حمراء **س** فان المعصية لا تقوم بنفس العصير  
بخلاف بيع السلاح ممن يعلم انه من اهل الفتنة فان المعصية  
تقوم بعينه **م** وحمل خمر ذي باجر **س** هذا عند ابي حنيفة رحمه الله  
وعندهما لا يجوز ولا يحل الاجرم واجارته بيت بالسواد فيجوز بيت  
نارا وكنيسة او بيعة او بيع فيه **س** هذا عند ابي حنيفة **م**

هذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا باس بهما في ازار واحد وانما مع القبض فلا باس بالاجماع  
انما بشهوة فلا شك في الحرمة اجماعا  
في الصحيح مملوطة كبيع الشربين والانتفاع بخلوطينها لا بخالصتها  
فان بيع الشربين جائز عندنا وعند الشافعي رحمة الله لا يجوز  
جاز اخذ دين على كافر من ثمن خمر بخلاف المسلم  
على المسلم فانه لا يؤخذ من ثمن خمر بعه المسلم لان بيعها باطل فالثمن الذي اخذ حرام  
وقول الذي التجرد هذا عندنا وعند مالك والشافعي رحمهم الله  
يكرو لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام فلان لا يراد في الكفار عن هذا لان قوله المشركون نجس لا يوجب الحرمة بعد عامهم هذا  
بل المراد بشاره المسلمين بان الكفار لا يمكنون من الدخول بعد عامهم هذا  
مهم هذا وعيادته وخصاء البهائم وازراء الحمار على الخيل  
الحقنة ودرق القاضي  
كان عبادة ولا اجر على العبادة فهذا يجوز لان في المنع الامتناع عن القضاء  
في الارباب كمن اعطاه الحمار  
لا خ وعم وام وملتقط هو في حجرهم واجارته لانه فقط  
لا لام يملك ان يلا منافع بالاستخدام ولا كذلك غيرها  
العصير من مخدة حمراء  
بخلاف بيع السلاح ممن يعلم انه من اهل الفتنة فان المعصية تقوم بعينه  
وحمل خمر ذي باجر  
وعندهما لا يجوز ولا يحل الاجرم واجارته بيت بالسواد فيجوز بيت نارا وكنيسة او بيعة او بيع فيه  
هذا عند ابي حنيفة

رضي الله عنه لتخلل فعل الفاعل المختار وقال لا يجوز وانما قيد بالسود  
لانه لا يجوز في الامصار اتفاقا **م** وفي سوادنا لا يمكنون منها في  
الاصح **س** فان ما قال ابو حنيفة رضي الله عنه يختص بسواد الكوفة  
فان اكثر اهلها ذمي وانما سوادنا فاعلام الاسلام فيه ظاهر  
**م** وبيع بناء بيوت مكة وقبيل العبد وقبول هديته تاجر او  
اجابة دعوته واستعاره دابة **س** وفي القياس لا يجوز ووجه  
الاستحسان انه عليه السلام قبل هديه سلمان وبريرة **و** كره  
كسوته ثوبا واهداؤه بالنقد **س** اي ويكره ان يكسو العبد غيره  
ثوبا وان يهديه النقدين **م** واستخدم الحفي **س** فانه حيث  
على خصاء الانسان وهو غير جائز **م** واقراض قال ثنا  
ياخذ منه ما شاء **س** فانه فرض جزئيا **م** واللعب بالشرط في  
الزود وكل هو **س** هذا عندنا وعند الشافعي رحمة الله يباح  
لعب الشرط اذ فيه تشديد الخاطر لكن بشرط ان لا يفوق الضيق  
ولا يكون فيه ميسر فلنا مظنة فوت الضلوة وتضييع العمر قليلا  
الكل الباطل حتى يحسن بالجوع والعطش فكيف بغيرهما **م** وجعل  
القل في عنق عبيد وبيع ارض مكة واجارتهما **س** هذا  
عند ابي حنيفة رضي الله عنه لان مكة حرام وعندهما يجوز  
لان ارضها مملوكة **م** وقوله في دعائه بمقد العزم من عرشك  
وجوز رسك وابنيك **س** لانه يوم يعلق عرش بالعرش ولا حق  
لاحد على الله معاد عند ابي يوسف رضي الله عنه يجوز الاول  
للدعاء الماتور **م** وتغير المصنف ونقطة الالغ **م** فانه  
حسن اوصاف واختصار قوله البشر والبهائم في بلد يضربها له **س**  
التخصيص بالقوت قول ابي حنيفة وعند ابي يوسف رحمهم الله  
كل ما ضرب بالعامه حبه فهو احتكار وعن محمد رحمه الله لا احتكار  
في الثياب ومدة الحبس فيل مقدرة **م** اربعين يوما وقيل بالشهر

رضي الله عنه لتخلل فعل الفاعل المختار وقال لا يجوز وانما قيد بالسود  
لانه لا يجوز في الامصار اتفاقا  
الاصح  
فان اكثر اهلها ذمي وانما سوادنا فاعلام الاسلام فيه ظاهر  
وبيع بناء بيوت مكة وقبيل العبد وقبول هديته تاجر او اجابة دعوته واستعاره دابة  
في القياس لا يجوز ووجه الاستحسان انه عليه السلام قبل هديه سلمان وبريرة  
كره كسوته ثوبا واهداؤه بالنقد  
اي ويكره ان يكسو العبد غيره ثوبا وان يهديه النقدين  
استخدم الحفي  
فانه حيث على خصاء الانسان وهو غير جائز  
واقراض قال ثنا ياخذ منه ما شاء  
فانه فرض جزئيا  
واللعب بالشرط في الزود وكل هو  
هذا عندنا وعند الشافعي رحمة الله يباح لعب الشرط اذ فيه تشديد الخاطر لكن بشرط ان لا يفوق الضيق ولا يكون فيه ميسر  
فلنا مظنة فوت الضلوة وتضييع العمر قليلا  
الكل الباطل حتى يحسن بالجوع والعطش فكيف بغيرهما  
وجعل القل في عنق عبيد وبيع ارض مكة واجارتهما  
هذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه لان مكة حرام وعندهما يجوز لان ارضها مملوكة  
وقوله في دعائه بمقد العزم من عرشك وجوز رسك وابنيك  
لانه يوم يعلق عرش بالعرش ولا حق لاحد على الله معاد عند ابي يوسف رضي الله عنه يجوز الاول  
للدعاء الماتور  
وتغير المصنف ونقطة الالغ  
فانه حسن اوصاف واختصار قوله البشر والبهائم في بلد يضربها له  
التخصيص بالقوت قول ابي حنيفة وعند ابي يوسف رحمهم الله كل ما ضرب بالعامه حبه فهو احتكار  
وعن محمد رحمه الله لا احتكار في الثياب ومدة الحبس فيل مقدرة  
اربعين يوما وقيل بالشهر







انه يضمن م كتاب ٢٨  
 حرّم الخمر ويبي التي من ماء عنب اذا غلي واشتد وقذف بالزبد وان قلت كذا يارب  
 هذا الاسم خص بهذا الشراب باجماع اهل اللغة ولا نقول ان كل من شرب ماء عنب  
 مكرّم لا اشتقاقه من مخامرة العقل فان اللغة لا يجري فيها القياس  
 فلا يسمى الذي قارورة لقرار الماء فيه ورعاية الوضع الاول  
 ليست بصحة الاطلاق بل لترجيح الوضع وقد حققناه في التتبع

عشرة احكام كالطلاء وهو ماء غلب عليه طبع قد هب اقل من ثلثه  
وغلظا بحيث يفتح التمر الى السكر وتفتح الزبيب بين اذا  
غلت واشتدت والفيم يرجع الى الطلاء وتفتح التمر وتفتح  
الزبيب وعند الاوزاعى الطلاء وهو الباقي مباح وكذا تفتح  
الزبيب وعند شريك بن عبد الله السكر مباح لقوله تعالى وتحذون منه

ما لم يسكر ببله هو وطرب **س** أي كما يحل منه الاشارة اذا شرب ما لم يسكر  
 انا القدح الاخير وهو المسكر حرام اتفاقا وشرطه ان يشرب لا لقصد  
 اللهو والطرب لقصد التقوى **م** والحليطان **س** وهو ان يجمع بين ماء التمر  
 والزبيب ويطحى اذنى طبعته ويترك الى ان يغلى ويشد يحل ببله هو و  
 طرب **م** وينبذ العل والثين والبر والشعر والذرة وان لم يطبخ ببله هو  
 وطرب وخل الخمر ولو بعلاج **س** أي ابقاء شيء فيه وهذا آخره من قول  
 ابن القيم عليه السلام في بيان الشكرين واما الشكرين في قوله تعالى فليشكرا

فلما مضت مدة اَباح النبي عليه السلام استعمال هذه الطرُوف فان اُتر  
الحرف ذرأ عنها وايضا اَبداً وحكم شئ يبالغ ويشد ليتركه الناس مرة  
فاذا ترك الناس واستقر الامر بزول التشديد بعد حصول المقصود **م**  
مشرب ذرأ الحرف والامشاط **ب** المراد بالكرامة الحمة لان فيه اجزاء الحرف  
الا انه ذكر لفظة الكرامة لا الحمة لعدم النقص الفاعل فيه **م** ولا يجد شارح

والمزفت والنقير **الذباب الفزع وكنتهم**



بلا سكر فان في الخمر انما يجد بشرب القليل لانه قليل الخمر يدعو الى الكثرة  
ولذلك في دروي فاعتبر حقيقة التكرم **كتاب**

**الصيد** محل صيد كل ذي ناب ومخلب من كلب وباز ونحوهما **م** قد مر  
في الذبايح معنى ذي الناب وذلك المخلب ثم اعلم ان المختبر مشتمل لانه نجس  
العين وابو يوسف رحمه الله عليه استثنى الاسد لعلو جسمه والذئب  
لخساسته والبعض الحق لجداءه لخساسته والظاهر انه لا احتياج الى  
الاستثناء فان الاسد والذئب لا يصيران معلمين لعلو الهمة والخساسة  
فلم يوجد شرط حل الصيد **م** بشرط علمها وجرحها الى موضع منه **س**  
هذا عندنا في حيفته ومحمد رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يشترط  
الجرح **م** وارسال مسلم او كتابي اياها مستحي **س** اي لا يترك التسمية  
عمدا **م** على من منع متوحش يوكل **س** اي يشترط في الصيد ان يكون ممنوعا  
بالقوائم او الجناحين فالصيد الذي استبان من منع غير متوحش والصيد  
الواقع في الشبكة والناقط في البئر والذئب الخنزير متوحش غير ممنوع **م**  
لخروج عن حيز الامتناع **م** وان لا يشارك الكلب المعلم كلب لا يحل صيده  
**س** مثل كلب غير معلم او كلب المجوسي او كلب لم يرسل للصيد او ارسل و  
ترك التسمية عمدا **م** ولا يطول وقفته بعد ارساله **س** فانه ان طال  
وقفته بعد ارسال لم يكن الا صطياد مضافا الى الارسال بخلاف ما  
اذا كان الصيد فان هذا حيلة في الاصطيد فيكون مضافا الى الارسال  
**م** ويعلم العلم بترك الكلب ثلث مرات ورجوع البازي بدعائه فان اكل  
منه البازي اكل لا ان اكل الكلب ولا ما اكل منه بعد تركه ثلث مرات  
ولا ما صاد بعده حتى يتعلم او قبله وبقي في ملكه **س** اي لا يحل ما صاد  
الكلب بعد ما اكل حتى يتعلم اي يترك الاكل ثلث مرات ولا يحل ما صاد  
قبل الاكل اذ يقع في ملكه فان الكلب اذا اكل علم انه لم يكن كلبا معلما فكل  
ما صاد قبل ذلك الاكل فهو صيد كلب جاهل فيجوز اذا بقي في ملك الصياد  
**م** ومن شرط الحل بالرحم التسمية **س** اي لا ياكل عمدا **م** والجرح وان لا يبعد

هذا هو الصيد الذي لا يشترط العلم به ولا الجرح ولا التسمية  
فان في الكلب والبازي والذئب والظاهر انه لا احتياج الى الاستثناء  
فان الاسد والذئب لا يصيران معلمين لعلو الهمة والخساسة  
فلم يوجد شرط حل الصيد بشرط علمها وجرحها الى موضع منه  
هذا عندنا في حيفته ومحمد رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه الله  
انه لا يشترط الجرح وارسال مسلم او كتابي اياها مستحي اي لا يترك  
التسمية عمدا على من منع متوحش يوكل اي يشترط في الصيد ان يكون  
ممنوعا بالقوائم او الجناحين فالصيد الذي استبان من منع غير متوحش  
والصيد الواقع في الشبكة والناقط في البئر والذئب الخنزير متوحش  
غير ممنوع لخروج عن حيز الامتناع وان لا يشارك الكلب المعلم كلب  
لا يحل صيده مثل كلب غير معلم او كلب المجوسي او كلب لم يرسل للصيد  
او ارسل وترك التسمية عمدا ولا يطول وقفته بعد ارساله فانه ان طال  
وقفته بعد ارسال لم يكن الا صطياد مضافا الى الارسال بخلاف ما  
اذا كان الصيد فان هذا حيلة في الاصطيد فيكون مضافا الى الارسال  
ويعلم العلم بترك الكلب ثلث مرات ورجوع البازي بدعائه فان اكل  
منه البازي اكل لا ان اكل الكلب ولا ما اكل منه بعد تركه ثلث مرات  
ولا ما صاد بعده حتى يتعلم او قبله وبقي في ملكه اي لا يحل ما صاد  
الكلب بعد ما اكل حتى يتعلم اي يترك الاكل ثلث مرات ولا يحل ما صاد  
قبل الاكل اذ يقع في ملكه فان الكلب اذا اكل علم انه لم يكن كلبا معلما  
فكل ما صاد قبل ذلك الاكل فهو صيد كلب جاهل فيجوز اذا بقي في ملك  
الصياد ومن شرط الحل بالرحم التسمية اي لا ياكل عمدا والجرح وان لا يبعد

الحنه بالقرصت كذا او بربان افعار

هذا هو الصيد الذي لا يشترط العلم به ولا الجرح ولا التسمية  
فان في الكلب والبازي والذئب والظاهر انه لا احتياج الى الاستثناء  
فان الاسد والذئب لا يصيران معلمين لعلو الهمة والخساسة  
فلم يوجد شرط حل الصيد بشرط علمها وجرحها الى موضع منه  
هذا عندنا في حيفته ومحمد رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه الله  
انه لا يشترط الجرح وارسال مسلم او كتابي اياها مستحي اي لا يترك  
التسمية عمدا على من منع متوحش يوكل اي يشترط في الصيد ان يكون  
ممنوعا بالقوائم او الجناحين فالصيد الذي استبان من منع غير متوحش  
والصيد الواقع في الشبكة والناقط في البئر والذئب الخنزير متوحش  
غير ممنوع لخروج عن حيز الامتناع وان لا يشارك الكلب المعلم كلب  
لا يحل صيده مثل كلب غير معلم او كلب المجوسي او كلب لم يرسل للصيد  
او ارسل وترك التسمية عمدا ولا يطول وقفته بعد ارساله فانه ان طال  
وقفته بعد ارسال لم يكن الا صطياد مضافا الى الارسال بخلاف ما  
اذا كان الصيد فان هذا حيلة في الاصطيد فيكون مضافا الى الارسال  
ويعلم العلم بترك الكلب ثلث مرات ورجوع البازي بدعائه فان اكل  
منه البازي اكل لا ان اكل الكلب ولا ما اكل منه بعد تركه ثلث مرات  
ولا ما صاد بعده حتى يتعلم او قبله وبقي في ملكه اي لا يحل ما صاد  
الكلب بعد ما اكل حتى يتعلم اي يترك الاكل ثلث مرات ولا يحل ما صاد  
قبل الاكل اذ يقع في ملكه فان الكلب اذا اكل علم انه لم يكن كلبا معلما  
فكل ما صاد قبل ذلك الاكل فهو صيد كلب جاهل فيجوز اذا بقي في ملك  
الصياد ومن شرط الحل بالرحم التسمية اي لا ياكل عمدا والجرح وان لا يبعد

عن طلبه

عن طلبه ان غاب بمطعمه مسهمة اي رمى فغاب عن بصره متحاشيا مسهمة  
فادركه ميتا فان لم يقعد عن طلبه حل كله لان هذا ليس في وسعه وان قعد  
عن طلبه يحرم لان في وسعه ان يطلبه وقد قال عليه السلام لعلي هو ام  
الارض قتلته **م** فان ادركه المرسل والرامي جنازة **س** المراد انه ادركه  
حيا وفيه من الحيوة فوق ما يكون في المذبوح بحسب التذكية حتى لو ترك التذكية  
يحرم وقد قال في المتن فان تركها عمدا المراد انه ترك التذكية مع القدر  
عليها اما ان تمكين من التذكية ففي المتن اشارة الى حكمة كما روي عن ابي حنيفة  
رضي الله عنه وكذا عن ابي يوسف رحمه الله وهو قول الثالث في رحمه الله عليه  
وفي ظاهر الرواية انه يحرم وان كان حيوية مثل حيوة المذبوح فلا اعتبار  
لها فلا يجب تذكيته اما في المتردية واخواتها وفي الشاة التي مرضت فالتفوق  
على ان الحيوة وان قلت معتبرة حتى لو ذكاتها وفيها حيوة قليلة محل لقوله  
نقالي الا ما ذكيت **م** فان تركها **س** اي التذكية **م** عدا فاته وارسل مجوسي  
كلبه فزجره مسلم فانزجره **س** اي اغراه بالقيح فاشتم **م** او قتلته معراض  
بعرضه **س** المعراض التهم الذي لا يرش له سمي معراضا لانه يصيب  
الشيء بعرضه فلو كان في راسه حدة فاصاب حدة بحمل **م** او بندقية  
فقتله ذات حدة **س** انما قال هذا لانه يحتمل انه قد قتلته بثقله حتى لو  
كان خفيفا به حدة محل لتعين الموت بالجرح **م** او رمى صيدا فوقع في  
ماء **س** فانه يحتمل ان الماء قتلته فيجوز **م** او على سطح او جبل فزجره  
منه الى الارض حرم **س** لان الاحترار عن مثل هذا محرم **م** فان وقع على  
الارض ابتداء **س** فانه لا احترار عن هذا غير ممكن فيجوز **م** او ارسل مسلم  
كلبه فزجره مجوسي فانزجره ولم يرسله احد فزجره مسلم فانزجره **س**  
اعلم انه اذا اجتمع الارسال والزجر اي السوق فالاعتبار للارسال  
فان كان الارسال من المجوسي والزجر من المسلم حرم وان كان على العكس  
حل وان لم يوجد الارسال ووجد الزجر يعتبر الزجر فان كان من المسلم  
حل وان كان من المجوسي حرم **م** او اخذ غير ما ارسل عليه اكل **س** هذا

هذا هو الصيد الذي لا يشترط العلم به ولا الجرح ولا التسمية  
فان في الكلب والبازي والذئب والظاهر انه لا احتياج الى الاستثناء  
فان الاسد والذئب لا يصيران معلمين لعلو الهمة والخساسة  
فلم يوجد شرط حل الصيد بشرط علمها وجرحها الى موضع منه  
هذا عندنا في حيفته ومحمد رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه الله  
انه لا يشترط الجرح وارسال مسلم او كتابي اياها مستحي اي لا يترك  
التسمية عمدا على من منع متوحش يوكل اي يشترط في الصيد ان يكون  
ممنوعا بالقوائم او الجناحين فالصيد الذي استبان من منع غير متوحش  
والصيد الواقع في الشبكة والناقط في البئر والذئب الخنزير متوحش  
غير ممنوع لخروج عن حيز الامتناع وان لا يشارك الكلب المعلم كلب  
لا يحل صيده مثل كلب غير معلم او كلب المجوسي او كلب لم يرسل للصيد  
او ارسل وترك التسمية عمدا ولا يطول وقفته بعد ارساله فانه ان طال  
وقفته بعد ارسال لم يكن الا صطياد مضافا الى الارسال بخلاف ما  
اذا كان الصيد فان هذا حيلة في الاصطيد فيكون مضافا الى الارسال  
ويعلم العلم بترك الكلب ثلث مرات ورجوع البازي بدعائه فان اكل  
منه البازي اكل لا ان اكل الكلب ولا ما اكل منه بعد تركه ثلث مرات  
ولا ما صاد بعده حتى يتعلم او قبله وبقي في ملكه اي لا يحل ما صاد  
الكلب بعد ما اكل حتى يتعلم اي يترك الاكل ثلث مرات ولا يحل ما صاد  
قبل الاكل اذ يقع في ملكه فان الكلب اذا اكل علم انه لم يكن كلبا معلما  
فكل ما صاد قبل ذلك الاكل فهو صيد كلب جاهل فيجوز اذا بقي في ملك  
الصياد ومن شرط الحل بالرحم التسمية اي لا ياكل عمدا والجرح وان لا يبعد

159





عندنا فانه لا يمكن التعلم بحيث ياخذ ما عينه وعند ما كرم الله لا يוכל و  
 ان ارسل فقتل صيدا ثم قتل صيدا اخر اكلا كما تورى سهما الى صيد فاصاب  
 واصاب آخر وكذا لو ارسل على صيد كثيرة وسمى مرة واحدة بخلاف ذلك  
 الشاين بتسمية واحدة م كصيد رمى فقطع عضو منه لا العضو هذا  
 عندنا وعند الشافعي رحمه الله اكلا جميعا لنا قوله عليه السلام ما ابين من الخي  
 فهو ميت م وان قطع اثلاثا واكثره مع عجرة م اى قطع قطعتين بحيث  
 يكون الثلث في طرف الراس والثلثان في طرف العجز م او قطع نصف راسه  
 او اكثره او قد ينصفين اكل كله م لانه في هذه الصورة لا يمكن حيوة فوق  
 حيوة المذبوح فلم يتناولوه قوله علماء السلام ما ابين من الخي فهو ميت بخلاف  
 ما اذا كان الثلثان في طرف الراس والثلث في طرف العجز لا مكانة للحيوة في  
 الثلثين فوق حيوة المذبوح وبخلاف ما اذا قطع اقل من نصف الراس  
 لا مكانة حيوة فوق حيوة المذبوح م فان رمى صيدا فرماه آخر فقتله فهو  
 للاول وحرم وصمن الثاني له قيمة مجروحا ان كان الاول الخنثى والآ  
 فالثاني وحل م اى رمى صيدا فرماه آخر فقتله فان كان الاول اخرجه  
 عن حيز الامتناع فهو ملك للاول ويكون حراما لانه ذكوة ذكوة اختيارية  
 فيحرم حيث قتله بالرمي واذا كان ملكا للاول وحرم برمي الثاني فالتا  
 يضمن قيمته حال كونه مجروحا برمي الاول وان لم يكن الاول اخرجه عن حيز  
 الامتناع فهو ملك للثاني لانه قد صاده ويكون حلالا لانه ذكوة اضطرارية  
 م ويقاد ما يוכל لحمه وما لا يוכל م فما لا يוכל لحمه فبالاصطيا يطهر  
 لحمه وجلده م كتاب **الزهن**  
 هو حبس الشئ بحيث يمكن اخذه منه كالدين م فان الدين يمكن اخذه من  
 المرهون بان يباع المرهون بخلاف العان فان الصورة مطلوبة فيها  
 ولا يمكن تحصيل صورته من شئ آخر م ويتعقد بايجاب وقبول غير  
 لازم م اى يتعقد حال كونه غير لازم م فللراهن تسليم والرجوع عنه  
 م اى تسليم الرهن بمعنى المرهون والرجوع عن الرهن بمعنى العقد

فاذا سلم فقبض محوزا م اى مقبوضا غير شائع م مفتوحا م اى غير مشغول  
 بحق الراهن حتى لا يجوز رهن الارض بدون النخل والشجر بدون الثمر ودار  
 فيها متاع الراهن بدون المتاع م ممتنزا م اى اذا كان متصلا بحق الراهن خلقته  
 كالثمر على الشجر يجب ان يميز ويفصل عنه فالمفرغ يتعلق بالمحل فيجب فراغه  
 عما حل فيه وهو ليس برهون سواء كان اتصاله به خلقته او مجاوزه والمميز  
 متعلق بالحال في المحل فيجب انفصاله عن محل غير رهون اذا كان اتصاله  
 به خلقته حتى لو كان اتصاله بالمجاورة لا يفر كرهن المتاع الذي في بيت الراهن  
 م كرم والتخلية قبض فيه كما في البيع م التخلية ان يضعه الراهن في موضع يمكن  
 المرتهن من اخذه بهذا في ظاهر الرواية وعن ابى يوسف رحمه الله لا يثبت في  
 المنقول الا بالنقل لانه قبض موجب للضمان بمنزلة الغصب وعند ما كرم  
 رحمه الله يلزم بدون القبض م وصمن باقل من قيمته ومن الدين م اعلم  
 ان هذا تركيب مشكل ففعل الناس عن اشكاله وهو انه يتوهم ان كلمة من هي  
 التي يستعمل مع افعال التفضيل وليس كذلك لانه اذا اراد ان يضمنون باقل  
 من كل واحد فهدا غير مراد وان اراد ان يضمنون باقل من المجموع او باقل  
 من احدهما ان كان الواو بمعنى مع او بمعنى او فهذا شئ مجهول غير مفيد بل  
 المراد انه مضمون بما هو اقل فان كان الدين اقل من القيمة فهو مضمون  
 بالدين وان كانت القيمة اقل من الدين فهو مضمون بالقيمة فيكون من البيان  
 قد مر انه مضمون بما هو اقل من الآخر الذي هو القيمة تارة والدين اخرى  
 ثم اذا علم الحكم فيما اذا كانت القيمة اكثر وهو انه مضمون بالدين والفضل  
 امانة فيهم الحكم في صورة المساواة انه يكون مضمونا بالدين م فلو ملك  
 وبها سواء سقط دينه وان كانت قيمته اكثر فالفضل امانة وفي اقل سقط  
 من دينه بقدر ما يرجع المرتهن بالفضل م فالحاصل ان يد المرتهن على الرهن  
 يد استيفاء لانه وثيقة لجانبه لا استيفاء لكونه موصلة اليه فيكون استيفاء  
 من وجه ويتقرر بالملك فاذا كان الدين اقل من القيمة فقد استوفى الدين  
 والفضل امانة وان كانت القيمة اقل يكون مستوفيا بقدر المال التي وهي



القيمة فيرجع بالفصل هذا عندنا وعند مالك رحمه الله هو مضمون بالقيمة وعند  
 الشافعي رحمه الله هو غير مضمون بل هو امانة **م** وللمرتهن طلب دينه من رهنه  
 من فاته لا يسقط بالرهن طلب الدين **م** وجب به **م** اي جسد الراهن بالدين  
**م** وجب رهنه بعد فسخ عقده حتى يقبض دينه او يبرئه **م** فانه لا يبطل  
 الا بالرد على الراهن على وجه الفسخ لانه يبقى مضمونا ما بقي القبض والدين **م**  
 لا لا يتفادى به باستخراجه ولا سكنى ولا لبس ولا اجارة ولا اعادة  
 وهو متعذر لو فعل ولا يبطل الرهن به **م** اي بالتقديري **م** واذا طلب دينه امر  
 باحضار رهنه فان احضره سلم كل دينه او لا ثم رهنه وان لم يطلب في غير  
 بلد العقد وان لم يكن للرهن مؤنة حمل وان كان سلم دينه بلا احضار  
 رهنه **م** انما يسلم الدين او لا ليتعين حق المرتهن كما ذكرنا في البيع انما  
 يسلم او لا لهذا المعنى وقوله وان طلب متصل باسبق وهو قوله امر باحضار  
 رهنه اي يوم باحضار الرهن وان كان طلب الدين في غير بلد العقد انما  
 يثبت ان لم يكن للرهن مؤنة الحمل حتى ان كان للرهن مؤنة الحمل سلم دينه  
 بلا احضار الرهن **م** ولا يكلف مرتهن طلب دينه احضار رهنه وضع عند  
 غلده ولا ثمن رهنه باعه المرتهن بامره حتى يقبضه **م** اي ان امر الراهن  
 المرتهن ببيع رهنه فباعه فان لم يقبض الثمن لا يكلف باحضار الثمن اذا طلب  
 دينه وان قبض الثمن يكلف باحضاره **م** ولا مرتهن معه رهنه يمكنه من بيعه  
 حتى يقبض دينه **م** اي لا يكلف مرتهن معه رهنه ان يمكن الراهن من بيع الرهن  
 ثم هذا الحكم وهو عدم التكليف المذكور مغنيا الى قضاء الدين **م** ولا من قبض  
 بعض دينه تسليم بعض رهنه حتى يقبض البقية **م** اي لا يكلف مرتهن قبض بعض  
 دينه تسليم بعض رهنه ثم هذا الحكم وهو عدم التكليف المذكور مغنيا الى قبض  
 بقية الدين **م** ولا يحفظ بقبضه وعياله **م** كما تزوجه والولد والحاذم الذي  
 في عياله **م** وثمان يحفظ بغيرهم وايداعه وتعديه وجعله خاتم الرهن في خضره  
 لا يجعله في اصبع آخر **م** فان جعله في خضره استعمال وجعله في اصبع آخر لا  
 لعدم العادة بل هو من باب الحفظ وعليه مؤن حفظه ودره الى يده اورد

هذا هو الوجه في قوله لا يكلف باحضار الرهن  
 لان الرهن امانة لا يملكها المرتهن  
 ولا يملكها المرتهن الا بالقبض  
 فان قبضه لم يملكه الا بالقبض

هذا هو الوجه في قوله لا يكلف باحضار الرهن  
 لان الرهن امانة لا يملكها المرتهن  
 ولا يملكها المرتهن الا بالقبض  
 فان قبضه لم يملكه الا بالقبض

خبرته كاجرة بيت حفظه وحافظه فاما جعله لائق ومداواة الخرج فنقسم  
 على المضمون والامانة **م** اي على المرتهن مؤنة الحفظ كاجرة بيت الحفظ واجر  
 الحافظ وكذا مؤنة رده الى يد المرتهن ان خرج من يد كجعل لائق فهو على المرتهن  
 اذا كان قيمة الرهن مثل الدين وكذا مؤنة رده من الرهن الى يد المرتهن  
 كمداداة الخرج اذا كان قيمته مثل الدين اما اذا كان قيمته اكثر فنقسم  
 على المضمون والامانة فما هو مضمون فعلى المرتهن وما هو امانة فعلى  
 الراهن وهذا بخلاف اجرة بيت الحفظ فان تمامه على المرتهن وان  
 كان قيمته المهرهون اكثر من الدين لان وجوب ذلك بسبب الجس  
 وحق الجس في الكل ثابت **م** وعلى الراهن مؤن بقية واصلاح  
 منافعه كنقطة رهنه وكسوته واجراعيه وظن ولد الرهن  
 وسقى البستان والقيام بامور **م** **باب**  
**ما يجر عنه والرهن با ولا يبيع** لا يبيع رهنه مشاع وثمرة على كل  
 دونه وزرع ارض او نخل ارض ونها **م** لعدم كونه مميذا **م** وكذا عكسها **م**  
 اي لا يبيع رهن نخل بدون ثمره وارض بدون زرع او نخل لعدم كونه مفرغا فلا  
 يتم القبض ويحق الى حنيفة رضي الله عنه ان رهن الارض بدون الشجر  
 جاز لان الشجر اسم للثابت فيكون استثناء الاشجار بمواضعها فيجوز  
 لان الاتصال حينئذ يكون اتصال مجاورة ولورهن النخيل بمواضعها  
 يجوز ايضا لانه الاتصال اتصال مجاورة **م** ورهن الحر والمدير والمكاتب  
 وام الولد **م** ثم لما ذكرنا لا يجوز رهنه اراد ان يذكر ما لا يجوز الرهن به  
 فقال **م** ولا بالامانات **م** كالوديعة والمستعار ومال المضاربة و  
 الشراكة ولا بالذرك **م** صورة باع زيد من عمره ودارا فريه بكر عند  
 المشتري شيئا بما يدركه في هذا البيع وكذا الورهن شيئا بما ذاب له على  
 فلان لا يجوز ولو كفل هذا يجوز **م** ولا يبيع مضمونة بغير ط **م** المراد ان لا يكون  
 مضمونة بالمثل او بالقيمة **م** كبيع في يد البائع **م** اي باع شيئا ولم يسلمه  
 فريه بشيئا لا يجوز لانه اذا ملك العين لم يضمن البائع شيئا لكنه



يسقط الثمن وهو حق البائع **م** ولا بالكفالة بالنفس والقصاص بالنفس وما دونها وبالشفعة **س** أي كفل بنفس رجل فريه بها شيئا ليس لها وإذا وجب عليه القصاص فريه شيئا لئلا يمنع عن القصاص لا يجوز وكذا إذا رهن البائع أو المشتري شيئا عند الشفيع ليس له إذا بالشفعة لا يجوز لهم الدين في هذه الصور **م** وبأجرة الناحية والمغنية وبالعبد الجاني والمردون **س** فانه غير مضمون على المولى فانه لو ملك لا يكون على المولى شيء فإذا لم يصح الرهن في هذه الصور فلهذا رهن ان يأخذ المرهون من المرتهن ولو ملك المرهون في يد المرتهن قبل طلب الزاين ملك بلك شيئا لانه لا حكم للبطل فبقى القبض بأذن المالك **م** ولا رهن خمر وارتها منها من مسلم أو دمي **س** للمسلم أي لا يجوز للمسلم ان يرهن خمر أو يرتها منها من مسلم أو دمي **س** ولا يضمن له مرتتها ذميا وفي حكمه الضمان **س** أي ان رهن السلم من ذمي خمر فملك في يد الذمي لا يضمن للمسلم شيئا وان رهن الذي من المسلم خمر فملك في يد المسلم يضمن المسلم للذمي لانها مال تقم في حق الذمي دون المسلم **م** وصح بعين مضمونة بالمثل وبالقيمة كالمعيب وبدل الخلع والمهر وبدل الصلح عن دم عدي **س** فانه هذه الاشياء اذا كانت قائمة بحجب عينها وان ملكك بحجب المثل او القيمة فيصح الرهن بها **م** وبالدين ولو موعودا بان رهن ليقرضه كذا فملك في يد المرتهن عليه بما وعد **س** أي ان ملك في يد المرتهن فلهذا رهن على المرتهن المقدار الذي وعدا قرضه فملك برفع مبداء في يد المرتهن صفته عليه خبره واعلم ان الرهن انما يكون مضمونا بالدين الموعود اذا كان الدين مساويا للقيمة او اقل انما اذا كان اكثر فلا يكون مضمونا بالدين بل بالقيمة وانما لم يذكر هذا القسم لان الظاهر ان لا يكون الدين اكثر من قيمة الرهن وان كان على كسب النذرة فحكمه يعلم مما سبق فاعتمد على ذلك **م** وبرأس السلم وثن الصرف والمسلم فيه فان ملك في المجلس فعدا خذ وان افترقا قبل نقد وملك بطلا **س** أي اذا رهن برأس السلم او ثمن الصرف فان ملك الرهن قبل

الافترقا

الافترقا لم يرهن قد استوفى حقه وان افترقا قبل نقد المرهون به وقبل ملك المرهون بطل السلم والصرف وهذا التفصيل للثاني في الرهن بالمسلم فيه فيصح مطلقا فان ملك الرهن يصير مضمونا للمسلم فيه فلا يبيح السلم **م** ورهن السلم فيه رهن ببدله اذا فسخ **س** أي اذا كان الشيء مرهونا بالمسلم فيه ثم فسخا عقد السلم فهو رهن بالبدل أي يكون لرب السلم ان يحبس الرهن حتى يقبض رأس المال **م** وملك رهنه بعد الفسخ بملك **س** أي اذا رهن المسلم اليه عند رب السلم شيئا بالمسلم فيه ثم فسخا عقد السلم فملك الرهن في يد رب السلم فملكه يكون بالمسلم فيه أي يكون على رب السلم ان يؤدي الى المسلم اليه مقدار الطعام المسلم فيه لانه اذا ملك الرهن صار كأنه رب السلم استوفى السلم فيه لانه يد المرتهن يد استيفاء يتقرر بالملك فصار كأنه رب السلم استوفى السلم فيه ثم فسخا العقد فعلى رب السلم اداء السلم فيه الى المسلم اليه **م** ودين عليه عبد طفله **س** أي حجج الرهن بدين على الاب عبد طفله هذا عندنا وعند أبي يوسف وزفر رحمهما الله لا يصح وهو القياس اعتبارا بحقيقة الايلاء وجه الاحتياط ان في حقيقة الايلاء ازالة ملك الصغير بلا عوض في الحال وفي هذا نصب حافظ لئلا يبع بقاء ملكه **م** ويضمن عبدا وخل او ذكته ان ظهر العبد خرا والخل خرا والزكته ميتة **س** أي اشترى عبدا او خلا او شاة مذبوحة ورهن بثمان المشتري وهو عشرة دراهم مثلا شيئا ثم ظهر العبد خرا والخل خرا والشاة ميتة فالرهن مضمون أي ان ملك وقيمة عشرة دراهم او اكثر فعلى المرتهن عشرة دراهم يؤديها الى الزاين وان كانت قيمته اقل فعليه القيمة لانه رهنه بدين واجب ظاهرا **م** وببدل صلح عن النكار ان اقرأ ان لا دين **س** صلح مع النكار ورهن ببدل الصلح شيئا ثم تصاد قاطع ان لا دين فالرهن مضمون كما ذكر **م** ورهن المحرم والمكسل والموزون فان رهنه

في الرهن بالمسلم فيه فيصح مطلقا فان ملك الرهن يصير مضمونا للمسلم فيه فلا يبيح السلم

المعيب على رهنه



فتملكه بمثل قدر من دينه ولا عبرة للجودة **م** فقول قدر ايسر من مثله  
اي يعتبر المماثلة في القدر وهو الوزن او الكيل بلا اعتبار للجودة  
وعندها يعتبر القيمة فيقوم بخلاف الجنس ويكون رهنها مكانه فان رهن  
ا برقي فضة وزنه عشرة دراهم بعشرة دراهم فذلك عند ابي حنيفة  
رضي الله عنه ملك بالدين وعندهما ان كان قيمته مثل وزنه او اكثر فكذا  
وان كان قيمته اقل وهي ثمانية مثلاً يشترى ثمانية دراهم ذهب ليكون  
رهنها مكانه فان قيل في هذا التركيب وهو فملكه بمثل قدر من دينه  
نظر لان الدين اذا كان خمسة عشر ووزنه عشرة وقد ملك فقد ملك  
بعشرة دراهم من الدين فعلى المدين خمسة فيكون من التبعض  
فلا يتناول ما اذا كان وزنه عشرة والدين عشرة لان التبعض  
غير ممكن ولا يكون للبيان هنا لانه لما اريد به التبعض في صورة لا يكون  
للبيان في صورة اخرى لان المشترك لا عموم له ولا يتناول ايضاً ما اذا كان  
وزنه خمسة عشرة والدين عشرة لانه يصير معناه وان ملك بمقدار  
خمس من الدين وهو عشرة فهذا غير مستقيم قلنا ليس غرضه  
بيان انه باي شيء مضمون في كل صورة بل الغرض انه تالك باعتبار الوزن  
لا باعتبار القيمة فتقدره انه تالك بمثل وزنه من الدين اذا كان الدين  
زائداً فاذا علم الحكم في هذه الصورة يعلم في صورة المساواة وصورة  
ان يكون الوزن زائداً على الدين لما عرف ان الفصل امانة **م** ومما يشترى  
على ان يرهين شيئاً او يعطي كفيلاً بعينها من ثمنه وابي صح استحسانا  
**م** والقياس ان لا يجوز لانه صفة في صفة وجه الاستحسان انه شرط  
ملازم لان الكفالة والرهن للاستيثاق والاستيثاق ملازم الوجوب **م** ولا  
وانما قال بعينها لانه لو لم يكن الرهن او الكفيل معينا يفسد البيع **م** ولا  
يجبر على الوفاء **م** هذا عندنا لانه لا جبر على التبرعات وعند زفر رهنه  
يجبر لان الرهن اذا شرط في البيع صار حقاً من حقوقه كالوكالة المأخوذة  
في الرهن **م** وللبائع فسخه الا اذا سلم ثمنه حالاً او قيمة الرهن

كوجوب البيع  
والفقدان

الرهن  
بما البيع

الرهن رهن **م** اذ عندنا لما فتح الشرط واذ وصف مرغوب فبقواته يكون  
للبائع حق الفسخ **م** فان قال لبايعه امك هذا حتى اعطيتك فهو  
رهن **م** اي اعطى المشتري البائع شيئاً غير مبيعته وقال امك هذا حتى اعطيتك  
فذلك يكون رهن لانه تلفظ بما هو بين عن معنى الرهن والعبرة للعبارة وعند  
زفر لا يكون رهن **م** وان رهن عينا من رجلين بدين لكل منهما صح وكله  
رهن من كل منهما **م** اي يصير كله محبوساً بدين كل واحد لان نصفه يكون  
رهن عند هذا ونصفه عند ذلك وهذا بخلاف الهبة من رجلين  
حيث لا يصح عند ابي حنيفة رضي الله عنه فان الاول لا يقبل  
الوصف بالتجزئ بخلاف الهبة **م** واذا تهايا فكل في نوبته كالعادل  
في حق الآخر ولو ملك ضمن كل حصته **م** فان عند الملك يصير كل  
مستوفياً حصته والاستيفاء كما يجزئ **م** فان قضى دين واحد  
فكله رهن للآخر **م** لا متران كله رهن عند كل واحد **م** وان رهن رجلين  
رهن بدين عليهما صح بكل الدين ويمسك الى قبض الكل **م** وانما صح بهذا  
لان قبض الرهن وقع في الكل بلا شيوخ **م** وبطل حجة كل منهما  
انه رهن من ذمته وقبضه **م** هذه مسألة مستدانة لا تعلق لها بما سبق  
وصورتها ان كل واحد من الرجلين ادعى ان زبده رهن هذا العبد  
من هذا المدعي وسلم اليه واقام على ذلك بينته بتبطل حجة كل واحد  
لانه لا يمكن القضاة لكل واحد منهما ولا لاحدهما لعدم الاولوية ولا الى  
القضاة لكل بالنصف للشيوخ **م** ولو مات رهنه والرهن معهما فبرهن  
كل كذلك كان مع كل نصفه رهناً بحقه **م** هذا قول ابي حنيفة رحمه  
الله عليه وهو استحسان وعند ابي يوسف هذا باطل وهو القياس  
كما في الشيوخ وجه الاستحسان ان حكمه في الحياة للجسر والشيوخ يقر  
وبعد الممات الاستيفاء بالبيع في الدين والشيوخ لا يقره والله اعلم  
**م كتاب** **م** **رهن عند عدل**  
يتم الرهن بقبض عدل بشرط وضعه عند **م** هذا عندنا وقال كذا في

فان قيل ان كميل كان رهنه رهنه  
وانما بيعت فقلت هذا رهنه  
والقضاة كل واحد بالنصف



هذا هو الحق في البيع والرهن  
 في البيع والرهن  
 في البيع والرهن

لا يجوز لان يده يدا المالك ولهذا يرجع عليه عند استحقاق فاعدم القبض  
 قلنا يده على الصورة يدا المالك وفي المالتة يدا المهرن لان يده يد ضمانه  
 المضنون المالتة فنزل منزلة شخصين **م** ولا اخذ لاحد منهما وضمن بدفعه  
 الى احدهما وبذلك فقه مالك ربن فان وكل العدل او غيره ببيع ادا حل  
 اجله فصح فان شرط **م** الى التوكيل **م** في الرهن لا يعزل بالفضل ولا يوثق  
 الراهن او المهرن بل يموت الوكيل **م** سواء كان الوكيل المهرن او العدل  
 او غيرهما وادامات الوكيل لا يقوم وارثه او وصيه مقامه عندنا وعند  
 ابي يوسفان وصى الوكيل بمك بعه **م** ولا بعه بغيره وورثته **م**  
 الى التوكيل ببيع المهرن بغيره ورثته الزاين **م** ولا يبيع الزاين او المهرن  
 الا برضاء الاخر **م** اي لا يكون للزاين بيع الرهن الا برضاء المهرن وايضا  
 لا يكون للمهرن بيع الرهن الا برضاء الزاين بان وكله او باعه فاجاز للزاين  
 بعه **م** فان حل اجله ورأى غايب اجبر الوكيل على بيعه كوكيل المضمونة  
 غاب بؤكله واما **م** فان الوكيل يجبر على المضمونة فالحاصل ان الوكيل لا يجبر  
 على النقص الا ان في هذه الصورة اذا غاب الراهن وبى الوكيل عن البيع  
 فان المهرن يتضرر فيجبر الوكيل على البيع كما يجبر على المضمونة اذا غاب  
 الموكل فان الموكل اعتد عليه وغاب فلم يجز له يتضرر الموكل بوضع  
 حقه فيجبر الوكيل على المضمونة **م** وكذا لو شرط بعد الرهن في الاصح  
**م** اعلم ان في الخبر قولين احدهما ان الجبر انما يثبت اذا كانت  
 الوكالة لازمة وبان تكون في ضمن عقد الرهن فاذا كان بعده لا يجبر  
 والاخر ان الجبر بناء على ان حق المهرن يضيع فيجبر كوكيل المضمونة  
 اذا غاب الموكل وانما كان هذا القول اصح لان عدم الدليل لا يدل على  
 عدم المدلول خصوصا اذا وجد دليل آخر **م** فان باعه العدل فالرهن  
 فملكه كملكه فان او في ثمنه المهرن فاستحق **م** الى الرهن **م** ففي الهالك **م**  
 اي اذا ملك المهرن في يد المشتري فضمن المستحق الراهن وصح البيع والقبض  
 او العدل ثم هو الراهن وصح او المهرن ثمنه وبوله ورجع

هذا هو الحق في البيع والرهن  
 في البيع والرهن  
 في البيع والرهن

هذا هو الحق في البيع والرهن  
 في البيع والرهن  
 في البيع والرهن

المهرن

المهرن على راعته بدينه **م** اي السحق اما ان يضمن الراهن قيمة  
 الرهن لانه غاصب وحينئذ صح البيع وقبض الثمن لان الراهن ملكه باو  
 الضمان واما ان يضمن العدل القيمة لانه متعدي بالبيع والتسلم وحينئذ  
 العدل بالخيار اما ان يضمن الراهن القيمة وحينئذ صح البيع وقبض الثمن  
 واما ان يضمن المهرن الثمن الذي اداه اليه وبوله اي ذلك الثمن يكون  
 للعدل فيرجع المهرن على راعته بدينه **م** وفي القاييم اخذه **م** اي  
 السحق المهرن **م** من مشتريه ورجع هو على العدل بثمنه ثم هو  
 على الراهن بثمنه وصح القبض **م** اي قبض المهرن الثمن **م** او على المهرن  
 بثمنه ثم هو على الراهن بدينه **م** اي العدل بالخيار اما ان يرجع على  
 الراهن بالثمن وحينئذ صح قبض المهرن الثمن واما ان يرجع على  
 المهرن ثم المهرن يرجع على الراهن بدينه **م** وان اشترط التوكيل  
 في الرهن رجع العدل على الراهن فقط قبض المهرن ثمنه واما  
 اي ما ذكروا من العدل بين قضيتين الزاين او المهرن انما يكون  
 اذا كانت السو كالة مشروطة في عقد الرهن فانح يتعلق حق  
 المهرن بالوكالة فتضمن المهرن لانه باعه لثقه اذ لم يكن مشروطة  
 في عقد الرهن يكون كوكالة المفردة فانه اذا باع الوكيل وادى الثمن  
 الى آخر باع الموكل كل ثم لثقه عهدة لا يرجع على القابض وهذا لا يرجع  
 الا على الراهن سواء قبض المهرن الثمن او لم يقبض وصورة ما لم يقبض  
 ان العدل باع المهرن باع الراهن وضاع الثمن في يد العدل بلا ثمن  
 ثم استحق المهرن فالضمان الذي يلحق العدل يرجع به على الراهن  
**م** فان هلك الراهن مع المهرن فاستحق وضمن الراهن قيمته هلك بدينه  
 وان ضمن المهرن رجع على الراهن بقيته وبدينه **م** اي السحق  
 بالخيار بين قضيتين الراهن او المهرن فان ضمن الراهن ملكه باو الضمان  
 فصح الرهن وان ضمن المهرن يرجع على الراهن بالقيمة لانه مغرور من  
 جهة الراهن وبالدین لانه انتقص قبضه فيعود حقه كما كان قيل عليه



لما كان قرار الضمان على الرأهن وانك في المضمون يثبت لمن عليه قرار  
 الضمان فثبت انك رهن ملك نفسه **باب** **التصرّف والجنابة في الرهن** وقبض بيع الراهن رهنه ان اجازة  
 او قبض دينه نفذ صار رهنه رهنه وان لم يجز وفيه لا يفسخ في الاصح  
 وصبر المشتري الى فك الرهن او رفع الامر ليفسخ **باب** **اعلم ان الرهن**  
 اذا فسخ يفسخ في رواية والاصح انه لا يفسخ لان حقه في الحبس لا يفسخ  
 بانقضاء هذا العقد فيبقى موقفاً فالمشتري ان شاء صبر الى فك الرهن  
 او رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع **باب** **وضع عتاقه وتدييره واستيلائه**  
 رهنه فان فعلها شيئاً ففي دينه حالاً اخذ دينه وفي مؤجله قيمته للرهن  
 بدل الى محل الاجل **باب** **اي اخذ قيمته لاجل ان يكون رهنه عوضاً عن المرمون**  
 الى زمان حلول الاجل وفائده تظهر اذا كانت القيمة من جنس الدين  
 كذا اذا كانت القيمة الدراهم والدين كوتير ولا قدرة له على اداء الدين  
 في الحال فيكون الدراهم رهنه الى محل الاجل **باب** **وان فعلها معسر ففي العتق**  
 سعي العبد في اقل من قيمته ومن الدين ورجع على سيده غنياً وفي اقليته  
 سعي في كل الدين ولا رجوع **باب** **فان الراهن اذا اعتق وهو غير رهنه** فان  
 كان الدين اقل من القيمة سعي العبد في الدين وان كانت القيمة اقل سعي في  
 القيمة لانه انما يبيع لانه لا ينفذ للرهن استيفاء حقيقه من الراهن ياخذ  
 من ينفع بالعتق والعبد انما يتفزع بمقدار ما يملكه ثم يرجع بما سعي  
 على سيده اذا لم يمسره لانه قبض دينه وميضه فيه حكم الشرع  
 فيرجع عليه بما تحتل عنه وفي التدبير والاستيلاء سعي في كل الدين فان  
 كسب المدبر والمستولف ملك المولى فيسعيان في كل دينه ولا رجوع  
 واتلافه رهنه كاعتاقه غنياً **باب** **اي ان اتلف الراهن الرهن نكاحاً اعتق غنياً**  
 اي ان كان الدين حالاً اخذ منه كل الدين وان كان مؤجلاً اخذ قيمته ليكون  
 رهنه مكانه الى زمان حلول الاجل **باب** **واجب ان تلقه ضمنه مرتين وكان اي**  
 الضمان رهنه معه ورجع اعاده مرتين رهنه او احداهما بان صاحبه آخر

في الرهن من المضمون يثبت لمن عليه قرار  
 الضمان فثبت انك رهن ملك نفسه  
 وقبض بيع الراهن رهنه ان اجازة  
 او قبض دينه نفذ صار رهنه رهنه وان لم يجز وفيه لا يفسخ في الاصح  
 وصبر المشتري الى فك الرهن او رفع الامر ليفسخ  
 اذا فسخ يفسخ في رواية والاصح انه لا يفسخ لان حقه في الحبس لا يفسخ  
 بانقضاء هذا العقد فيبقى موقفاً فالمشتري ان شاء صبر الى فك الرهن  
 او رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع  
 وضع عتاقه وتدييره واستيلائه  
 رهنه فان فعلها شيئاً ففي دينه حالاً اخذ دينه وفي مؤجله قيمته للرهن  
 بدل الى محل الاجل  
 اي اخذ قيمته لاجل ان يكون رهنه عوضاً عن المرمون  
 الى زمان حلول الاجل وفائده تظهر اذا كانت القيمة من جنس الدين  
 كذا اذا كانت القيمة الدراهم والدين كوتير ولا قدرة له على اداء الدين  
 في الحال فيكون الدراهم رهنه الى محل الاجل  
 وان فعلها معسر ففي العتق  
 سعي العبد في اقل من قيمته ومن الدين ورجع على سيده غنياً وفي اقليته  
 سعي في كل الدين ولا رجوع  
 فان الراهن اذا اعتق وهو غير رهنه فان كان الدين اقل من القيمة  
 سعي العبد في الدين وان كانت القيمة اقل سعي في القيمة لانه انما يبيع  
 لانه لا ينفذ للرهن استيفاء حقيقه من الراهن ياخذ من ينفع بالعتق والعبد  
 انما يتفزع بمقدار ما يملكه ثم يرجع بما سعي على سيده اذا لم يمسره لانه  
 قبض دينه وميضه فيه حكم الشرع فيرجع عليه بما تحتل عنه وفي التدبير  
 والاستيلاء سعي في كل الدين فان كسب المدبر والمستولف ملك المولى فيسعيان  
 في كل دينه ولا رجوع واتلافه رهنه كاعتاقه غنياً اي ان كان الدين حالاً  
 اخذ منه كل الدين وان كان مؤجلاً اخذ قيمته ليكون رهنه مكانه الى زمان  
 حلول الاجل واجب ان تلقه ضمنه مرتين وكان اي الضمان رهنه معه ورجع  
 اعاده مرتين رهنه او احداهما بان صاحبه آخر

سقط ضمانه فملكه مع مستغبره فملك بلائش ولكن منها ان يردده رهنه  
 فان مات الراهن قبل رده فالمرتين احق به من الغرامة **باب** **لان حكم الراهن**  
 باق فيه لان بيد العارية ليست بلائش وكونه غير مضمون **باب** **ومرته من اذن**  
 باستعمال رهنه او استعاره من رهنه لعل ان ملك قبل حله او بعده ضمن  
 كرهن ولو ملك حال حله لا وجب استعارة شئ لهن من قيمته بما شاء وان  
 قيد بقيته بما عتق من قدر وجنس ومرته من بلي فان خالف ضمن المغير  
 ونتم رهنه بينه وبين مرته او اتيه **باب** **الضمير راجع الى المرتهن**  
 ومعطوف على المستعير **باب** **ورجع هو بما ضمن وبدينه على رهنه وان**  
**وانفق رهنه مع مرته نقد اخذ كل دينه ان كانت قيمته مثل الدين او**  
**اكثر ضمن مستغبره قدر دين او فاه منه لا القيمة او بعض دينه ان كانت**  
**اقل وباقي دينه على رهنه** **باب** **اي ان وافق وهك الرهن مع المرتهن فان**  
**كانت قيمته عشرة والدين عشرة فقد اخذ المرتهن كل الدين وضمن المستعير**  
**الدين الذي او فاه وهو عشرة للعير وان كانت قيمته خمسة**  
**والدين عشرة نقد اخذ المرتهن كل الدين فيضمن المستعير الدين الذي**  
**او فاه اليه عشرة ولا يضمن القيمة لانه قد وافق فليس ينفذ وان كانت**  
**القيمة عشرة والدين عشرة فقد اخذ المرتهن بعض الدين وهو**  
**عشرة وباقي الدين على الراهن ويضمن المستعير قدر ما او فاه من**  
**الدين وهو عشرة** **باب** **ولا يمتنع المرتهن اذا قبض المغير دينه وفك رهنه**  
**اذ يبيع في تحلص ملكه ويرجع على الراهن بما اذني لانه غير مستعير كما ذكرنا**  
**فلو ملك مع الراهن قبل رهنه او بعد فله لا يضمن وان استخدمه او**  
**ركبه من قبل لانه امين خالف ثم عاد الى الوفاق فلا يضمن خلافاً للشفعة**  
**رهنه** **باب** **وجنابة الراهن على الرهن مضمونة وجنابة المرتهن عليه تسقط**  
**من دينه بقدرها وجنابة الرهن عليه ما او على مالهما فله رهنه** **باب** **هنا عند**  
**اي خنيضة رضى الله وقال الجنابة الرهن على المرتهن معتبرة لانها حصلت**  
**على غير ما كره وفي الماعتبار فائدة وهو دفعه فان شاء الراهن والمرتهن**

في الرهن من المضمون يثبت لمن عليه قرار  
 الضمان فثبت انك رهن ملك نفسه  
 وقبض بيع الراهن رهنه ان اجازة  
 او قبض دينه نفذ صار رهنه رهنه وان لم يجز وفيه لا يفسخ في الاصح  
 وصبر المشتري الى فك الرهن او رفع الامر ليفسخ  
 اذا فسخ يفسخ في رواية والاصح انه لا يفسخ لان حقه في الحبس لا يفسخ  
 بانقضاء هذا العقد فيبقى موقفاً فالمشتري ان شاء صبر الى فك الرهن  
 او رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع  
 وضع عتاقه وتدييره واستيلائه  
 رهنه فان فعلها شيئاً ففي دينه حالاً اخذ دينه وفي مؤجله قيمته للرهن  
 بدل الى محل الاجل  
 اي اخذ قيمته لاجل ان يكون رهنه عوضاً عن المرمون  
 الى زمان حلول الاجل وفائده تظهر اذا كانت القيمة من جنس الدين  
 كذا اذا كانت القيمة الدراهم والدين كوتير ولا قدرة له على اداء الدين  
 في الحال فيكون الدراهم رهنه الى محل الاجل  
 وان فعلها معسر ففي العتق  
 سعي العبد في اقل من قيمته ومن الدين ورجع على سيده غنياً وفي اقليته  
 سعي في كل الدين ولا رجوع  
 فان الراهن اذا اعتق وهو غير رهنه فان كان الدين اقل من القيمة  
 سعي العبد في الدين وان كانت القيمة اقل سعي في القيمة لانه انما يبيع  
 لانه لا ينفذ للرهن استيفاء حقيقه من الراهن ياخذ من ينفع بالعتق والعبد  
 انما يتفزع بمقدار ما يملكه ثم يرجع بما سعي على سيده اذا لم يمسره لانه  
 قبض دينه وميضه فيه حكم الشرع فيرجع عليه بما تحتل عنه وفي التدبير  
 والاستيلاء سعي في كل الدين فان كسب المدبر والمستولف ملك المولى فيسعيان  
 في كل دينه ولا رجوع واتلافه رهنه كاعتاقه غنياً اي ان كان الدين حالاً  
 اخذ منه كل الدين وان كان مؤجلاً اخذ قيمته ليكون رهنه مكانه الى زمان  
 حلول الاجل واجب ان تلقه ضمنه مرتين وكان اي الضمان رهنه معه ورجع  
 اعاده مرتين رهنه او احداهما بان صاحبه آخر

باب الجنابة



ابطل الرهن و دفع بالجناية الى المتهن وان قال المتهن لا اطلب الجناية  
فهو رهن على حاله ان الجناية حصلت في ضمان المتهن فعليه  
مخلفه فلا يفيد وجوب الضمان له مع وجوب التخليص عليه **م**  
من رهن عدا يعدل الف بالالف مؤجل فصارت قيمته مائة فقط فحل  
وعزم مائة وحل اجله قبض مائة من مائة من حقه وسقط باقيه لان  
نقصان التسعة لا يوجب سقوط الدين عندنا خلافا للفرقة الله فاذا  
كان الدين باقيا ويد المتهن يد الاستيفاء فيصير متوفيا لكل من  
الا ابتداء **م** وان باعه بامر به وقبض ثمنه رجع بما بقي **س** اي ان باعه  
للمتهن بامر الراهن بالامانة بعد ان حصار قيمته مائة وقبض ثمنه رجع  
بما بقي لان الدين لم يسقط بنقصان التسعة لان نقصان السعر ليس  
هككا لاحتمال العود على ما كان واذا كان الدين باقيا وقدا امر الراهن  
ان يبيعه بمائة يكون الباقي في ثمنه **م** وان قتله عدا يعدل مائة فذبح به كك  
بكل دينه **س** اي عند اي خيفة وله يوم سوف رحمه الله وعند محمد  
الله بالجناية ان شاء الله بجميع الدين وان شاء سلم العبد المدفع الي  
المتهن بماله وعند زفر رحمه الله يصير رهنه بمائة لانه بقي الخلف  
بقدر العشر فيبقى الدين بقدره قلنا لفرقة السعر العبد الثاني قائم  
مقام الاول فصارت مكان الاول قائما وتراجع سيرة ثم محمد رحمه الله ان  
المهون تغير في ضمان المتهن فتخبر الراهن كالمبيع اذا قتل قبل القبض و  
لهم ان التغير لم يظهر في حق العبد لقيام الثاني مقامه **م** فان جنى الرهن  
خطاه فداه ماله و لم ير جرح **س** اي على الراهن لان الجناية حصلت في ضمان  
المتهن ولا يملك الدفع لان المتهن غير ماله فان ائى دفعه الراهن او  
فداه وسقط الدين **س** اي ان المتهن ان يغدى قيل للراهن ادفع العبد  
او اقد عنه و ايا فعل سقط الدين واحكم ان الدين انما يسقط بتامه اذا كان  
الدين اقل من قيمة الرهن او مساويا اما اذا كان اكثر سقط من الدين  
مقدار قيمة العبد ولا يسقط الباقي لكن لم يغير في الثمن بهذا لان الظاهر

هذا هو الوجه في دفع الجناية الى المتهن وان قال المتهن لا اطلب الجناية فهو رهن على حاله

ان لا يكون الدين اكثر من قيمة الرهن **م** ولو مات الراهن باع وصيه  
وقضى دينه **س** هذه مسئلة مبتهمة لا تتعلق لها بمسئلة الجناية اي ان مات الراهن  
فوصيه يبيع الرهن باذن المتهن ويقض دينه كما اذا كان الراهن حيا فله  
البيع بان المتهن كذا **م** فان لم يكن له وصي ذهب وصي بيعه **م**  
**فصل** في قيمته عشرة رهن بها فتم وتكفل وهو يعدلها **س** اي  
الحل يعدل عشرة **م** بقى رهنه بها **س** فالحاصل ان ما يبيع الرهن وما ليس  
محلا للبيع ليس محلا للرهن والخمر ليس محلا للبيع ابتداء لكن محلا لبقاء  
فكذلك الرهن **م** وساعة قيمته عشرة رهن بها فتم وتكفل فذبح جلد فاعل  
درهما فهو رهن به ونماء الرهن كولد له ولبنه وصوفه وشمه لراهنه  
وهو رهن مع اصله ويهلك بلا شيء **س** فان لم يدخل تحت العقد بقصود  
**م** وان هلك اصله وبقي هو كك غط بقسم الدين على قيمته يوم فكه  
وقيمة اصله يوم قبضه ويسقط حصه اصله وكك بقسطه **س** كما اذا كان  
الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة النماء يوم الكف  
خمس فثلثا العشرة حصه الاصل فيسقط وثلث العشرة حصه النماء  
فيبقى **م** والزيادة في الرهن يصح وفي الدين لا **س** اي عند اي خيفة  
ومحمد رحمه الله وعند اي يوسف رحمه الله يجوز الزيادة في الدين ايضا  
فان الدين بمنزلة الثمن والزيادة في الثمن يجوز قلنا الزيادة في الدين  
يوجب الشلوع في الرهن وعند زفر والشافعي رحمه الله لا يجوز في شيء  
منها كما لا يجوز في المبيع والثمن عندهما وقضى البيوع **م** فان رهن  
عبدا يعدل الف بالالف فدفع عبدا كك رهننا بدل الاول فهو  
رهن **س** اي الاول رهن حتى يبرأ الى راحته ومترهنا امين في الامر  
حتى يجعله مكان الاول **س** بان يبرأ الاول الى الراهن فحينئذ يصير الكافض  
**م** ولو ابرأ المتهن راحته عن دينه او رهنه منه فملك الرهن **س** اي  
في يد المتهن **م** هلك بلا شيء **س** هذا استحسان وفي القياس هلك بالدين و  
هو قول زفر **م** به يفهم ولو قبض المتهن دينه او بعضه من رهنه او غيره

هذا هو الوجه في دفع الجناية الى المتهن وان قال المتهن لا اطلب الجناية فهو رهن على حاله  
ان لا يكون الدين اكثر من قيمة الرهن ولو مات الراهن باع وصيه وقضى دينه هذه مسئلة مبتهمة لا تتعلق لها بمسئلة الجناية اي ان مات الراهن فوصيه يبيع الرهن باذن المتهن ويقض دينه كما اذا كان الراهن حيا فله البيع بان المتهن كذا فان لم يكن له وصي ذهب وصي بيعه فصل في قيمته عشرة رهن بها فتم وتكفل وهو يعدلها اي الحل يعدل عشرة م بقى رهنه بها س فالحاصل ان ما يبيع الرهن وما ليس محلا للبيع ليس محلا للرهن والخمر ليس محلا للبيع ابتداء لكن محلا لبقاء فكذلك الرهن م وساعة قيمته عشرة رهن بها فتم وتكفل فذبح جلد فاعل درهما فهو رهن به ونماء الرهن كولد له ولبنه وصوفه وشمه لراهنه وهو رهن مع اصله ويهلك بلا شيء س فان لم يدخل تحت العقد بقصود م وان هلك اصله وبقي هو كك غط بقسم الدين على قيمته يوم فكه وقيمة اصله يوم قبضه ويسقط حصه اصله وكك بقسطه س كما اذا كان الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة النماء يوم الكف خمس فثلثا العشرة حصه الاصل فيسقط وثلث العشرة حصه النماء فيبقى م والزيادة في الرهن يصح وفي الدين لا س اي عند اي خيفة ومحمد رحمه الله وعند اي يوسف رحمه الله يجوز الزيادة في الدين ايضا فان الدين بمنزلة الثمن والزيادة في الثمن يجوز قلنا الزيادة في الدين يوجب الشلوع في الرهن وعند زفر والشافعي رحمه الله لا يجوز في شيء منها كما لا يجوز في المبيع والثمن عندهما وقضى البيوع م فان رهن عبدا يعدل الف بالالف فدفع عبدا كك رهننا بدل الاول فهو رهن س اي الاول رهن حتى يبرأ الى راحته ومترهنا امين في الامر حتى يجعله مكان الاول س بان يبرأ الاول الى الراهن فحينئذ يصير الكافض م ولو ابرأ المتهن راحته عن دينه او رهنه منه فملك الرهن س اي في يد المتهن م هلك بلا شيء س هذا استحسان وفي القياس هلك بالدين وهو قول زفر م به يفهم ولو قبض المتهن دينه او بعضه من رهنه او غيره



هذا هو الوجه الثاني في بيان ان القتل من جنس الخطا وهو ان القتل لا يكون من جنس الخطا الا في بعض الحالات...

او شر بالدين عينا او صالح عنه على شئ او حال الراحم من مرتبة يدينه على آخر ثم حلك رخصه معه حلك بالدين ورد ما قبض الي من ادني وبطت الحوالة وكذا لو تصاد فاعلى ان لا دين ثم حلك حلك بالدين حكم بهذه المسائل مبني على ان يد المرتحم يبدأ استيفاء يتفرق ذلك بالملك فاذا حلك تبين ان الاستيفاء وقع مكررا فمرد ما قبض الي من ادني فادني المديون به واليه وان ادني غيره يرد الي ذلك الغير وان احوال تبطل الحوالة وفي ضوء التصاد وجود الدين محتمل اذا عرفت بهذا ففرده الله قاس المسئلة الخلافية على هذه الصورة وجه الاستحسان هو الفرق بينهما وهو ان الملك بالدين يقتضي وجود الدين وبالأبواء والرهبة لا يبقى الدين اضلا بخلاف الاستيفاء فان الاستيفاء لا يعدم الدين بل يثبت لكل منهما على الآخر من فيسقط التطلب لعدم الفائز والله اعلم

**الجنایات**

اعلم ان القتل خمسة انواع عمد وشبه عمد وخطا وجاري مجرى الخطا والقتل بسبب فبتميز هذه الانواع ما حكاهما فقال القتل العمد ضربان قصد بالما يفرق الاضراء كسلاح وكخذ من خشب او حجر او ليطر او حرقه بانه هذا عند ان خيفة رض الله عنه وعند يها وعند الشافي رحمه الله ضربا قصد بالما لا ينفذ البنية حتى ان ضرب به حجر عظيم او خشب عظيم فهو عمد وبما يتم ويجب القود عينا هذا عندنا خلافا لثاني رحمه الله فان القود غير متعين عنده بل الولي مخير بين القود واخذ الدية لنا ان المال انما يجب في الخطا ضرر ودية صيانة الدم عن الهمد اذا ما ثلثة بينه وبين النفس فحق العمد لا يجب مع الخطا المشل صورية ومعنى لا الكفارة خلافا لثاني فحق الله وهو يقول لاه وجبت في الخطا فادلى ان يجب في العمد ونحن نقول لا يلزم من كون الكفارة سائرة للخطا كونها سائرة للعد وهو كبيره محضه وشبه العمد ضرب بقصد بغير ما ذكر كالعصا والسوط والحجر الصغير والما الفر

هذا هو الوجه الثالث في بيان ان القتل من جنس الخطا وهو ان القتل لا يكون من جنس الخطا الا في بعض الحالات...

بالجهد العظم والخشب العظم من شبه العمد ايضا عندنا حنفية الله خلافا لغيره وفيه الاثم والكفارة ودية مغلفة على العاقلة سياتي تقرير الدية المغلفة وتفسير العاقلة بلا قود وهو فيما دون النفس عمد اي ضرب بقصد بغير ما ذكر فيما دون النفس غير موجب للقتل فليس فيما دون النفس شبه عمد وفي الخطا ولو على يده انما قال بهذا لرفع توهم ان العمد مال وضمن الاموال لا يكون على العاقلة فمرد ذلك اذا كان قتله خطا يكون الدية على العاقلة قصد كرمه مسلمة صيدا او جريبا دفعا كرمه غير ضار فاصاب آدميا الخطا ضربان خطا في القصد وخطا في الفعل فالخطا في الفعل ان يقصد فعلا وصد منه فعل اخر كما اذا رمى الغرض فاطا واصاب غيره ولما في في القصد ان لا يكون الخطا في الفعل وانما يكون الخطا في قصده فانه قصد بهما الفعل ضربا لكن اخطا في ذلك القصد حيث لم يكن ما قصده وليس في الخطا اثم القتل بل اثم شرك الاحتياط فان شرع الكفارة دليل الاثم وما جري مجراه كناية سقط على اضر فقتل اثم سقط على اضر فقتل ذلك الشخص بسبب سقوطه عليه كفارة ودية على عاقلة وفي القتل بسبب كلف اي كالتلافى بوضع حجر وصفر يثر في غير ملكه دية على العاقلة بلا كفارة ولا ارث الا بهما هذا عندنا وعند الشافي رحمه الله يجب الكفارة ويثبت به جرم المبرات الحاقا بالخطا قلنا القتل معدوم حقيقة والحق واليق بالخطا في حق الضمان فحق غيره بقى على اصله م ياب

**بوجوب القود وما لا يوجب** هو يجب بقتل ما حقن دمه ابداعا حتى وهو موقوف الى رجوعه فيقتل الحر بالحر وبالعبد اي ما حفظ دمه ابداء وهو المسلم والذمي وابداء استمرار عن المتامن فان حقن دمه موقت الى رجوعه فيقتل الحر بالحر وبالعبد هذا عندنا وعند الشافي رحمه الله لا يقتل الحر بالعبد لقوله تعالى الحر بالحر والعبد

هذا هو الوجه الرابع في بيان ان القتل من جنس الخطا وهو ان القتل لا يكون من جنس الخطا الا في بعض الحالات...



بالعبد ولنا ان النفس بالنفس وقوله الحر بالحر لا يدل على النفي فيما  
 عداه على اصلنا على انه ان دل يجب ان لا يقتل العبد بالحر لقوله  
 تعالى العبد بالعبد والمسلم بالمسلم وهذا عندنا خلافا لغيرنا  
 رحمه الله لا يما استأمن بل هو ينجى ان يقتل المقاتل من مثله بمثل  
 والعاقلة بالجهلون والبالغ بالبعث والقيم بالاعين والزمن وناقض الاثر  
 والرجل بالمرأة والفرع باصله لا عكسه ولا سيد بعبد ومذبح و  
 مكانه وعبد ولبن وعبد بعضه ولا بعبد الرحمن حتى يجمع عاقده  
 لان المهرين لا ملك فلما يليه والواحد لو تولا له لبطل حق المهرين  
 في الدين فيشترط اجتماعهما ليقط حق المهرين برصانه وبكاتب  
 قتل عدا عن وفاء وارث وسيد وان اجتمعا لانه ظهر للاختلاف  
 بين الصحابة رضي الله عنهم في موته حرا او رقيقا فان مات حرا  
 فالولي هو الوارث وان مات رقيقا فالولي هو المولى فاشتبه  
 من الحق فلا يقتض قاتله وان اجتمع الوارث والمولى فان لم  
 ينع وارثا غير ستيه او ترك ولدا فاقاد ستيه هذا عندنا  
 الى حنيفه واتى يوسف رحمه الله خلافا لغيره رحمه الله وان لم  
 وفاد اقاد السيد ايضا لانه متعين ويسقط قود وراثته على ابيه  
 اى اذا قتل الاب شخصا ولى القصاص ابن القاتل بقطعه  
 القصاص حكمة الابوة ولا يقاد الا بسيف هذا عندنا عندنا  
 رحمه الله يفعل به مثل ما فعل فان مات والامير رقبته حقيقة  
 للتوبة لنا قوله عليه السلام لا قود الا بالتبعية وايضا يحتل ان لا  
 يموت فيحتاج الى حذر الرقبة فلا توبة ويقيد ابو المعنوه قاطع بين و  
 قاتل قريبه ويصالح ولا يعفو ولو صلى الصلح فقط اى ليس له العفو ولا  
 القتل اذ ليس له الولاية على نفسه بل في ماله والقتل قصلا من باب المولاة  
 على النفس وليس له ولاية القصاص في الاطراف والصبي كالمعتوه والقاضي  
 كالأب هو القتيل حتى يكون لا يبرم ووصيته ما يكون لاني المعتوه ووصيه و

هذا هو الحق في القصاص والدية والدية هي التي ترضى بها النفس بالدماء والدية هي التي ترضى بها النفس بالدماء والدية هي التي ترضى بها النفس بالدماء

والقاضي بمنزلة الأب ويبنى في الكبير قبل كبير الصغير قود الها هذا  
 عندنا حنيفه رضي الله وقال ليس للكبير ولاية القصاص حتى يدرك  
 الصغير لانه حق مشترك كما اذا كان بين الكبيرين واحدهما غايب لانه  
 حق لا يتجزى لثبوته بسبب لا يتجزى وهو القرابة فيثبت لكل مكانا كما  
 في ولاية الاكلح واحتمال العتق من الصغير منقطع بخلاف الكبيرين  
 ويقتصر في جرح ثبت عيانا ونحوه وجعل الجروح ذاتا جرحا حتى  
 مات وفي قتل نكته من لا يقتل بظهوره او عوده او مثقل او خفيف  
 او تغريق او بسوط واتى في ضرره فوات المتر بالفا رسيه كان  
 وان اصابه بظهره فلا قصاص عندنا حنيفه رضي الله عنه وعنه  
 وجوب القصاص نظرا الى الالة وعنه انه يجب اذا جرح وعنه انها  
 وعندنا صاحب رحمهم الله يجب وان اصابه بعود المتر فان كان  
 مما يطبقه الانسان فلا قصاص بالاتفاق وان كان مما لا يطبقه ففيه  
 خلاف كما مر ون الحنف والتغريق لا قصاص عندنا حنيفه رحمه الله  
 خلافا لغيره وفي مولا الالة السوط لا قصاص خلافا لغيره رحمه الله  
 ولا يكتل مسلم مسلما طنة مشركا عند التقاء الصنفين بل يكفر ويدي  
 اى ويعطى الية م وفي موت بفعل نفسه وزيد وسبع وحية ثلث  
 الية على زيد لانه مات بثلثة افعال ففعل السبع والحية جنس واحد  
 ولو لم يكن قد را امطلقا وفعل نفسه جنس آخر وهو ادر في الدنيا لا في الآخرة  
 وتعل بد جنس آخر فيجب الثلث اقول يجب ان ينظر الى ما هو مؤثر  
 في الموت وينظر الى اتحاده وتعدده فالسبع والحية اثنان ولا اعتبار في  
 ذلك كونهما بهد رام ويجب قتل من شهر سيف على المسلمين ولا شيء بقتل  
 فان قلت لما قال يجب من شهر فما الاحتياج الى قوله ولا شيء بقتله قلت نعم  
 ان يجب قتله دفعا للشروع فكيف يجب بقتله شيء ولا في من شهر مسلما على  
 رجل ليلا او نهارا مسلما او غيره وشهر عليه عصا اليان مسرا ونهارا في غيره  
 فقتله الشهور عليه السلام اذا شهره عليه فلا شيء بقتله مطلقا لانه غير

هذا هو الحق في القصاص والدية والدية هي التي ترضى بها النفس بالدماء والدية هي التي ترضى بها النفس بالدماء والدية هي التي ترضى بها النفس بالدماء



ثبث والعصا اذا شتمه ليل في مصر او نهارا في غيره فلا شيء به يقتله ايضا لانه  
وان كان ملبثا في الليل في مصر لا يلحقه الغوث وكذا في النهار في غير مصر  
ولا يلحق من شبع سائرهم المخرج سرقته ليل يقتله **حجة** اذا لم يتمكن للاستدراج  
الا بقتل لقوله عليه السلام قاتل دونه ما لك وكذا اذا قتله قبل الاخذ  
اذا قصد اخذ ماله ولا يتمكن من دفعه الا بالقتل وكذا اذا دخل رجل  
دار رجل بالسلح فغلب على ظن صاحب الدار انه جاء لقتله فقتله  
وقتل بقتل من شتم عصا نهارا في مصر فان العصا ملكت والظاهر طوق  
الغوث فلا يفيض الى القتل غالبا خلافا لما **حجة** وبقتل من شتم سيفا فقتل  
ولم يقتل فرجع وقتله آخر فاذا اضره ولم يقتل ورجع عادته حصته  
فاذا قتله آخر فقد قتل معصوما فعليه القصاص **وحجة** انه لا يقتل مجنون  
او صبي شتم سيفا على رجل فقتله هو اي الشتم هو عليه عمدا في ماله  
اي يجب له في ماله لان العاقلة لا تحمل العدم والقيمة **حجة** ان يجب القيمة  
في قتل جمل صائر عليه **حجة** عندنا انه قتل شخصا معصوما ما تلف مالا  
معصوما لان فعل الحبي والمجنون والادابة لا يسقط العصمة وانما لا يثبت القصاص  
لوجوه المبيح وهو دفع الشروع عن اي يوسف رحمه الله انه يجب الضمان  
في الادابة لا في القيمة والمجنون لان عصمة ما لحقهما نيقط بفعلها وعصمة الادابة  
لحق صاحبها فلا يقط بفعلها وعندنا شافعي رحمه الله لا يجب الضمان في شيء اصلا  
لانه قتل لدفع الشروع في العاقل البالغ **باب** **الفقو**  
فيما دون النفس هو فيما يمكن حفظ المماثلة فقط فيقتص فاطع اليد عمدا  
من المفصل **حجة** انما قال من المفصل احتراما مما اذا قطع من نصف الساعد  
او من نصف الساق لا يمكن حفظ المماثلة **حجة** وان كانت يد اكبر مما انقطع  
كالحرس وما رن الانف فان الرجل اذا قطعت من المفصل يجب القصاص  
وفي ما رن الانف يجب القصاص لا في قصبة الانف لانه لا يمكن فيها حفظ  
المماثلة **حجة** والاذن وعين ضربت فذهب ضوعها وهي قائمة فيجعل على وجهه  
قطن رطب ويقابل عينيهم بمركبة محجاة ولو قلعتهما اذ في القلع لا يمكن رعاية

المماثلة

المماثلة **حجة** وكل شئ يراعى فيه المماثلة **حجة** كالموخة والى ان تظهر العظم  
ولا قد في عظم الا السن فتقطع ان قلمت وقبره ان كسرت ولا بين رجل وامرأة  
وبين حرة وعبد وبين عبيدين في الطرف **حجة** عندنا ما وعنه الشافعي  
رحمه الله ان يجب القصاص الا اذا قطع الحرف العبد فانه لا قصاص عنه ايضا  
وانما لا يجري القصاص من نال ان الطرف يستكر بما مسكه الاموال فيتعهد المما  
ثلة بالقيمة في القيمة **حجة** لا في قطع يد من نصف الساعد **حجة** براءة  
فان لا يافية اذا براءة لا تجري فيها القصاص لان اليهود فيها نادر فالظاهر  
ان الثاني يعفى الى الهلاك اما ان لم تبوء فان كانت سارية تجب  
القصاص وان لم تسو بعد لا يقتص الى ان يظهر الحال من البؤس والسرابة  
واللسان والذكر الا ان يقطع الحقة **حجة** عندنا لان الانقباض لا يقطع  
يجري فيها فلا يراعى المماثلة وعن اي يوسف رحمه الله ان كان القطع من الماهل  
يقتص **حجة** وطرف المسلم والذي سواه وخير المجني عليه ان كانت يد القاطع  
شلاء او ناقصة باصبع او شحلا لا تتوجب ما بين قرون الشاة واستوجب  
ما بين قرون المشجوج **حجة** اي شج رجل رجلا موضح حتى وجب القصاص  
والشج طولها مقدار شحمة مثلا ورأس المشجوج صغيرا لا يتوجب الشج  
وهي شبر ما بين قرنيه فالشعير الذي لمق المشجوج اكثر مما يلحق الشاة  
فالمشجوج بالخيار ان شاء اقتص وان شاء اخذ الارش **حجة** ويسقط  
الفقد بوث القاتل ويعفو الاولياء وبصلحهم علمه فلان وجل ويجب  
حالا **حجة** اي ان لم يكر الملول والتاجيل يجب حالا ولا يكون  
كالدية موصلا **حجة** وبصلح احدهم ويعفو ولكن بقي حصته من الدية  
**حجة** اي لمن بقي من الورثة فان القصاص والدية حق جميع الورثة  
عندنا خلافا لما لك والشافعي رحمه الله في التوجيه **حجة** فان صالح  
بالفد وكيل ستمر عبد وحيرة قتلا بالقتل عن دمها به يتيقن **حجة**  
اي ان كان القاتل حرا وعبد فامر المولى العبد رجلا بان يصلح  
عن دمها على الف ففعل فالالف على المولى نصفان **حجة** وبقتل مع

لا يقطع على المولى

وإذا قطع من اليد أو الساق ما لا يمكن حفظ المماثلة فيه فليس عليه القصاص بل القيمة  
وإذا قطع من اليد أو الساق ما لا يمكن حفظ المماثلة فيه فليس عليه القصاص بل القيمة  
وإذا قطع من اليد أو الساق ما لا يمكن حفظ المماثلة فيه فليس عليه القصاص بل القيمة

قال الشافعي رحمه الله تعالى في القصاص  
وإذا قطع من اليد أو الساق ما لا يمكن حفظ المماثلة فيه فليس عليه القصاص بل القيمة  
وإذا قطع من اليد أو الساق ما لا يمكن حفظ المماثلة فيه فليس عليه القصاص بل القيمة



بغيره وبالكسر ككتفا ان حضر ونهرهم ساي يقتل فمدهج ويكفل بقتله ولا شيء  
لا ولما يهرهم غير ذلك خلا فالثاني رده الله فان منه يقتل الاول ويجب للباقين  
المال وان لم يدر الاول قتل لهم وقسم الذبائح بينهم وقيل يقرع فيقتل  
من ضربت قرعته **س** وان حضر الواحد قتل له وسقط حق البقية **س** اي  
ان حضر في واحد قتل له وسقط حق الباقين عندنا **س** ولا يقطع يدان يده  
وان امر اسكينا على يد تقطعت وضمتا يدها **س** هذا عندنا  
وعند الثاني رده الله اذا اخذ رجلان سكيناً وامراه على يد آخر يقطع  
يداهما اعتباراً بالنفس ولنا ان الانقطاع وقع باعتماد يدهما والمحل متجزئ  
فيضاف الى كل واحد البعض بخلاف النفس فان زهوق الروح غير  
متجزئ فان زكك عيني رجلين فلم يمسسه ودية يد فان حضر احدهما وقطع  
فلا اثر للدية **س** هذا عندنا سواء قطعت على التعاقب او معا وعند  
الشافعي رده الله في التعاقب يقطع بالاول وفي الفران يقرع **س** ويقاد  
عبد اقره بقوه **س** هذا عندنا لانه غير مترهم فيه لانه مضطرب ولا يميز  
على اصل الحرية في حق الدم وعند رده الله لا يقرع اقراره  
في المال لما قاله حق المولى **س** ومن رمى رجلاً عمداً فنفذ الى آخر فانا  
يقنع بالاول وعلى عاقبته الدية للثاني **س** لان الاول عمداً والثاني خطأ  
**س** ومن قطع يد رجل ثم قتله اخذ بهما في عمدتين ومختلفتين براء به  
بينهما بئز **س** وكفت دية ان لم يبرأ بين هذين **س** هذا ثمانية عشر  
لان القطع اعمداً او خطأ ثم القتل كذلك صادر اربعة ثم اما ان يكون  
بينهما بئز او لا يكون صادراً ثمانية فان كان كل منهما عمداً فان كان  
براء بينهما يقنع بالقطع ثم بالقتل وان لم يبرأ فكذا عندنا  
صيفة رضائيه لان القطع ثم القتل هو المثل صورة ومعنى  
وعندهما يقتل ولا يقطع فبدخل جزاء القطع في جزاء القتل  
وتخفيف هذا في اصول الفقه في الاداء والقضاء وان  
كان كل منهما خطأً فان براء بينهما اخذ بهما اي يجب دية القطع و

هذا عندنا في دية القطع

هذا عندنا في دية القطع

القتل وان لم يبرأ بينهما كفت دية القتل لان دية القطع انما تجب عند  
استحكام اثر الفعل ويوان يعلم عدم السراية والعزوبية القتل  
وبين عمدتين لا بئز بينهما ان الدية مثل غير معقول فلا يصل عدم وجوبها  
بمخلاف القصاص فانه مثل معقول وان قطع عمداً ثم قتل خطأ سواء  
برأ بينهما او لم يبرأ اخذ بالقطع والقتل اي يقنع للقطع ويؤخذ  
دية النفس وان قطع خطأ ثم قتل عمداً سواء براء بينهما او لا يؤخذ  
الدية للقطع ويقنع للقتل لا بخلاف الجنائيتين لان احدهما عمد والآخر  
خطأ **س** كذا في ضرب مائة سوط براء من تسعين ومات من  
عشرة فانه يكفل بدية واحدة لانه لما براء من تسعين لم يبق  
معبرة الا في حق التعزير وكذا كل جراحة اشد من تسعين لم يبق لها  
اثر على اي حيفة رضي الله عنه وعن ابن يونس رده الله في مثله  
حكومت عدل وعن محمد اجرة الطبيب **س** ويجب حكومة عدل في  
مائة سوط جرحته وبقي اشرها **س** سياق في كتاب الدييات  
تفسير حكومة العدل ومن قطع فعفا عن القطع فمات منه من  
فاطحه دية **س** هذا عندنا صيغة رده الله وقال لا يجب شي لان العفو  
عن القطع عفو عن موجب وهو القطع ان لم يبرأ والقتل ان سري  
له انه عفا عن القطع فان سري علم انه كان قتلاً لا قطعاً وانما لا يجب  
القصاص لشبهة العفو **س** ولو عفا عن الجنائيتين او عن القطع وما يحدث  
منه فهو عفو عن النفس والخطأ من ثلث ماله والسعد من كانه **س** اي  
كانت الجنائيتين خطأ وقد عفا عنها فهو عفو عن الدية فيعبر من الثلث  
لان الدية قال الحق الوارثة يتعلق بها فالعفو وصيته فيخرج من الثلث  
واما العفو وجوب القود وهو ليس بمال فلم يتعلق به حق الوارثة  
فيصح العفو عنه على الكمال فان قلت القود انما يجب بعد الموت  
نشأ بالصدور والاولى لبقاء فينبغي ان لا يقع عفو المقتول قلت السبب  
ان العقد في حقه فيعتبر دسائس كبقية وجوب القود وكذا الشيخ

هذا عندنا في دية القطع

هذا عندنا في دية القطع



ان لو كانت مقام القطع شجرة خشي على الخلاف المذكور فان قطعت امرأة  
 يده رجل فنكحها على يده ثم مات يجب مهرها ومهر ما ودية يده في مالها  
 ان تعدت وعلى ما قلتم ان اخطت **م** اي ان قطعت امرأة يده رجل  
 عن انكحها على يده فهو كالحاج اما على الموجب الاصل للقطع العدم وهو القصاص  
 في الطرف فهو لا يصلح مهر فيجب مهر المثل وعليها الدية في مالها واما على ما  
 هو واجب بهذا القطع وهو الدية فانه لا قصاص بين الرجل والمرأة في القهر  
 ثم اذا سري ظهر ان دية اليد غير واجبة فيجب مهر المثل وان قطعت خطا  
 يجب مهر المثل ايضا لهذا دية النفس على العاقلة فلا مقاصة ههنا  
 بخلاف العدم فانكحها على اليد ما يحدث منها او على الجناية ثم مات  
 نفى العدم مهر المثل في الخطاء دفع ما عن العاقلة مهر مثلها او الباقي حتى  
 لهم فان خرج عن الثلث سقطت والا سقطت الثلث المال **س** انما يجب مهر  
 المثل في العدم لان هذا نزوح على القصاص ويؤلا يصلح مهر فيجب  
 مهر المثل ولا شيء عليها بسبب القتل لان الواجب القصاص وقد  
 سقطت وان كان خطأ يدفع عن العاقلة مهر مثلها لان هذا نزوح على الدية  
 وهي تصلح مهر فان كان مهر المثل مساويا للدية ولا لال سوى هذا فلا  
 شيء على العاقلة لان النزوح من الحوائج الاصلية فيعتبر من جميع المال و  
 ان كان مهر المثل اكثر لا يجب الزيادة لانها رخصت باقل من مهر المثل  
 وان كان مهر المثل اقل فالزيادة وصية للعاقلة فليس لانهم ليسوا  
 بقتلة وتعتبر من الثلث فان خرجت من الثلث سقطت والا بسقطت بقتلها  
 مقدار ثلث المال وهذا الفرق بين النزوح على اليد وبين النزوح  
 على الجناية قول ابن حنيفة رضي الله عنه واما عندنا فالحكم في النزوح  
 على اليد كما ذكرنا في هذه المسئلة وهي النزوح على الجناية **م** فان مات  
 المقصر لم يقطع قتل المقصر منه **س** اي من قطع يده فاقصر له من اليد  
 ثم مات فانه يقتل المقصر منه وعند ابن يونس رضي الله عنه لا يقتل لانه لما  
 اقدم على القطع قصاصا براه عما وراعه قلنا استيفاء القطع لا يوجب سقوط

هذا هو المقصود من قوله فان قطعت امرأة يده رجل فنكحها على يده ثم مات يجب مهرها ومهر ما ودية يده في مالها  
 ان تعدت وعلى ما قلتم ان اخطت م اي ان قطعت امرأة يده رجل عن انكحها على يده فهو كالحاج اما على الموجب الاصل للقطع العدم وهو القصاص في الطرف فهو لا يصلح مهر فيجب مهر المثل وعليها الدية في مالها واما على ما هو واجب بهذا القطع وهو الدية فانه لا قصاص بين الرجل والمرأة في القهر ثم اذا سري ظهر ان دية اليد غير واجبة فيجب مهر المثل وان قطعت خطا يجب مهر المثل ايضا لهذا دية النفس على العاقلة فلا مقاصة ههنا بخلاف العدم فانكحها على اليد ما يحدث منها او على الجناية ثم مات نفى العدم مهر المثل في الخطاء دفع ما عن العاقلة مهر مثلها او الباقي حتى لهم فان خرج عن الثلث سقطت والا سقطت الثلث المال س انما يجب مهر المثل في العدم لان هذا نزوح على القصاص ويؤلا يصلح مهر فيجب مهر المثل ولا شيء عليها بسبب القتل لان الواجب القصاص وقد سقطت وان كان خطأ يدفع عن العاقلة مهر مثلها لان هذا نزوح على الدية وهي تصلح مهر فان كان مهر المثل مساويا للدية ولا لال سوى هذا فلا شيء على العاقلة لان النزوح من الحوائج الاصلية فيعتبر من جميع المال و ان كان مهر المثل اكثر لا يجب الزيادة لانها رخصت باقل من مهر المثل وان كان مهر المثل اقل فالزيادة وصية للعاقلة فليس لانهم ليسوا بقتلة وتعتبر من الثلث فان خرجت من الثلث سقطت والا بسقطت بقتلها مقدار ثلث المال وهذا الفرق بين النزوح على اليد وبين النزوح على الجناية قول ابن حنيفة رضي الله عنه واما عندنا فالحكم في النزوح على اليد كما ذكرنا في هذه المسئلة وهي النزوح على الجناية م فان مات المقصر لم يقطع قتل المقصر منه س اي من قطع يده فاقصر له من اليد ثم مات فانه يقتل المقصر منه وعند ابن يونس رضي الله عنه لا يقتل لانه لما اقدم على القطع قصاصا براه عما وراعه قلنا استيفاء القطع لا يوجب سقوط

القود يمكن لعوده واذا قطع يده من عليه القود **م** وحسن دية النفس من  
 قطع قودا فري **س** اي من له القصاص في الطرف فاستوفاه فمضى اليه  
 النفس يقضى دية عند ابن حنيفة رضي الله عنه لان حقه في القطع وقد  
 قتل وعندنا لا يقضى شيئا لانه استوفى حقه وهو القطع ولا يمكن  
 التقييد بوصف السلامه لما فيه من سدة باب القصاص اذا اقتص  
 عن السراية ليس في وسعه **م** وارثن اليد من قطع يده من عليه قودا  
 فعفا عنه **س** اي قطع ولي القاتل يده القاتل ثم عفا عن القاتل ضمن دية  
 اليد عند ابن حنيفة رضي الله عنه لانه استوفى حقه لكن لا يجب القصاص  
 للشجرة وعندنا يقضى شيئا لانه استوفى اطلاق النفس بجمع اجزائه  
 فاتفق البعض فاذا عفا فهو عفو عما وراعه وهذا البعض فلا يقضى شيئا

**باب** **الشيء شاة في القتل**  
 واعتبار حاله القود يثبت بذاته للورثة **س** اعلم ان القصاص يثبت  
 للورثة ابتداء عند ابن حنيفة رضي الله عنه لانه يثبت بعد الموت  
 والحيت ليس اهل لا يملك شيئا الا ما له حجة كمال مثلا  
 فطريق ثبوته الخلافه وعندنا طريق ثبوته الورثة والفرق بينهما  
 ان الورثة مستدعي سبب ملك المورث ثم الانتقال منه الى الورث  
 والخلافه لا مستدعي ذلك والمراد بالخلافه ههنا ان يعقوب شخص  
 مقام غيره في اقامه فعله فقتل القاتل اذا اعتدى القاتل على المقتول  
 فالحق ان يعتد المقتول بشئ ما اعتدى عليه لكنه عاجز عن اقامته فالورث  
 قاموا مقامه من غير المقتول ملكه ثم انتقل منه الى الورثة ثم اذا ثبت هذا  
 فخرج عليه قوله **م** فلا يغير احد هم خصما عن البقية **س** اعلم ان كل ما يملك الورثة  
 فاحد هم خصم عن الباقيين اي قائم مقام الباقيين في الخصومة حتى اذا ادعى احد  
 الورثة شيئا من الزكاة على احد و اقام بيته ثبت حق الجميع فلا يحتاج  
 الباقيون الى محجة يد الذعوي وكذا اذا ادعى احد على احد الورثة شيئا من الزكاة

هذا هو المقصود من قوله فان قطعت امرأة يده رجل فنكحها على يده ثم مات يجب مهرها ومهر ما ودية يده في مالها  
 ان تعدت وعلى ما قلتم ان اخطت م اي ان قطعت امرأة يده رجل عن انكحها على يده فهو كالحاج اما على الموجب الاصل للقطع العدم وهو القصاص في الطرف فهو لا يصلح مهر فيجب مهر المثل وعليها الدية في مالها واما على ما هو واجب بهذا القطع وهو الدية فانه لا قصاص بين الرجل والمرأة في القهر ثم اذا سري ظهر ان دية اليد غير واجبة فيجب مهر المثل وان قطعت خطا يجب مهر المثل ايضا لهذا دية النفس على العاقلة فلا مقاصة ههنا بخلاف العدم فانكحها على اليد ما يحدث منها او على الجناية ثم مات نفى العدم مهر المثل في الخطاء دفع ما عن العاقلة مهر مثلها او الباقي حتى لهم فان خرج عن الثلث سقطت والا سقطت الثلث المال س انما يجب مهر المثل في العدم لان هذا نزوح على القصاص ويؤلا يصلح مهر فيجب مهر المثل ولا شيء عليها بسبب القتل لان الواجب القصاص وقد سقطت وان كان خطأ يدفع عن العاقلة مهر مثلها لان هذا نزوح على الدية وهي تصلح مهر فان كان مهر المثل مساويا للدية ولا لال سوى هذا فلا شيء على العاقلة لان النزوح من الحوائج الاصلية فيعتبر من جميع المال و ان كان مهر المثل اكثر لا يجب الزيادة لانها رخصت باقل من مهر المثل وان كان مهر المثل اقل فالزيادة وصية للعاقلة فليس لانهم ليسوا بقتلة وتعتبر من الثلث فان خرجت من الثلث سقطت والا بسقطت بقتلها مقدار ثلث المال وهذا الفرق بين النزوح على اليد وبين النزوح على الجناية قول ابن حنيفة رضي الله عنه واما عندنا فالحكم في النزوح على اليد كما ذكرنا في هذه المسئلة وهي النزوح على الجناية م فان مات المقصر لم يقطع قتل المقصر منه س اي من قطع يده فاقصر له من اليد ثم مات فانه يقتل المقصر منه وعند ابن يونس رضي الله عنه لا يقتل لانه لما اقدم على القطع قصاصا براه عما وراعه قلنا استيفاء القطع لا يوجب سقوط



وإقام البيت عليه بثبت على الجحيم حتى لا يحتاج المدعى الى ان يدعى على كل واحد  
 وما يملك الورثة لا يطريق الورثة لا يصير احدهم خصما عن الباقيين فخرج  
 على هذا قوله **فقلوا** قام حجة بقتل ابيه غاليا اخوه فحضر بعبد **س** اي  
 اقام احد الورثة بيته واخوه غائب ان قلنا قتل اياه عمدا برب القضا  
 ثم حضر اخوه محتاج الى اعادة اقامة البيت عند ابن حنيفة رضي الله  
 حلا فالهنا **س** في الخطاء والدين **س** اي اذا كان القتل خطأ ولا يحتاج الى  
 اعادة البيت لان موجب المال وطريق ثبوته المبررات وفي الذين  
 اذا اقام احد الورثة بيته ان لا يبيد على فلان كذا فحضر اخوه لا يحتاج  
 الى اقامة البيت **س** فلو برهن القاتل على عفو الغائب فالخاضر خصم  
 وسقط القود **س** اي اذا كان بعض الورثة غائبا والبعض حاضرا  
 فاقام القاتل بيته على الحاضر ان الغائب قد عفا فالخاضر خصم لانه  
 يدعى على الحاضر سقوط حقه في القصاص وانتقاله الى مال فيكون خصما و  
 كذا لو قتل عبد بين رجلين احد **س** اي عبد مشترك بين  
 رجلين احد **س** غائب قتل عمدا فادعى القاتل على الحاضر ان الغائب  
 قد عفا فالخاضر خصم وسقط القود لما ذكرنا **س** فان شهد وليا قود  
 بعفوا خبرها بطلت وهي **س** اي الشهادة **س** عفو منهما فان صدقتهما القاتل  
 وحده فكل من ثلث الدية وان كذبها فلا شيء لهما وكذا ثلث  
 الدية وان صدقهما الا لا فقط فله الثلث **س** هكذا ذكر في الهداية  
 وفيه نوع نظر لانه ان اريد بالشهادة حقيقة فمضى لا يكون بدون  
 الدعوى والمدعى هو القاتل فكيف يكون تكذيب القاتل من اقام  
 هذه المسئلة وان اريد بالشهادة بغير الحكم بالبطان  
 مطلقا اذ هو مخصوص بما اذا كذبها ومن الاقسام ما اذا صدقها  
 الا لا وحديث لا يبطل الا خبرا **س** وايضا الاقسام اربعة ولم يذكر الا  
 الثلاثة فالحق ان يقال فان خبر وليا قود بعفوا خبرها فهو عفو  
 منهما فان صدقهما القاتل والا لا فلا شيء لهما ثلث الدية وان كذبها فلا

فلا شيء للمجبرين ولا خبرها ثلث الدية وان صدقهما القاتل وحده فكل  
 منهم ثلث الدية وان صدقهما الا لا فقط فله ثلث الدية اما الاول  
 وهو تصديقها فلا خبرا اما الثاني وهو تكذيبها فلا خبرا هي  
 بعفو الا لا اقرار بان لا حق لهما في القصاص فلا قصاص لهما ولا  
 مال لتكذيب القاتل والا لا ثم الا لا ثلث الدية لان حق المجبرين لما سقط  
 في القصاص سقط حق الا لا لعدم تجزئه وانتقل الى المال اذ لم يثبت  
 عفو لان اخبار المجبرين بعفوه لم يقع لانها مجتران به نفعها وهو انتقال  
 حقها الى المال واما الثالث وهو تصديق القاتل فقط فان الا لا ثلث الدية  
 لما ذكرنا وكذا لكل من المجبرين بتصديق القاتل ان حقهما انتقل الى المال  
 واما الرابع فهو تصديق الا لا فقط فهو الاستحسان والقياس ان  
 لا يكون على القاتل شيء لان ما ادعاه المجبران على القاتل لم يثبت لانكاره  
 وما اقر به القاتل الا لا يبطل بتكذيب وجه الاستحسان ان القاتل  
 بتكذيب المجبرين اقرارا لا خبرا ثلث الدية لزم ان القصاص  
 سقط بدعواهما العفو على الآخر وانقلب نصيب الا لا والا لا  
 لما صدق المجبرين في العفو فقد زعم ان نصيبها انقلب لا قصاص  
 مقر لهما بما اقر به القاتل ودجروها فذكر في الهداية **س** وان اختلفت  
 شاهدة القاتل في زمانه ومكانه او آله او قال شاهد قتل بعض الكفر  
 جهنم كانه قتل لغت وان شهد بقتله فقال لا جهنم انما يجب الدية **س**  
 القياس ان لا يجب شيء لان حكم القاتل يختلف باختلاف الآراء وجه  
 الاستحسان انهم شهدوا بمطلق القتل والمطلق ليس يحمل فثبت انك  
 موجب وهو الدية ويجب في ماله لان الاصل في القتل الوعد فلا يتحمل العاقلة **س**  
 وان اقر كل من رجلين بقتل زيد وقال الولي قتلناه فله قتلها ولو قامت  
 بيته بقتل زيد عمرا واخرى بقتل بكر اياه وادعى الولي قتلها لغنا  
**س** لان ما الثاني تكذيب الشهود والشاهد في بعض ما شهد  
 له وهذا يبطل الشهادته لان التكذيب تفسير وفي الاول تكذيب

الشهادة

الشهادة



المقتدر له القدر في بعض ما قرب به وهو انفراد في القتل وهذا لا يبطل  
 الاقرار **والتعبرة** حالة الرمي لا للوصول فيجب الدية على من رمى  
 مسلما ما رتد فوصل **من** هذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه ومنه ما لا  
 يجب شئ اذا بالارته او سقط تقو منه فصار مبرئا من الرمي عن موجب  
 كما اذا ابراهه بعد الجرح قبل الموت لان الرمي اليه حالة الرمي تقو  
**والقيمة** لمسيء عبد رمى اليه فاعتقه فوصل **من** هذا عند ابي حنيفة  
 رضي الله عنه واني يوسف روى انه قال محمد رحمه الله ففضل ما بين قيمته  
 مرميا الى غيره مرمي **والخ** ابي محمد رمى شيئا فحل فوصل لا على حلال  
 رماه فاحرم فوصل ولا يقضي من رمى مقتضيا علمه بهرم وقع شاهده  
 فوصل وحل صيد رماه مسلم فقتل فوصل لا على حلال رماه فاحرم فوصل  
**ضريح** لا لا **محو** فاسلم فوصل **من** لان المعبر حالة الرمي والتاقل  
**م كتاب** **الديات** الدية من الذهب الف دينار ومن  
 العور **عشرة** آلاف درهم ومن الابل مائة وثلثون في سبب العمد  
 ارباع من بنت نخاض وبنت لبون وصقعة وجذعة وهي الغلظة

وفي الحظاء اثنا عشر منها ومن ابن مخاض **س** الدية عند ابن حنيفة لا  
 تكون الا من فعل الآمال الثلاثة وقالها منها ومن البقر ما يتا بقرة  
 ومن الغنم الفا شاة ومن الحمل ما يتا حلة كل خلق ثوبان لان عمر  
 رضى الله عنه جعل على اهل كل مال منها وانه ان فعلت الاشياء مجزوء  
 فلا يصح بها التقدير ولم يرد فيها اثر مشهور بخلاف الابل وعند الشافعي رذالة  
 من الدورق اثنا عشر الف درهم ثم الدية الغلظة عند ابن خزيمة وابن  
 يوسف رحمهما الله خمس وعشرون بنت مخاض وهي التي تمت عليها  
 حول وحسن وعشرون بنت لبون وهي التي تمت عليها حولان وحسن وعشرون  
 حقة وهي التي تمت عليها ثلث سنين وحسن وعشرون جذعة وهي التي تمت عليها  
 اربع سنين وعند محمد والشافعي رحمهما الله ثلثون حقة وثلثون جذعة و  
 اربعون غنيمية كلها خيافات في بطونها اولادها الكشيبة التي تمت عليها خمس

سنتين ولثلاثة التي في بطنها ولد مضت عليه سنة اسفرو والتفليظ  
مختلف فيه بين القها به رضى الله عنهم ونحن اخذنا بقول ابن مسعود رضى  
الله عنه ودية الخطاء عندنا عشرون ابن مخاض وهو ذكر تمت عليه  
وجول ومن الاصناف الاربعه المذكورة عشرون وعند الشافعي  
وهو انه عشرون ابن لبون مكان ابن مخاض <sup>سنة</sup> وكفارتهما ختق قلوب  
فان عجزت صام شهرين ولا ماء ولا اطعام فيها <sup>سنة</sup> لانهم يردون  
النفس <sup>سنة</sup> ويصنع احد ابويه مسلم <sup>سنة</sup> لان يكون مؤمنا بالشيعة  
والجنين وللمراه نصف مال الرجل في دية النفس وما دونها <sup>سنة</sup> وهذا  
عندنا وعند الشافعي <sup>سنة</sup> ما دون الثلث لا ينصف <sup>سنة</sup> ولذا قالوا <sup>سنة</sup>  
بما عندنا وعند الشافعي <sup>سنة</sup> ما دية اليهودي والنصراني اربع  
الآف درهم ودية الجوسي ثمان مائة درهم وعند مالك درهم دية  
اليهودي والنصراني نصف دية المسلم ودية السلم متين اثنا عشر  
الف درهم وفي النفس والالاف والذكر والحنفه والعقل  
والشم والذوق والسمع والبصر واللسان ان منع النطق او اداء  
اكثر الحروف ولحيت خلقت فلم تنبت وشعر الراس الدية <sup>سنة</sup> أي  
الدية الكاملة ويجب عندها كذا <sup>سنة</sup> وفي رجمها الله في اللحن و  
شعر الراس حكومة العدل <sup>سنة</sup> كما في اثنين مما في اللسان وفي احدها  
نصفها وكان اشغار العينين وفي احدها ربعها وفي اصبع يدا رجلها  
وفي مفصل من اصبع فيها مفصل ثلث عشرها ومما فيه مفصلان ينصف  
عشرها كما في كل سن <sup>سنة</sup> فان فيها نصف العشر لكان عدد اللسان  
اثنين وثلاثين ينبغي ان يجب في كل سن ربع ثمن الدية في الجاني  
في وجوب نصف العشر في خطر بها ان عدد الاسنان وان كان اثنين  
وثلاثين فالاربعة الاجرة وهي اسنان الحليم قد لا تنبت لبعض الناس  
وقد تنبت لبعض الناس بعضها والبعض كلها فالعدد المتوسط  
للاسنان ثلثون غم للاسنان منفعتان الزينة والمضغ فاذا سقط من بطل

10. 11. 2001



منه ما كان النصف الآخر وهو الزينة باقية وإذا كان العدد المتوسط  
 اثنين فنصفه السن الواحدة ثلث العشر ونصف المنفعة من العشر  
 ومجموعها نصف العشر والله اعلم بالحقائق وكل عضو ذهب نفقه  
 بضرب نفقه دية كبد سثلث وعين سثلث ولا تقدر في النسخ الا في  
 الموضعين لان لا يمكن حفظ المائدة في غير الموضعين وفيها يمكن  
 هذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال محمد رحمه الله يجب القصاص فيما  
 قبل الموضعين بان ينسب مولا بمسبب ثم يحد بحد يحد في ذلك ويقطع  
 بها مقدار ما قطع وهو ما توضع العظم ابي حنيفة وفيها  
 خطأ نصف عشر الدية وفي الرها عشرة عشرها وفي النكاح العظم  
 والتمتعة عشرة ونصف عشرها وفي النكاح العظم بعد الكسر  
 والامة والجارية ثلثهما والامة التي تنصل الى اتم الذراع وفي الجلد  
 التي فيها الذراع والجارية الجراحه التي وصلت الى الجوف وفي جارية  
 نفقت ثلثها لانها بمنزلة جانتين والجارضة والدامية والبا  
 صنة والمنسامة والسخيان حكومة عدل اي ما يخص الجلد في جرحه وفي الدم  
 وما ينظر الدم ولا شبيهه كالدماغ من العين وما قبل الدم وما يقطع الجلد  
 اي يقطع وما يخذ في اللحم وما تنصل الى السجاني الى جلد رقيقة بين اللحم  
 وعظم الراس ثم قتر حكومتهم يقولون فيقوم عبد ابلا هذا  
 الاثر ثم معه فقد التفاوت بين القيمين من الدية هو  
 هو يرجع الى قدر التفاوت وهي ترجع الى حكومتهم العبد  
 فيفرض ان هذا الحر عبده وقيمته بلا هذا الاثر الف درهم ومع هذا الاثر  
 سبائة درهم والتفاوت بينهما مائة درهم وهو عشر الالف فيؤخذ هذا التفاوت من  
 الدية وهي عشر الالف درهم وعشرة الف درهم فهو حكومة العدل ويربقي  
 احقر انما قال الكوفي رحمه الله انه ينظر مقدار هذه النسخة من الموضع فيجب  
 بقدر ذلك من نصف عشر الدية وفي اصابع يبدل الكف ومعه نصف الدية اي

في خمس اصابع نصف الدية سواء قطعها مع الكف او بدو فاق الكف تابع لها  
 مع نصف الدية ونصف دية وحكومة عدل فان الذراع ليست  
 بتعاوية روايت عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان ما زاد على اصابع اليد والرجل  
 الى المنكب والى الخنصر فهو تبع لان الشرح اوجب في اليد الواحدة نصف  
 الدية واليد اسرها هذه الجارحة الى المنكب وفي كف يدها اصبع  
 وان كانت اصبعان فخمسة او لا شيء في الكف هذا عند ابي حنيفة  
 الله تعالى وقال لا ينظر الى ارض الكف ولا اصبع فيكون عليه الاكثر ويدخل القليل  
 في الكثير وان كانت ثلثة اصابع يجب ارض الاصابع ولا شيء في الكف بالاجمال  
 لان لاكثر حكم الكل فاستبعت الكف وفي اصبع واثنين وعين صبي وذكره  
 لسانه لولم يعلم الصحة بهما دل على نظر وكثرة ذكره وكلامه حكومة عدل  
 هذا عندنا وعندنا في اخره رحمه الله تعالى يجب دية كاملة لان الغالب الصحة  
 اما ان علم صحة هذه الاعضاء فالواجب الدية الكاملة اتفاقا ودخل ارض  
 من صحة ذهبت عظم او شعر راسه في الدية وان ذهب سمعه او بصره او  
 نظره لا هذا عندنا وعندنا رحمه الله تعالى لا يدخل في ذهاب  
 العقل والشعر ايضا لان كل واحد جناية على حدة قلنا الراس محل العقل  
 والشعر فالجنايات كلها على الراس فدخل بعض الدية في الكل والرأس ليس  
 محلا للسمع والبصر فالجناية عليها لاستتبع الموضع ولا قد ان ذهبت  
 عيناه بل الدية فيهما اي في الموضع والعينين الدية وهذا عند ابي حنيفة  
 رحمه الله تعالى وقال في الموضع القصاص وفي العينين الدية ولا يقطع اصبع  
 شل جازي هذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندنا وعندنا رحمه الله  
 يقتص من الاول وفي الثاني ادشها واصبع قطع مفصلة الاعلى وشمل  
 ما بقى بل دية المفصل والحكومة فيما بقى ولا يكسر نصف سن اسود باقيا  
 بل كل دية السن ويجب الارش على من اقاد سنه ثم يبتسب اي يبتسب  
 من اقاد فعلم انما اقاد بغير حق وكان واجبا ان يسأله في حوله ثم يقتص ولما  
 كان بغير حق ينبغي ان يجب القصاص لكن سقط للشبهة فيجب الارش

في خمس

في خمس اصابع نصف الدية سواء قطعها مع الكف او بدو فاق الكف تابع لها  
 مع نصف الدية ونصف دية وحكومة عدل فان الذراع ليست  
 بتعاوية روايت عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان ما زاد على اصابع اليد والرجل  
 الى المنكب والى الخنصر فهو تبع لان الشرح اوجب في اليد الواحدة نصف  
 الدية واليد اسرها هذه الجارحة الى المنكب وفي كف يدها اصبع  
 وان كانت اصبعان فخمسة او لا شيء في الكف هذا عند ابي حنيفة  
 الله تعالى وقال لا ينظر الى ارض الكف ولا اصبع فيكون عليه الاكثر ويدخل القليل  
 في الكثير وان كانت ثلثة اصابع يجب ارض الاصابع ولا شيء في الكف بالاجمال  
 لان لاكثر حكم الكل فاستبعت الكف وفي اصبع واثنين وعين صبي وذكره  
 لسانه لولم يعلم الصحة بهما دل على نظر وكثرة ذكره وكلامه حكومة عدل  
 هذا عندنا وعندنا في اخره رحمه الله تعالى يجب دية كاملة لان الغالب الصحة  
 اما ان علم صحة هذه الاعضاء فالواجب الدية الكاملة اتفاقا ودخل ارض  
 من صحة ذهبت عظم او شعر راسه في الدية وان ذهب سمعه او بصره او  
 نظره لا هذا عندنا وعندنا رحمه الله تعالى لا يدخل في ذهاب  
 العقل والشعر ايضا لان كل واحد جناية على حدة قلنا الراس محل العقل  
 والشعر فالجنايات كلها على الراس فدخل بعض الدية في الكل والرأس ليس  
 محلا للسمع والبصر فالجناية عليها لاستتبع الموضع ولا قد ان ذهبت  
 عيناه بل الدية فيهما اي في الموضع والعينين الدية وهذا عند ابي حنيفة  
 رحمه الله تعالى وقال في الموضع القصاص وفي العينين الدية ولا يقطع اصبع  
 شل جازي هذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندنا وعندنا رحمه الله  
 يقتص من الاول وفي الثاني ادشها واصبع قطع مفصلة الاعلى وشمل  
 ما بقى بل دية المفصل والحكومة فيما بقى ولا يكسر نصف سن اسود باقيا  
 بل كل دية السن ويجب الارش على من اقاد سنه ثم يبتسب اي يبتسب  
 من اقاد فعلم انما اقاد بغير حق وكان واجبا ان يسأله في حوله ثم يقتص ولما  
 كان بغير حق ينبغي ان يجب القصاص لكن سقط للشبهة فيجب الارش

في خمس اصابع نصف الدية سواء قطعها مع الكف او بدو فاق الكف تابع لها  
 مع نصف الدية ونصف دية وحكومة عدل فان الذراع ليست  
 بتعاوية روايت عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان ما زاد على اصابع اليد والرجل  
 الى المنكب والى الخنصر فهو تبع لان الشرح اوجب في اليد الواحدة نصف  
 الدية واليد اسرها هذه الجارحة الى المنكب وفي كف يدها اصبع  
 وان كانت اصبعان فخمسة او لا شيء في الكف هذا عند ابي حنيفة  
 الله تعالى وقال لا ينظر الى ارض الكف ولا اصبع فيكون عليه الاكثر ويدخل القليل  
 في الكثير وان كانت ثلثة اصابع يجب ارض الاصابع ولا شيء في الكف بالاجمال  
 لان لاكثر حكم الكل فاستبعت الكف وفي اصبع واثنين وعين صبي وذكره  
 لسانه لولم يعلم الصحة بهما دل على نظر وكثرة ذكره وكلامه حكومة عدل  
 هذا عندنا وعندنا في اخره رحمه الله تعالى يجب دية كاملة لان الغالب الصحة  
 اما ان علم صحة هذه الاعضاء فالواجب الدية الكاملة اتفاقا ودخل ارض  
 من صحة ذهبت عظم او شعر راسه في الدية وان ذهب سمعه او بصره او  
 نظره لا هذا عندنا وعندنا رحمه الله تعالى لا يدخل في ذهاب  
 العقل والشعر ايضا لان كل واحد جناية على حدة قلنا الراس محل العقل  
 والشعر فالجنايات كلها على الراس فدخل بعض الدية في الكل والرأس ليس  
 محلا للسمع والبصر فالجناية عليها لاستتبع الموضع ولا قد ان ذهبت  
 عيناه بل الدية فيهما اي في الموضع والعينين الدية وهذا عند ابي حنيفة  
 رحمه الله تعالى وقال في الموضع القصاص وفي العينين الدية ولا يقطع اصبع  
 شل جازي هذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندنا وعندنا رحمه الله  
 يقتص من الاول وفي الثاني ادشها واصبع قطع مفصلة الاعلى وشمل  
 ما بقى بل دية المفصل والحكومة فيما بقى ولا يكسر نصف سن اسود باقيا  
 بل كل دية السن ويجب الارش على من اقاد سنه ثم يبتسب اي يبتسب  
 من اقاد فعلم انما اقاد بغير حق وكان واجبا ان يسأله في حوله ثم يقتص ولما  
 كان بغير حق ينبغي ان يجب القصاص لكن سقط للشبهة فيجب الارش

في خمس



او قلصا فرتت الى مكانها وبنت عليها اللحم **س** اي يجب لادش على من قلع من  
 غيره فرتت صاحب السن سنة الى مكانها فبنت عليها اللحم **س** اي يجب لادش لادش لان نبات  
 اللحم لا اعتاد له لان العروق لا تقود **س** لا ان قلع فبنت اخرى **س** فانه لا يجب  
 الا من على القالع لان الجناية اعدت معي كما اذا قلع من صبي فبنت لا يجب  
 الا من بالاجماع **س** وتعد بها الجناية لان الجناية قد تحققت والحادث  
 تعد منه من الله تعالى **س** او القعت شجرة ولم يبق اثر او جرح بضرب  
 قبله **س** بلا اثر **س** فانه يسقط الا من عند الجاني حينئذ رحمه الله تعالى والاشد  
 الموجب وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى اذ لا كرم وهو كونه العدل قبل  
 ينظر ان الانسان كم يحرج نفسه مثل هذه الجراحة فان بقى الناس يحرج نفسه  
 وياخذ على ذلك شيئا وعند محمد رحمه الله تعالى الجرح الطيب ومن المذموم  
**س** ولا يقاد جرح الا بعد برك **س** هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى  
 في الحال كما يقتضيه النفس **س** وعند القسبي والمجوز خطأ وعلى عاقلة المدية  
 ولا كفارة فيه ولا حرمان ارن ومن ضرب بطن امرأة فبنت خمسة اشهر وهو على  
 عاقلة ان اقلت ميتا او بقت ميتا فبنت **س** اي يجب المدية الكاملة ان اقلت  
 جثا فان لم توت بسبب الضرب **س** علم ان الغرة عندنا يجب في سنة فانه عليه السلام  
 جعل على العاقلة في سنة وايضا على بدل العوضون وجهه وما كان بدل العوضين  
 في سنة ان كانت ثلث المدية او اقل الى نصف العنبر **س** وفي رحمه الله تعالى  
 يجب الغرة في ثلث سنين كاللثة **س** وغرة ودية ان كان ميتا فان الامم ودية  
 الام فقط ان ماتت فالقت ميتا **س** لا يمكن ان يكون موته بسبب اخنائه بعد  
 من نصا وعند الشافعي رحمه الله تعالى يجب الغرة ايضا **س** ودية ان ماتت فالقت  
 جثا فان ما يجب في الجنين لو رتته موي ضاربه **س** اي ان كان الضارب  
 وارث الجنين لا يكون له شيء فان جثا لا يبرأ للقاتل **س** وفي جنين  
 الامة نصف عشر قيمة في الذكر وعشر قيمة في الانثى **س** اعلم ان الجنين  
 اذا كان حيا يجب فيه خمسمائة درهم سواء كان ذكرا او انثى اذا لفتا دست  
 في الجنين بين الذكر والانثى وهي نصف عشر من دية الذكر وعشر من

هذا هو الوجه في  
 ما ذكرناه من  
 الجنايات  
 والدية  
 والدية  
 والدية

يجب  
 في حال  
 في حال

في حال  
 في حال

من دية الانثى فاذا كان ديةا يجب ان يكون نصف عشر قيمة على تقدير ذكره  
 وعشر قيمة على تقدير انثى لان دية الرقيق قيمة فيما يقدر من دية الحر يقدر  
 من قيمة الرقيق فان قلت يلزم ان يكون الواجب في الانثى اكثر من الواجب في  
 الذكر قلت لا يلزم لان في العادة قيمة الغلام زائدة على قيمة الجارية  
 بكثير حتى ان قوت جارية بالف درهم يقدر الغلام الذي هو مثله ما في  
 الحسن بالغى درهم ف نصف قيمة الجنين ان كان ذكرا لا يكون اقل من قيمة  
 ان كان انثى وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى يجب المقتصان لو انقصت  
 الاثر بالقتل كما في البهائم فان الضمان يقتل الرقيق ضمان مال عنده  
 وعند الشافعي رحمه الله تعالى يجب عشر قيمة الامر **س** فان ضربت فاعتق ميتا  
 حيا فالقتة فان قبح قيمة حيا لاديته **س** لان قتله بالضرب السابق  
 وقد كان في حال الرق **س** ولا كفارة في الجنين **س** هذا عندنا وعند  
 الشافعي رحمه الله تعالى وما استبان بعض خلفه كالناتم فيما ذكر ونحن الغرة  
 عاقلة امرأة اسقطت ميتا عمد بدية او فعل بلا اذن زوجها فان اذن  
 لا **س** اعلم انها يجب على عاقلة المرأة في سنة واحدة وان لم يكن لها  
 عاقلة يجب في مالها في سنة ايضا **باب ما يجد في الطريق**  
 من احدث في طريق العامة كيف او يزاها او جرحا او دكنا وسعفه  
 ذلك ان لم يضرب بالناس **س** الكفيف المستراح والميزاب مجرى  
 السماء والجرح من البرج وقبل مجرى ماء يركب في الحايطة وعن البرزوخ  
 رحمه الله تعالى جرح يخرج من الحايطة ليلبي عليه **س** وكل من نقصه **س** اي  
 في صورته لم يضرب فلما صل انه ان اضرب بالناس لا يجوز له ان يضل وان لم  
 يضربهم يجوز لكن مع ذلك يكون لكل واحد نقصه لانه تصرف في الحق  
 المشترك فكل نقصه كما في الملك المشترك هو انه لم يضرب **س** وفي غير  
 نافذ لا يسعه بلا اذن الشركاء وان لم يضرب وصحن عاقلة دية من مات  
 بسبب طعنا كما في وضع حجر وحفر بئر في الطريق فقتل به نفس فان  
 تلف به بيمينه حتى هو ان لم ياذن به الامام **س** فان الضمان سنة جميع ما

هذا هو الوجه في  
 ما ذكرناه من  
 الجنايات  
 والدية  
 والدية

في حال  
 في حال



ذكرنا باحداث شئ في الطريق العامة انما يكون اذا العراة في الامام  
 فان اذن اومات واقع في بطريق جوعا او غما فلا **س** هذا عندنا في  
 حيفة رحمه الله تعالى وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى ان مات غما يجب الضمان  
 لان الغم سبب الوقوع والملاذبا لغمرهنا الاختناق من هواء البير  
**س** ومن نقي حجر او صنع اخر فقطب به رجل ضمن **س** لان فعل  
 الاول انفس بفعل الثاني فالضمان على الثاني **س** كمن حمل ثوبا في  
 الطريق فسقط منه على اخر او دخل حصير او قنديل او حصاة في مسجد  
 غيره او جلس فيه غير صل فقطب به احد **س** لو ان سقط الحصير او  
 القنديل على احد او سقط الظرف الذي فيه الحصاة على احد او كان  
 جالسا غير متصل فسقط عليه اعمى ضمن **س** لامن سقط منه رداء ليس  
 او ادخله في مسجد حية او جلس فيه مصليا **س** هذا عندنا في حيفة  
 رحمه الله تعالى وعندهما لا يضمن با دخال هذه الاشياء في المسجد  
 سواء كان مسجد حية او غير مسجد حية لان القربة لا تنقيد بشرط  
 السلامة ان تدبر المسجد لاهله دون غيرهم فنسل الغير مباح  
 فيكون مقيدا بشرط السلامة وعندهما الجالس في المسجد لا يضمن  
 سواء جلس للصلاة او غير الصلاة فالحاصل ان الجالس للصلاة في  
 المسجد لا يضمن عندنا في حيفة رحمه الله تعالى سواء في مسجد حية او في  
 غيره والجالس لغير الصلاة يضمن سواء كان في مسجد حية او غيره  
 وفي سقوط الرداء انما لا يضمن عند محمد رحمه الله تعالى اذا لبس ما يلبس  
 عادة اما ان لبس ما لا يلبس عادة كجوانق القلندر يضمن فسقط على انسان  
 فحكك يضمن بهذا اللبس بمنزلة الحمل وفي الحمل يضمن **س** وزيها حابط  
 مال الى طريق العامة وطلب نفقة مسلم او ذمي ممن يملك نفقة كالأهـ  
 بكم رهنه **س** فانه يملك نفقة بكم رهنه **س** وابا لطفل والوصي  
 والمكاتب والعبد المتاجر فلم ينقض فيه مذهب يملك نفقة ضمن مالا تلف  
 في عاقلة النفس **س** صورة الطلب ان يقول اني تقدمت الى هذا

في حيفة  
 رحمه الله تعالى

في حيفة  
 رحمه الله تعالى

هذا الرجل لعدم حابط ولا علم ان ذكر في الكتب الطلب والاشهاد لكن  
 الاشهاد ليس بشرط وانما ذكر ليتمكن من اثباته عند البكار فكان من  
 باب الاحتياط **س** لامن اشهد عليه فباع وقبض المئذى فسقط او طلب  
 ممن لا يملك نفقة كالمهرثين والمستأجر والموقع وسكن الدار فان مال  
 اليه دار رجل فلا الطلب فيصع تاجيله وبراءة منها لان مال الى الطريق فاجله  
 القاضى او من طلب **س** لانه حق العامة فلا يكون لهما ابطاله **س** فان بنى ما يلا  
 ابتداء ضمن بالاطلب كما في اشراج الجناح والحو **س** اشراج الجناح اخراج  
 الجذوع من الجدار الى الطريق والبناء عليها واما الخوخ كالكنيف والميزاب  
**س** حابط خسة طلب نفقة من احدهم وسقط على رجل ضمن العاقلة  
 خمس الدية كما ضمنوا ثلثيها ان حفر احد ثلثة في دارهم بيرا او بنى حابطا  
**س** اي ضمن عاقلة من طلب منه النقص خمس الدية لان الطلب صح  
 في الخمس وضمن عاقلة حافر البئر وباني الحائط ثلثي الدية لان الحافر و  
 الباني في الثلثين متعدي وهذا عندنا في حيفة رحمه الله تعالى وقالوا ضمنوا  
 النصف في الحائط والحفر والبناء اما في الحائط فلان التلف ينصب من  
 طلب منه معتبر وفي نصب غيره لا فكان فبين كما في حفر الاسد فبش  
 الحية وجرح الانسان وفي مسألة الحفر والبناء التلف ينصب المالك  
 لا يوجب الضمان وينصب الغاصب يوجب فيقيم فبين **س**

**باب جناية البهيمية وعلمها**

ضمن التراكب ما وطئت دأبته وما اصابته يد هافر جليها او داسها او  
 كدمت او خبطت او صدمت لاما نحت برجلها او ذنبها **س** فان  
 الاحترار عن الوطى وما يشابهه ممكن بخلاف النخبة بالرجل والذنب  
 هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى يضمن بالنخبة ايضا لان فعلها  
 يضاف الى التراكب **س** او عطب انسان بما دأبت او بالت في الطريق سائرة  
 او وقفها لذلك فان وقفها لغيره ضمن **س** فانها ان دأبت او بالت في  
 الطريق حاله السير لا يضمن اما اذا وقفها لتروث او يتول لا يضمن ايضا

في حيفة  
 رحمه الله تعالى

في حيفة  
 رحمه الله تعالى



بان بعض الدواب لا ينبغي ان يركب الا بعد الوقوف وان اذ قدما الغير ذلك  
 بعض لانه متعذر بالايقاف **م** فان اصاب يدها او رجلها حصاة او نولة  
 او اثاثة غبارا او جسرا صغيرا نفقا عينا او اخذ ثوبا لا يضمن وضعا بالكبير  
**س** لان الاحتمار عن الاول متعذر بخلاف الثاني **م** وضعا السابق و  
 القايده ما ضمنه الراكب وعليه الكفارة لا عليه **س** اي ان كان مكان الراكب  
 سابقا او قايده يضمن كل منهما ما ضمن الراكب ويجب على الراكب الكفارة لا على  
 السابق والقايده والراكب يحرم عن الميراث لا القايده والسابق **م** وضعا  
 عاقله كل فارسي وبنو الاخران اصطدا ما سائنا **س** هذا عندنا وعند  
 الشافعي رحمه الله تعالى يضمن كل نصف وبنو الاخر لان هلاكه بنفسه ليس بفعل  
 نفسه وفعل صاحبه فيفسد نصفه ويعتبر نصفه فلنا فصل كل منهما مباح  
 والمباح في حق نفسه لا يضاف اليه الهلاك وفي غيره يضاف **م** وسابق  
 دابة وقع اذاتها على رجل فانت وقايده قطار وخطي بعير منه رجلا الدية  
 وان كان مع سابق ضمنا فان قتل بعير ربط على قطار بلا علم قايده  
 رجلا ضمن عاقله القايده الدية ورجعوا بها على عاقله الرباط **س** لان الرباط  
 اذ قعمه من هذه العمدة اقول ينبغي ان يكون بنو مال الرباط لان الرباط  
 اذ تعصره خسران المال وسداما لا يخله العاقله قالوا وهذا اذا ربط  
 والقطار في السيرة امر بالقود لانه اما اذا ربط في غير حاله السيرة  
 فالضمان على عاقله القايده لانه قاد بعير غيره بغير امره لا صرحا ولا دلاله  
 فلما يرجع بالحلف من الضمان **م** ومن ارسل كلبا او طيرا وساقا فاصاب  
 في فوزه ضمن في الكلب لانه الطير ولا في كلب لم يستف **س** الحاصل انه  
 لا يضمن في الطير ساق او لم يسبق ويضمن في الكلب ان ساق وان لم يسبق  
 له ففي الكلب ينتقل الفعل اليه بسبب السوق وان لم يسبق لا ينتقل اليه لانه قاعل  
 مختار ولا يضمن في الطير اذا لم يسبق وكذا اذا ساق لان بدنه لا يطيق السوق  
 فوجوده كعدمه اقول نعم لا يطيق الضربه اما سوقه فبالزجر والصباح بخلاف  
 الصيد فانه يجل الصيد جردا والارسال لفردرة وعن ابى يوسف رحمه الله تعالى انه

من ارسل كلبا او طيرا وساقا فاصاب في فوزه ضمن في الكلب لانه الطير ولا في كلب لم يستف الحاصل انه لا يضمن في الطير ساق او لم يسبق ويضمن في الكلب ان ساق وان لم يسبق له ففي الكلب ينتقل الفعل اليه بسبب السوق وان لم يسبق لا ينتقل اليه لانه قاعل مختار ولا يضمن في الطير اذا لم يسبق وكذا اذا ساق لان بدنه لا يطيق السوق فوجوده كعدمه اقول نعم لا يطيق الضربه اما سوقه فبالزجر والصباح بخلاف الصيد فانه يجل الصيد جردا والارسال لفردرة وعن ابى يوسف رحمه الله تعالى انه

من ارسل كلبا او طيرا وساقا فاصاب في فوزه ضمن في الكلب لانه الطير ولا في كلب لم يستف الحاصل انه لا يضمن في الطير ساق او لم يسبق ويضمن في الكلب ان ساق وان لم يسبق له ففي الكلب ينتقل الفعل اليه بسبب السوق وان لم يسبق لا ينتقل اليه لانه قاعل مختار ولا يضمن في الطير اذا لم يسبق وكذا اذا ساق لان بدنه لا يطيق السوق فوجوده كعدمه اقول نعم لا يطيق الضربه اما سوقه فبالزجر والصباح بخلاف الصيد فانه يجل الصيد جردا والارسال لفردرة وعن ابى يوسف رحمه الله تعالى انه

من ارسل كلبا او طيرا وساقا فاصاب في فوزه ضمن في الكلب لانه الطير ولا في كلب لم يستف الحاصل انه لا يضمن في الطير ساق او لم يسبق ويضمن في الكلب ان ساق وان لم يسبق له ففي الكلب ينتقل الفعل اليه بسبب السوق وان لم يسبق لا ينتقل اليه لانه قاعل مختار ولا يضمن في الطير اذا لم يسبق وكذا اذا ساق لان بدنه لا يطيق السوق فوجوده كعدمه اقول نعم لا يطيق الضربه اما سوقه فبالزجر والصباح بخلاف الصيد فانه يجل الصيد جردا والارسال لفردرة وعن ابى يوسف رحمه الله تعالى انه

انه وجب الضمان في سدا كذا احتياطا والمشاخ رحيم الله تعالى اخذوا يقولون  
 ولانه دابة ينفذ اجابت نفسها او مالا ليل او نهذا ومن ضرب دابة عليها  
 ركب او خيل او غيرها وضرب بيدها اخر او نفرت فصدتته وقتلت ضمن هو  
 لا الراكب **س** هذا عندنا وعند ابى يوسف رحمه الله تعالى ان الضمان على الراكب  
 وان خسر نصفين وهذا اذا غلب بلا اذن الراكب اما اذا اغتصبها باذنه فلا ضمان  
 لانه امر بما يملكه اذ الخس في معنى السوق فانتقل الى الراكب فلا يضمن بالنفخ  
 كما اذا اغتصب الراكب نفخت **م** وفي ثقل عين شاة القصاب ما انفصها  
 وفي عين بقرة الجزار وجروزة والحمار والبغل والفرس ربع القيمة  
**س** لانه يمكن اقامة العمل بها بربع اعين عينيتها وحق الشاة وجل وعذلاتها  
 يجب النقصان كما في شاة القصاب قلنا في شاة القصاب المقصود اللحم فقط  
**باب جناية الرقيق وعليه**  
 فان جن جنم خطاء دفع سيده بها **س** اي بالجناية **م** وبكمه وليتها او فداء  
 بارسالها حاله **س** هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى الجناية في سرقة  
 سباع فيها الا ان يقتل المولى الارشش وغرة الخلاف يظهر في اتباع الجاني  
 بعد العتق فان المجني عليه يتبع الجاني اذا اعتق عند الشافعي رحمه الله تعالى **م**  
 فان فداءه فجنم كالا **س** فانه اذا اخذ من المولى فصار له لا  
 كان لم يكن فيجب بالثانية الدفع او الفداء **م** فان جن جنم يمين ونفسه بها  
 الى وليها يقسمان بنسبتهما او فداء بارسالها فان وبه او باعه او  
 اعتقه او بتره او استولد **س** اي الامة الجانية **م** ولم يعلم بها ضمن  
 الاقل من قيمته ومن الارشش فان علم بها عزم الارشش **س** فان المولى قبل  
 هذه التصرفات كان مختارا بين الدفع والفداء ولما لم يبق له الا للدفع بل  
 علم المولى بالجناية لم يصرف مختارا للارشش فصارت القيمة مقام العبد ولا  
 فائدة في التخيير بين الاقل والاكثر فيجب الاقل بخلاف اذا علم فانه يصبر  
 مختارا للارشش **م** كما لو عتق عتقه بقتل زيد او رميا او شجعه ففعل  
**س** اي اذا قال ان قتلت زيدا فانت حر فقتل او قال ان دميت زيدا فانت

من ارسل كلبا او طيرا وساقا فاصاب في فوزه ضمن في الكلب لانه الطير ولا في كلب لم يستف الحاصل انه لا يضمن في الطير ساق او لم يسبق ويضمن في الكلب ان ساق وان لم يسبق له ففي الكلب ينتقل الفعل اليه بسبب السوق وان لم يسبق لا ينتقل اليه لانه قاعل مختار ولا يضمن في الطير اذا لم يسبق وكذا اذا ساق لان بدنه لا يطيق السوق فوجوده كعدمه اقول نعم لا يطيق الضربه اما سوقه فبالزجر والصباح بخلاف الصيد فانه يجل الصيد جردا والارسال لفردرة وعن ابى يوسف رحمه الله تعالى انه

من ارسل كلبا او طيرا وساقا فاصاب في فوزه ضمن في الكلب لانه الطير ولا في كلب لم يستف الحاصل انه لا يضمن في الطير ساق او لم يسبق ويضمن في الكلب ان ساق وان لم يسبق له ففي الكلب ينتقل الفعل اليه بسبب السوق وان لم يسبق لا ينتقل اليه لانه قاعل مختار ولا يضمن في الطير اذا لم يسبق وكذا اذا ساق لان بدنه لا يطيق السوق فوجوده كعدمه اقول نعم لا يطيق الضربه اما سوقه فبالزجر والصباح بخلاف الصيد فانه يجل الصيد جردا والارسال لفردرة وعن ابى يوسف رحمه الله تعالى انه







رجل في الخطاء دفع السيد القاتل او فداء ولا يرجع على العبد الامر في  
 الحال وانما قال ويجب ان يرجع بعد العتق اذ لا واية لذلك فينبغي ان  
 يرجع باقل من قيمته ومن الفداء لان القيمة اذا كانت اقل من الفداء فالولي  
 غير معطى الى اعطاء الزيادة على القيمة بل يرجع العبد اقول ينبغي ان  
 لا يرجع بشئ لان الامر لم يصح والامر لم يوقع في هذه الورطة  
 لكما لعتل المامور بخلاف ما اذا كان المامور صبيًا وكذا في العمد ان  
 كان العبد القاتل صغيرا فان كان كبيرا اقتص **س** اي في العبد دفع  
 السيد القاتل او فداء ثم يرجع على العبد الامر باقل من قيمته ومن الفداء  
 ان كان العبد لقاتل صغيرا فان عمد الصغير كخطا وان كان كبيرا  
 يجب النقصان **س** فان قتل قن عمدا حرين لكل وليان فعنا احد وليي  
 كل منهما دفع نصف الى الآخرين او فدى بدية **س** وسقط حق من عفا  
 في الدية وانقلب حصته من لم يعف مالا فاما ان يدفع نصف او الدية الواحدة  
**س** فان قتل احدهما عمدا والاخر خطا وعفا احد وليي العمد فذلك  
 بدية لولي الخطاء ونصفها للاحد وليي العمد او دفع اليهم وقسم اثنا ثا  
 عولا عند ابني حنيفة رحمه الله تعالى وادبا ما اذ عفا عندهما **س** اما طريق  
 العول فان وليي الخطاء يدعيان الكل واحد وليي العمد يدعي النصف **س**  
 فان قتل عدهما فريهما وعفا احدهما بطل كل **س** اي عدا لرجلين قتل  
 ذلك العبد قريتهما ففعا احدهما بطل كل عند ابني حنيفة رحمه الله تعالى واما  
 يدفع الذي عفا نصف نصيب الى الاخر او بدية يرجع الدية **فصل**  
 دية العبد قيمته فان بلغت دية الحر وقيمة الامه دية الحر  
 نقص من كل عشرة **س** هذا عند ابني حنيفة وهدمهم الله تعالى اقصانا  
 لا بخطا رتبة العبد عن الحر وعند ابني يوسف والشافعي وجهما اقتصا  
 بيب قيمته بالغمة ما بلغت **س** وفي الغصب قيمته ما كانت **س** هذا بالاجماع  
 فان المعبر به في الغصب المالية لا الدمية **س** وما قدر من دية الحر  
 قدر من قيمته **س** اي قيمة العبد **س** ففي بدية نصف قيمته **س** اي

فيمر به في حنيفة رحمه الله تعالى  
 في العبد القاتل او فداء ثم يرجع على العبد الامر باقل من قيمته ومن الفداء ان كان العبد لقاتل صغيرا فان عمد الصغير كخطا وان كان كبيرا يجب النقصان س فان قتل قن عمدا حرين لكل وليان فعنا احد وليي كل منهما دفع نصف الى الآخرين او فدى بدية س وسقط حق من عفا في الدية وانقلب حصته من لم يعف مالا فاما ان يدفع نصف او الدية الواحدة س فان قتل احدهما عمدا والاخر خطا وعفا احد وليي العمد فذلك بدية لولي الخطاء ونصفها للاحد وليي العمد او دفع اليهم وقسم اثنا ثا عولا عند ابني حنيفة رحمه الله تعالى وادبا ما اذ عفا عندهما س اما طريق العول فان وليي الخطاء يدعيان الكل واحد وليي العمد يدعي النصف س فان قتل عدهما فريهما وعفا احدهما بطل كل س اي عدا لرجلين قتل ذلك العبد قريتهما ففعا احدهما بطل كل عند ابني حنيفة رحمه الله تعالى واما يدفع الذي عفا نصف نصيب الى الاخر او بدية يرجع الدية فصل دية العبد قيمته فان بلغت دية الحر وقيمة الامه دية الحر نقص من كل عشرة س هذا عند ابني حنيفة وهدمهم الله تعالى اقصانا لا بخطا رتبة العبد عن الحر وعند ابني يوسف والشافعي وجهما اقتصا بيب قيمته بالغمة ما بلغت س وفي الغصب قيمته ما كانت س هذا بالاجماع فان المعبر به في الغصب المالية لا الدمية س وما قدر من دية الحر قدر من قيمته س اي قيمة العبد س ففي بدية نصف قيمته س اي

ان نصيب من ابي حنيفة لا الغالب ولا المضرع ما  
 نصيبا كذا ونصيبا كذا ما صاحب كذا نصيبا كذا  
 في سقط وهدمهم الله تعالى اقصانا لا بخطا رتبة العبد عن الحر وعند ابني يوسف والشافعي وجهما اقتصا بيب قيمته بالغمة ما بلغت س وفي الغصب قيمته ما كانت س هذا بالاجماع فان المعبر به في الغصب المالية لا الدمية س وما قدر من دية الحر قدر من قيمته س اي قيمة العبد س ففي بدية نصف قيمته س اي

في العبد القاتل او فداء ثم يرجع على العبد الامر باقل من قيمته ومن الفداء ان كان العبد لقاتل صغيرا فان عمد الصغير كخطا وان كان كبيرا يجب النقصان س فان قتل قن عمدا حرين لكل وليان فعنا احد وليي كل منهما دفع نصف الى الآخرين او فدى بدية س وسقط حق من عفا في الدية وانقلب حصته من لم يعف مالا فاما ان يدفع نصف او الدية الواحدة س فان قتل احدهما عمدا والاخر خطا وعفا احد وليي العمد فذلك بدية لولي الخطاء ونصفها للاحد وليي العمد او دفع اليهم وقسم اثنا ثا عولا عند ابني حنيفة رحمه الله تعالى وادبا ما اذ عفا عندهما س اما طريق العول فان وليي الخطاء يدعيان الكل واحد وليي العمد يدعي النصف س فان قتل عدهما فريهما وعفا احدهما بطل كل س اي عدا لرجلين قتل ذلك العبد قريتهما ففعا احدهما بطل كل عند ابني حنيفة رحمه الله تعالى واما يدفع الذي عفا نصف نصيب الى الاخر او بدية يرجع الدية فصل دية العبد قيمته فان بلغت دية الحر وقيمة الامه دية الحر نقص من كل عشرة س هذا عند ابني حنيفة وهدمهم الله تعالى اقصانا لا بخطا رتبة العبد عن الحر وعند ابني يوسف والشافعي وجهما اقتصا بيب قيمته بالغمة ما بلغت س وفي الغصب قيمته ما كانت س هذا بالاجماع فان المعبر به في الغصب المالية لا الدمية س وما قدر من دية الحر قدر من قيمته س اي قيمة العبد س ففي بدية نصف قيمته س اي

اي ان كانت قيمة عشرة آلاف او اكثر يلزم في بدية عشرة آلاف او خمسة واهم  
 عمن قطع يد عمن فاعققت نسي اقمه ان ودره سبيته فقط واما لا  
 اي ان كان وارث العتق السيد فقط استوفى العتق وعنده ابني حنيفة واسفي  
 يوسف وجهما الله تعالى وعند محمد بن حنيفة الله تعالى لان القصاص يلزم بالموت  
 مستثالا الى وقت الجرح فان اعتبر حاله الجرح نسب الولاية الملك  
 وان اعتبر حاله الموت فالسبب الوراثية بالولاية لجهالة سبب الاستحقاق  
 يمنع الحكم لجهالة المقتول قلنا لا اعتبار لجهالة السبب عند يمين  
 من له الحق وان لم يكن الوارث السيد فقط اي في له وارث غير السيد  
 لا يقد بالاتفاق لانه ان اعتبر حاله الجرح فالمقتول السيد فقط  
 وان اعتبر حاله الموت فذلك الوارث او هو مع السيد لجهالة المقتول  
 له يمنع الحكم **س** فان اعتق احد عبديه فشتا فعتق احدا فارشما  
 للسيد فان قتلهما رجل يلزم بدية الحر وقيمة عمن وان قتل كلا رجل  
 فقيمة العبد **س** اي قال لعبديه احدهما حتر ثم شتا دفعت فعتق السيد  
 ان المراد باحد من هذا المعتق فارشما للسيد لما عرف ان البيان  
 الظاهر من وجه انشاء من وجه وبه الشبهة يبقى فلا لا نشاء فاعتبر  
 انشاء فكانت اعتق وقت البيان **س** وفي فقاء عمن عمن دفع سبيته  
 واخذ قيمته وامسك بها اخذ النقصان **س** اي ان نشاء السيد دفع  
 العبد الى الجاني واخذ القيمة وان نشاء امسك بها اخذ النقصان  
 وهذا عند ابني حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يختار بين الدفع والامساك  
 مع اخذ النقصان وقال الشافعي رحمه الله تعالى فقتلته القيمة وامسك  
 الجنة العتية فانه جعل الضمان في مقابل الغاية ففي البداية على  
 ملكه كما اذا فقاء احدى عمنه وقال لا المالية معتبرة في حق الاخراف  
 واما سقط في حق الذات فقط وحكم الاموال ما ذكرنا كما في الحرق  
 الفاحش فقال ابني حنيفة رحمه الله تعالى المالية وان كانت معتبرة فالأدمية  
 غير مخدرة فالعمل بالشبهين او جب ما ذكرنا **فصل**

في العبد القاتل او فداء ثم يرجع على العبد الامر باقل من قيمته ومن الفداء ان كان العبد لقاتل صغيرا فان عمد الصغير كخطا وان كان كبيرا يجب النقصان س فان قتل قن عمدا حرين لكل وليان فعنا احد وليي كل منهما دفع نصف الى الآخرين او فدى بدية س وسقط حق من عفا في الدية وانقلب حصته من لم يعف مالا فاما ان يدفع نصف او الدية الواحدة س فان قتل احدهما عمدا والاخر خطا وعفا احد وليي العمد فذلك بدية لولي الخطاء ونصفها للاحد وليي العمد او دفع اليهم وقسم اثنا ثا عولا عند ابني حنيفة رحمه الله تعالى وادبا ما اذ عفا عندهما س اما طريق العول فان وليي الخطاء يدعيان الكل واحد وليي العمد يدعي النصف س فان قتل عدهما فريهما وعفا احدهما بطل كل س اي عدا لرجلين قتل ذلك العبد قريتهما ففعا احدهما بطل كل عند ابني حنيفة رحمه الله تعالى واما يدفع الذي عفا نصف نصيب الى الاخر او بدية يرجع الدية فصل دية العبد قيمته فان بلغت دية الحر وقيمة الامه دية الحر نقص من كل عشرة س هذا عند ابني حنيفة وهدمهم الله تعالى اقصانا لا بخطا رتبة العبد عن الحر وعند ابني يوسف والشافعي وجهما اقتصا بيب قيمته بالغمة ما بلغت س وفي الغصب قيمته ما كانت س هذا بالاجماع فان المعبر به في الغصب المالية لا الدمية س وما قدر من دية الحر قدر من قيمته س اي قيمة العبد س ففي بدية نصف قيمته س اي

في العبد القاتل او فداء ثم يرجع على العبد الامر باقل من قيمته ومن الفداء ان كان العبد لقاتل صغيرا فان عمد الصغير كخطا وان كان كبيرا يجب النقصان س فان قتل قن عمدا حرين لكل وليان فعنا احد وليي كل منهما دفع نصف الى الآخرين او فدى بدية س وسقط حق من عفا في الدية وانقلب حصته من لم يعف مالا فاما ان يدفع نصف او الدية الواحدة س فان قتل احدهما عمدا والاخر خطا وعفا احد وليي العمد فذلك بدية لولي الخطاء ونصفها للاحد وليي العمد او دفع اليهم وقسم اثنا ثا عولا عند ابني حنيفة رحمه الله تعالى وادبا ما اذ عفا عندهما س اما طريق العول فان وليي الخطاء يدعيان الكل واحد وليي العمد يدعي النصف س فان قتل عدهما فريهما وعفا احدهما بطل كل س اي عدا لرجلين قتل ذلك العبد قريتهما ففعا احدهما بطل كل عند ابني حنيفة رحمه الله تعالى واما يدفع الذي عفا نصف نصيب الى الاخر او بدية يرجع الدية فصل دية العبد قيمته فان بلغت دية الحر وقيمة الامه دية الحر نقص من كل عشرة س هذا عند ابني حنيفة وهدمهم الله تعالى اقصانا لا بخطا رتبة العبد عن الحر وعند ابني يوسف والشافعي وجهما اقتصا بيب قيمته بالغمة ما بلغت س وفي الغصب قيمته ما كانت س هذا بالاجماع فان المعبر به في الغصب المالية لا الدمية س وما قدر من دية الحر قدر من قيمته س اي قيمة العبد س ففي بدية نصف قيمته س اي



قوله من لم يتركها

قوله من لم يتركها

قوله من لم يتركها

قوله من لم يتركها

فان جنى مدبراً ولم يتركها... فان جنى مدبراً ولم يتركها... فان جنى مدبراً ولم يتركها...

قوله من لم يتركها

قوله من لم يتركها

قوله من لم يتركها

قوله من لم يتركها

فان جنى مدبراً ولم يتركها... فان جنى مدبراً ولم يتركها... فان جنى مدبراً ولم يتركها...

قوله من لم يتركها

قوله من لم يتركها

قوله من لم يتركها

قوله من لم يتركها

قوله من لم يتركها

قوله من لم يتركها



1874

وہی ہے جس نے ان کو اپنا گھر بنا لیا ہے۔

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, showing dense cursive writing.

Handwritten text in Urdu script, likely a continuation of the letter or a separate note, written in a cursive style.

[illegible]

این خط را بپای خود بنویس

يسوقها رجل من عاقلته

وَقِي قَيْسٌ وَجَدَ عَلَى دَابَّةِ

فہر کا کبیر







دخراته فإنا لا يجوز رجوع عن ذلك **س** تبطل وصية المريض ووصيته لمن يخطبها  
 بعدها **س** أي وصية المريض لا امرأة شيئاً إذا وصي لها بغيره ثم تزوجها ثم ماتت  
 تبطل الوصية لأن الوصية الجارية بعد الموت وبعد الموت هي وأردت له  
 وأما الممثلة فهي وإن كانت بمنزلة في كالمضافة إلى الموت لأن حكمها يتقرر  
 عند الموت لا يرى أنها تبطل بالدين المستغرق وعن عدم الدين يعتبر من  
 الثلث بخلاف الأقرار فإنه إن أقر لها ثم تزوجها جثت بغيرها عند الأقرار  
 اجبته **س** كالأقرار ووصيته ومهنته لا ينفك كالأقرار أو عبد الله إن أسلم أو اعتق  
 بعد ذلك **س** أي أقر المريض أو وصي أو مولى له كالأقرار ثم أسلم الابن قبل  
 موت الأب بطل ذلك **س** أي أن الأقرار خلاصاً للثبوت قائم وقت الأقرار فاعتبر به  
 إرادته ثم لا ينافي وأما الممثلة والوصية فلما قررت وكذا إن كان الابن عبيداً أو  
 مكاتباً فعقوباً لا ينافي **س** ومهنته متغير ومفلوج واشتل ومسلول من كل ماله إن  
 طال مدته ولم يخف حوته والآخر ثلثه وإن اجتمع الوصايا أقدم الغرض وإن أخر  
 وإن تساوت قوة أقدم ما أقدم **س** أي إن اجتمع الوصايا وضاق بها ثلث  
 المال فإن كان بعضها فرضاً وبعضها نفلاً أقدم الغرض وإن كان كلها فرائض  
 وكلها فإقل أقدم ما أقدم الموصي **س** فإن أوصى بجمع أربع عنه ركنها من بلد  
 إن بلغ نفقته ذلك وآل فمن حيث تبلغ فإن مات الحاج في طريقه فأوصى بالجمع  
 عنه بجمع من بلد **س** أي بجمع من بلد عنده في حيفته إن بلغ نفقته ذلك والآل فمن  
 حيث تبلغ وعند ما بجمع من حيث مات وإن لم تبلغ النفقة ذلك فمن حيث تبلغ **س**

**باب الوصية بالثلث**

أي وصية بثلث ماله لا يزيد ومثله لآخر ولم يجز في الثلث بينهما بثلث  
 له وسدس لآخر بثلث بثلث لآخر وكذا لآخر بثلث بثلث **س**  
 قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الوصية بأكثر من الثلث إذا لم يجر الوارثة قد وقع  
 باطلاً فكانت أوصى بالثلث لكل واحد فنصف الثلث بينهما وقالوا إنما يبطل  
 الزائد على الثلث يعني أن الموصي لم لا يثبت حقاً للورثة لكن يعتبر في أن  
 الموصي لا يأخذ من الثلث حصته كالأزيد إذا لم يجب لأبطل هذا المعنى

والوصية بأكثر من الثلث إذا لم يجر الوارثة قد وقع باطلاً فكانت أوصى بالثلث لكل واحد فنصف الثلث بينهما وقالوا إنما يبطل الزائد على الثلث يعني أن الموصي لم لا يثبت حقاً للورثة لكن يعتبر في أن الموصي لا يأخذ من الثلث حصته كالأزيد إذا لم يجب لأبطل هذا المعنى

الثلث فيخرج الثلث ثلثه فالثلث واحد والكل ثلثه فماتت أربعة فيقسم  
 الثلث لجزء التهام فهذا مبني على أصل مختلف بينهم وهو قوله **س** ولا يصح  
 الموصي بأكثر من الثلث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى **س** والمراد بالضرب الضرب  
 المصطلح بين الخشب فإنه إذا وصى بالثلث والكل فماتت في حيفته رحمه الله  
 سهام الوصية اثنان لكل واحد نصف يضرب النصف في ثلث المالك  
 فالنصف في الثلث يكون نصف الثلث وهو واحد من كل سدس المال وعندهما  
 سهام الوصية أربعة من الواحد من الأربعة ربع فيضرب الربع في ثلث المال فالربع  
 في الثلث يكون ربع الثلث ثم لصاحب الثلث من الأربعة ومثلثه أو باع  
 فيضرب ثلثه الأربعة في الثلث يعني ثلثه الأربعة والثلث ولصاحب الثلث  
 واحد من الأربعة فيضرب الواحد في الثلث وهو الربع وهذا معنى  
 الضرب وقد تحرى فيه كثير من العلماء **س** أي في الحجابة والتعابة و  
 الدراهم المرسلة **س** أي الحجابة أن يكون لرجل عبدان قيمة  
 أحدهما ثلثون والآخر ستون فأوصى بأن يباع الأول من زيد بعشرة  
 والآخر من عمرو بعشرين ولا مال له من أوصى بها فالوصية في حق زيد  
 بعشرين وفي حق عمرو بأربعين فيقسم الثلث بينهما أثلاثاً فباعت الأول  
 من زيد بعشرين والعشرة وصية له في يباع الثاني من عمرو بأربعين  
 والعشرون وصية له فأخذ عمرو من الثلث بقدر وصيته وإن كانت  
 زائدة على الثلث وصورة التعابة اعتق عبدان قيمتهما ما ذكر  
 في المال لا مال له من أوصى بها فالوصية للأول بثلث المال وللثاني بثلثي  
 المال فساهم الوصية بينهما اثلاث واحدة للأول واثنان للثاني  
 فيقسم الثلث بينهما كذلك فيعتق من الأول ثلثه ومن عشرة و  
 يسعي في عشرين ويعتق من الثاني ثلثه ومن عشرين ويسعي  
 في أربعين فيضرب كل بقدر وصيته وإن كان زائداً على الثلث  
 وصورة الدراهم المرسلة أوصى لزيد بثلثين ودرهماً وآخر بستين  
 درهمين ماله ثمانون فيضرب كل بقدر وصيته فيضرب الأول الثلث في ثلث

والوصية بأكثر من الثلث إذا لم يجر الوارثة قد وقع باطلاً فكانت أوصى بالثلث لكل واحد فنصف الثلث بينهما وقالوا إنما يبطل الزائد على الثلث يعني أن الموصي لم لا يثبت حقاً للورثة لكن يعتبر في أن الموصي لا يأخذ من الثلث حصته كالأزيد إذا لم يجب لأبطل هذا المعنى











في المرض ينخذ من كل المال والنكاح في المرض بهر المثل ينخذ من كل ما كان في  
الى الموت فيعتبر من الثلث سواء كان في زمن الصحة او زمن المرض **م** ورضي  
منه كالحرة واعتاقه ومجانبته وحبته وضيانه وصية فان جازي واعتق في حق وماله  
سواء **س** صورة المجابة ثم الاعتاق باع عبدا قيمته ما يتان بجايه ثم اعتق عبدا قيمته  
مائة ولا مال له سواء يعرف الثلث الى المجابة ويسمي المعتق في كل قيمة وصورة العكس  
اعتق العبد الذي قيمته مائة ثم باع العبد الذي قيمته مائتان بجايه يتقسم الثلث وهو المائة  
بينهما نصفين فالعبد المعتق يعتق نفسه بجائنا ويسمي في نصف قيمة وصاحب المجابة يأخذ  
العبد الآخر بمائة وخمسين **م** وقال لا عتقه اصيل فيها **س** لانه لا يلحق العتق لانه  
المجابة اقوي لانه في ضمن عتقه المعاوضة لكن ان وجد العتق اقولا وهو لا يتحمل الدفع  
يزاحم المجابة **م** ففي عتقه بين المجابتين نصف للماولي ونصف للآخرين وفي مجابة  
بين عتق لهما نصف العتق اولى عند المجابتهما ولو تباينتا لم يثبت للمائة عتقه  
لا ينقد بما بقي ان ملك درهم بخلاف **م** وتبطل الوصية بعتق عتق ان جازي بعد موته الا في الثلث  
قدفع وان فدي لا **س** اوصي بان يعتق الورثة عتق بعد موته فجزى العبد دفع بطلت  
الوصية لان الدفع قد خرج فخرج عن ملكه فبطلت الوصية اما ان فدي الورثة كان العتق اوصية  
في ماله لم يلزم التزومه فجازت الوصية لانه ظهر عن الجناية **م** فان اوصي لزيد بثلث  
ماله وترك عبدا فادى زيد عتقه في صحة والوارث في حرض صدق الوارث وحمزيد  
الا ان يفضل عن ثلثه شئ او يبرهن على دعواه **س** اوصي لزيد بثلث ماله واعتق عبدا  
فادى زيد ان الميت قد اعتق العبد في الفقه لئلا يكون وصية فننخذ وصية من  
ثلث المال وقال الوارث اعتقه في حرضه والعتق في المرض مقدم على الوصية بثلث  
المال لقول الوارث لانه ينكر استحقاق زيد فيجوز زيد الا ان يكون ثلث المال  
زيد اعل قيمة العبد فننخذ الوصية لزيد فيها زاد الثلث على القيمة او يبرهن زيد على ان  
العتق كان في الصحة فنقبل بينته لانه ضمن في اشبات ذلك ليثبت له الوصية بالثلث  
**م** فان ادعى رجل ديناً على ميت وعبد اعتاقه في صحة وصدقه وارثه سمي العبد  
في قيمة **س** هذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يعتق ولا يسعي في شئ لان الدين  
والعتق في الصحة ظاهرهما بتقدير الوارث في كلام واحد فنصار كانهما وتعامعا

يعتق العبد الذي قيمته مائة ثم باع العبد الذي قيمته مائتان بجايه يتقسم الثلث وهو المائة بينهما نصفين فالعبد المعتق يعتق نفسه بجائنا ويسمي في نصف قيمة وصاحب المجابة يأخذ العبد الآخر بمائة وخمسين م وقال لا عتقه اصيل فيها س لانه لا يلحق العتق لانه المجابة اقوي لانه في ضمن عتقه المعاوضة لكن ان وجد العتق اقولا وهو لا يتحمل الدفع يزاحم المجابة م ففي عتقه بين المجابتين نصف للماولي ونصف للآخرين وفي مجابة بين عتق لهما نصف العتق اولى عند المجابتهما ولو تباينتا لم يثبت للمائة عتقه لا ينقد بما بقي ان ملك درهم بخلاف م وتبطل الوصية بعتق عتق ان جازي بعد موته الا في الثلث قدفع وان فدي لا س اوصي بان يعتق الورثة عتق بعد موته فجزى العبد دفع بطلت الوصية لان الدفع قد خرج فخرج عن ملكه فبطلت الوصية اما ان فدي الورثة كان العتق اوصية في ماله لم يلزم التزومه فجازت الوصية لانه ظهر عن الجناية م فان اوصي لزيد بثلث ماله وترك عبدا فادى زيد عتقه في صحة والوارث في حرض صدق الوارث وحمزيد الا ان يفضل عن ثلثه شئ او يبرهن على دعواه س اوصي لزيد بثلث ماله واعتق عبدا فادى زيد ان الميت قد اعتق العبد في الفقه لئلا يكون وصية فننخذ وصية من ثلث المال وقال الوارث اعتقه في حرضه والعتق في المرض مقدم على الوصية بثلث المال لقول الوارث لانه ينكر استحقاق زيد فيجوز زيد الا ان يكون ثلث المال زيد اعل قيمة العبد فننخذ الوصية لزيد فيها زاد الثلث على القيمة او يبرهن زيد على ان العتق كان في الصحة فنقبل بينته لانه ضمن في اشبات ذلك ليثبت له الوصية بالثلث م فان ادعى رجل ديناً على ميت وعبد اعتاقه في صحة وصدقه وارثه سمي العبد في قيمة س هذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يعتق ولا يسعي في شئ لان الدين والعتق في الصحة ظاهرهما بتقدير الوارث في كلام واحد فنصار كانهما وتعامعا

يعتق العبد الذي قيمته مائة ثم باع العبد الذي قيمته مائتان بجايه يتقسم الثلث وهو المائة بينهما نصفين فالعبد المعتق يعتق نفسه بجائنا ويسمي في نصف قيمة وصاحب المجابة يأخذ العبد الآخر بمائة وخمسين م وقال لا عتقه اصيل فيها س لانه لا يلحق العتق لانه المجابة اقوي لانه في ضمن عتقه المعاوضة لكن ان وجد العتق اقولا وهو لا يتحمل الدفع يزاحم المجابة م ففي عتقه بين المجابتين نصف للماولي ونصف للآخرين وفي مجابة بين عتق لهما نصف العتق اولى عند المجابتهما ولو تباينتا لم يثبت للمائة عتقه لا ينقد بما بقي ان ملك درهم بخلاف م وتبطل الوصية بعتق عتق ان جازي بعد موته الا في الثلث قدفع وان فدي لا س اوصي بان يعتق الورثة عتق بعد موته فجزى العبد دفع بطلت الوصية لان الدفع قد خرج فخرج عن ملكه فبطلت الوصية اما ان فدي الورثة كان العتق اوصية في ماله لم يلزم التزومه فجازت الوصية لانه ظهر عن الجناية م فان اوصي لزيد بثلث ماله وترك عبدا فادى زيد عتقه في صحة والوارث في حرض صدق الوارث وحمزيد الا ان يفضل عن ثلثه شئ او يبرهن على دعواه س اوصي لزيد بثلث ماله واعتق عبدا فادى زيد ان الميت قد اعتق العبد في الفقه لئلا يكون وصية فننخذ وصية من ثلث المال وقال الوارث اعتقه في حرضه والعتق في المرض مقدم على الوصية بثلث المال لقول الوارث لانه ينكر استحقاق زيد فيجوز زيد الا ان يكون ثلث المال زيد اعل قيمة العبد فننخذ الوصية لزيد فيها زاد الثلث على القيمة او يبرهن زيد على ان العتق كان في الصحة فنقبل بينته لانه ضمن في اشبات ذلك ليثبت له الوصية بالثلث م فان ادعى رجل ديناً على ميت وعبد اعتاقه في صحة وصدقه وارثه سمي العبد في قيمة س هذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يعتق ولا يسعي في شئ لان الدين والعتق في الصحة ظاهرهما بتقدير الوارث في كلام واحد فنصار كانهما وتعامعا

والعتق في الصحة لا يوجب السعاية لانه لا يقرر بالدين اقوي لانه في المرض يعتبر من  
كل المال والقرار بالعتق في المرض يعتبر من الثلث فيجب ان يبطل العتق لكنه لا يتحمل  
البطلان فيبطل معنى بايجاب السعاية **م** باب الوصية  
**للقارب وغيرهم** جازي من لصق **س** هذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعندهما  
الملاصق وغيره سواء **م** وصورة كل ذي رحم محرم من عرسه وحسنه كل زوج ذات  
رحم محرم منه واهله **س** هذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعندهما كل من يعولهم  
ويعيهم نفقة لقوله تعالى واوتيهما ما حكم اجمعين لانه حقيقة في الزوجة قال الله تعالى  
وسار بهما وما يقال بما تامل فلان **م** والم اهل بيته وابوه وجدته ونحوهم واقاربهم  
وذو قرابة وانسابهم فصاروا من ذوي رحم الاقرب غير الوالد والولادة  
**س** وانما قال محرم لان اقل اللبغ من اثنتان فاعتبر الاقربية كما في الميراث وهذا  
عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال الوصية لكل من ينسب اليه القربى له او كذا لاسلام وعند  
بعض المشايخ رحمهم الله ان القربى اسلم ويدخل الابعاد مع وجود الاقرب ثم لا يدخل قرابة  
الولادة وقد قيل من قال لولده قريبا فهو عاق **م** فان كان له عاق وخالفه فذا العتق **س** هذا عند ابي  
حنيفة رضي الله عنه وقال لا روح يتقسم بينهم ارباعا لعدم اعتبار الاقربية **م** وفي عرسه  
نصف بينه وبينهما **س** لان اقل اللبغ اذا كان اثنتين فللواحد النصف يعني النصف الآخر  
فيكون للثلاثين وعندهما قسم اثنتان بينهم **م** وفي عرسه نصف **س** اوصي للملاقب  
وله عرس واحد والنصف لا ذكرنا اثنا **م** والتم والقرابة فيها وان لم يلازمت وفي  
لولد زيد الذكر والا فخي سواء وفي ورثته ذكر كانشين **س** لانه اعتبر الورثة وحكم الارث  
هذا **م** وفي ايتام بينه وبينهم وبناتهم واراملهم دخل قترهم وعيهم وذكرهم وانما هم  
ان احصوا والاختلاف **س** اوصي لايام بن زيد او عاتقهم الاخره فان كانوا قوماً يحصون  
لا يكون تملكاً بل يراد به القرية وهي في دفع الحاجة فيصرف الى الفقراء منهم اي فقراء  
ايتام بن زيد او فقراء عيائهم وكذا في البائة **م** وفي بني فلان الاثنى منهم وبطلت  
الوصية لمواليهم فمن لم معتقون ومعتقون **س** لان اللفظ مشترك ولا عموم له عموم له  
ولا قرينة تدل على احدهما وفي بعض كتب الشافعي رحمه الله ان الوصية لكل **س**  
**من الوصية** يبع الوصية كجذعة عرسه وسكنه داره من مائة مائة وبطلت فان خرجت

يعتق العبد الذي قيمته مائة ثم باع العبد الذي قيمته مائتان بجايه يتقسم الثلث وهو المائة بينهما نصفين فالعبد المعتق يعتق نفسه بجائنا ويسمي في نصف قيمة وصاحب المجابة يأخذ العبد الآخر بمائة وخمسين م وقال لا عتقه اصيل فيها س لانه لا يلحق العتق لانه المجابة اقوي لانه في ضمن عتقه المعاوضة لكن ان وجد العتق اقولا وهو لا يتحمل الدفع يزاحم المجابة م ففي عتقه بين المجابتين نصف للماولي ونصف للآخرين وفي مجابة بين عتق لهما نصف العتق اولى عند المجابتهما ولو تباينتا لم يثبت للمائة عتقه لا ينقد بما بقي ان ملك درهم بخلاف م وتبطل الوصية بعتق عتق ان جازي بعد موته الا في الثلث قدفع وان فدي لا س اوصي بان يعتق الورثة عتق بعد موته فجزى العبد دفع بطلت الوصية لان الدفع قد خرج فخرج عن ملكه فبطلت الوصية اما ان فدي الورثة كان العتق اوصية في ماله لم يلزم التزومه فجازت الوصية لانه ظهر عن الجناية م فان اوصي لزيد بثلث ماله وترك عبدا فادى زيد عتقه في صحة والوارث في حرض صدق الوارث وحمزيد الا ان يفضل عن ثلثه شئ او يبرهن على دعواه س اوصي لزيد بثلث ماله واعتق عبدا فادى زيد ان الميت قد اعتق العبد في الفقه لئلا يكون وصية فننخذ وصية من ثلث المال وقال الوارث اعتقه في حرضه والعتق في المرض مقدم على الوصية بثلث المال لقول الوارث لانه ينكر استحقاق زيد فيجوز زيد الا ان يكون ثلث المال زيد اعل قيمة العبد فننخذ الوصية لزيد فيها زاد الثلث على القيمة او يبرهن زيد على ان العتق كان في الصحة فنقبل بينته لانه ضمن في اشبات ذلك ليثبت له الوصية بالثلث م فان ادعى رجل ديناً على ميت وعبد اعتاقه في صحة وصدقه وارثه سمي العبد في قيمة س هذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يعتق ولا يسعي في شئ لان الدين والعتق في الصحة ظاهرهما بتقدير الوارث في كلام واحد فنصار كانهما وتعامعا



الرقبة من الثلث سلت اليها **س** اي الى الوصي له لاجل الوصية **م** والاقسم الدار **س** اي قسم الدار ويسلم الى الوصي له مقدار ثلث المال ليس فيه و  
 ويجازى العبد **س** اي قسم الدار ويسلم الى الوصي له مقدار ثلث المال ليس فيه و  
 العبد يخدم الوصي له بمقدار ما تحت فيه الوصية ويخدم الورثة بمقدار ما لم يبع **م** ويموت  
 في حياة موصيه تبطل وبعد موته يعود الى الورثة **س** اي يموت الوصي له بعد موت  
 موصيه يعود الى ورثة الوصي لانه اوصى بالحق ينتفع الوصي له على ملك الوصي فاذا مات الوصي  
 له يعود الى ورثة الوصي بكم الملك **م** وبموت مستأذ ان مات وفيه غرة له من فقط **س**  
 اي للوصي له الغرة الكافية حال موت الوصي لانه لم يمت **م** وان غرة ابداه منه وما يمت  
 كما في غرة مستأذ **س** اي اوصى بثلثة سواء ضم لفظ الابد او لانه غرة وما يمت  
 ويصوف غرة وولد ما ولد له في وقت موت غرة ابداه **س** والفرق بين الغرة والخلع  
 والصوف ان الغرة يطلق على الموجود على ما يورثه بعد اخري والفرقة والصوف لا يطلقان  
 الا على المورث **م** اذا ضم ابداه صار غرة والخلع على تاول المورث فيصير في الغرة دون  
 الصوف لان العقد على الغرة المورث يصح شرعا كالمساقاة لا على الصوف والولد ونحوهما **م**  
 ويورث بيرة وكسنة جعلا في الغرة **س** لان هذا بمنزلة الوقف عند الوصي له غرة وفي الغرة  
 الوقف يورث عند واما عند فلان من موصية فلا يصح **م** والوصية يجعل احدكما غرة  
 سمي تواما ولا يقع فان اوصى يهودي او نصراني بان يجعل لقدم مستحقين بيرة او كسنة  
 يصح ولتقوم بيرة لا يقع لان الغرة في معتقدهم وهم متروكون على ما يدعون **م** كوصية  
 شئ من لا وارث له يمتا بكل ما لمسلم او ذمي **س** فان الوصية بكل المال اعمالا لا يجوز الوصية  
 لغير الحق للورثة واما المستأمن فورثته في دار الحرب وهم في حكم الاموات فلا مانع من كذا  
 القوت **باب الوصي** **س** يقال وصى الى فلان اي فوض اليه التقريف  
 في ماله بعد موته والائتم منه الوصاية بالكسر والفتح والمفوض اليه الوصي **م**  
 ومن اوصى الى زيد وقبل عنده فان رده عند ردوا الا لا **س** وانما لا يصح الرد بغيره  
 لانه اعتمد عليه حيث قبله فان صح الرد بغيره يلزم الغرور **م** ولزم بيع شئ من الركة غرور  
 وان جهل به **س** اي بالايضاء فان الوصي اذا باع شئ من الركة من غير علمه بالايضاء  
 ينقذ البيع بخلاف الوكيل اذا باع شئ بلا علمه بالوكالة **م** فان رده بعد موته ثم قبل  
 صح الا اذا انتد قاض رده **س** اذ يجرد الرد لا يبطل الوصاية لان في بطلان ضررا

بالميت

بالميت الا اذا نكح ذلك بكم القاضي **م** والى عبد او كافر او فاسق بطل العايش  
 بغيره **س** قبل الوصاية صحته وانما تبطل باخراج القاضي وقيل في العبد باطلا وفي غيره  
 صحته وقيل في الكافر باطلا لعدم ولاية على المسلم وفي غيره صحته **م** والى عبده صح ان  
 كان ورثة صفارا والا لا **س** هذا عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يصح وان كانت  
 الورثة صفارا وهو القياس لانه قلب المشروط له ان لعب من الشفعة ما لا يكون  
 لغيره والصغار فان كانوا اطفالا ليس لهم ولاية المنع فلا منافاة بخلاف ما اذا كان البعض  
 كبارا اذ لهم المنع ويبع نصيبهم من هذا العبد **م** والى عايش من القبايح ختم اليه كان  
 الوصي امينا قادرا على التقرف لا يجوز للقاضي اخراجه بل يجب توقيته **م** والى اثنين لا  
 ينفرد احدهما الا بشاء كنفه وتجهيزه والنفوسة في حققة وقضاء دينه وطلبه وشرائه  
 حاجة الطفل والالتجاء له واعناق عديدين **س** اي اذا اوصى باعناق عديدين فامد  
 الوصيين بكم اعقانه لعدم الاحتياج الى الراي بخلاف اعتناق العبد غير المعين  
**م** ورد ودية وتنفيذ وميتة معينتين وجع اموال ضاربة ويبع ما كان في نفقه **س**  
 فان بعض هذه الامور لا يحتاج الى الراي وبعضها بما يضر فيه التوقف فلا يشترط  
 الاجتماع والاجتماع في النفوسة شعبة هذا قول أبي حنيفة ومحمد ومهما الله وعند سيب  
 يوسف انه ينفرد كل بالتقرف في جميع الاشياء **م** ووصى الوصي اوصى اليه في ماله او مال  
 موصيه وصي فيها وقسم الوصي عن الورثة مع الوصي له يقع فلا ترجع عليه ان ضلع  
 قسطنم **س** اي قسم الوصي التركة مع الوصي له عن الورثة الصغار او الكبار  
 القبايعين يقع حتى لو قبض الوصي نصيب الورثة وضاع في يد لا يكون للورثة الرجوع  
 على الوصي له بشئ **م** وقسمه عن الوصي له معهم لا يبرج بثلث ما بقي **س** اي قسمه  
 الوصي عن الوصي له الغايب مع الورثة الكبار الحاضرين لا يصح حق لو قبض نصيب الوصي  
 له الغايب ومالك في يد رجع الوصي له بثلث ما بقي اما عن الوصي له الحاضر فقبض الوصي  
 نصيبه ان كان باذنه فهو وكيل عن الوصي له بالتبصير فلا يكون له حق الرجوع وان لم يكن  
 باذنه فلا الرجوع **م** وصحت للقاضي واخذة قسط **س** القسمة للقاضي قسمة التركة عن  
 الوصي له مع الورثة واخذ القاضي نصيب الوصي له فقله واخذة عطف على الضمير في صحت  
 ويجوز لوجود الفصل بينهما **م** فان قاسمهم في الوصية صح صح بثلث ما بقي بملكه في

ومن اوصى الى عبده وفي الوصية كذا  
 الوصية وانما عايشا كالمسلم في الوصية  
 كذا في حنيفة صح في العايش

غيره من اوصى القاضي اليه  
 ويصح ان يبيع من اوصى اليه

لان الوصي له انما هو الوصي لا العبد  
 او العبد المستأذ كذا في حنيفة  
 او العبد المستأذ كذا في حنيفة  
 او العبد المستأذ كذا في حنيفة

يعني اذا مات الوصي اوصى الى من فوض اليه في تركته  
 الا انما هو الوصي لا العبد المستأذ كذا في حنيفة  
 مستأذ كذا في حنيفة مستأذ كذا في حنيفة  
 مستأذ كذا في حنيفة مستأذ كذا في حنيفة

وقاية لولا ان الوصي له قد يبيع  
 في ماله حتى يفسد ما كان في يده

فان كنت فاضلا فاصبر

فان كنت فاضلا فاصبر



او يد من سيج من سيج ثلث ما بقي عند ابي حنيفة رضي الله عنه ابي يوسف رحمه الله  
 ان كان ما فرز للثالث لا يؤخذ من الباقي شيء وان كان اقل يؤخذ الى تمام  
 الثلث وعند محمد رحمه الله لا يؤخذ شيء في الباقي لان افرز الوصي كافرا للميت ولو افرز  
 الميت شيئا من مال الوصي ففناء بعد موته لا ينج من الباقي ولا يبي يوسف رحمه الله ان محل الوصية  
 الثلث فينفذ ان بقي من الثلث شيء ولا يبي حنيفة رحمه الله ان تمام القسمة بالتسليم الي  
 للجهة المستأمة فاذ لم يصر الى تلك الجهة صار كهلاكه قبل القسمة م وصح بيع  
 الوصي عبد من التركة بغيبه الغرام م اي يجوز للوصي ان يبيع لعقضاء الدين عبدا من  
 التركة بغيبه الغرام م ويخرج مبيع ما وصي ببيعه ويقصد ثمنه فاستحق بعد هلاك  
 ثمنه م ويرجع في التركة م اوصي للميت بان يباع هذا العبد ويتصدق بثمنه فباع  
 الوصي العبد وقبض الثمن فهلك في بيعه فاستحق العبد في يد المشتري ضمن الوصي  
 الثمن اي يرجع المشتري بالثمن على الوصي ثم الوصي يرجع في التركة لانه عامل للميت  
 وكان ابو حنيفة رحمه الله يقول لا يرجع في التركة لانه ضمن بقبضه ثم رجع الى ما ذكر  
 وعند محمد رحمه الله يرجع في الثلث لان محل الوصية الثلث م كما رجع في مال الطفل وصي  
 باع ما اصابه من التركة ومالك معه ثمنه فاستحق والطفل على الورثة بخصته م اي قسم  
 الميراث فاصاب الطفل بعد فباء الوصي وقبض ثمنه فملك في بيعه فاستحق العبد واخذ  
 المشتري الثمن من الوصي رجع الوصي في مال الطفل لانه عامل له ويرجع الطفل على الورثة  
 بنصيبه ما في يدهم لان القسمة قد انتقضت وصار كأن العبد لم يكن م ولا يبيع  
 وصي ولا يشتري الا بما يتغابن الناس م اعلم انه يجوز للوصي ان يبيع مال  
 العبيد وهو من المنقولات من الاجنبى بمثل القيمة وبما يتغابن الناس فيه وهو ما يخل  
 تحت تعويم المتولين ويجوز ان يشتري له من الاجنبى كذلك لابل الغبن الناشئ  
 واما من نفسه فان كان الوصي وصي الاب يجوز لا ان كان وصي القاضي لكن يشترط  
 ان يكون للصغير فيه منفعة ظاهرة وفتر بان يبيع ماله من الصغير وهو يادى  
 خمسة عشرة او يشتري مال الصغير لاجل نفسه وهو يادى عشرة  
 بخمسة عشر وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يجوز بكل حال  
 واما بيع الاب مال الصغير من نفسه فيجوز بمثل القيمة وبما يتغابن فيه واما عقار الصغير

في بيع مال الصغير من نفسه فيجوز بمثل القيمة وبما يتغابن فيه  
 في بيع مال الصغير من نفسه فيجوز بمثل القيمة وبما يتغابن فيه

في بيع مال الصغير من نفسه فيجوز بمثل القيمة وبما يتغابن فيه  
 في بيع مال الصغير من نفسه فيجوز بمثل القيمة وبما يتغابن فيه

في بيع مال الصغير من نفسه فيجوز بمثل القيمة وبما يتغابن فيه  
 في بيع مال الصغير من نفسه فيجوز بمثل القيمة وبما يتغابن فيه

فان باع الوصي من اجنبى بمثل القيمة يجوز هذا جواب المتقدمين واختيار المتأخرين انه  
 انما يجوز ان يرغب المشتري بضعف القيمة او للصغير حاجة الى ثمنه او على الميت  
 دين لا يقضى الا بثمنه قالوا وبنيته واما الاب ان باع عقار صغيره بمثل القيمة ان كان محمودا  
 عند الناس واستقر لئال يجوز فالقول بان يبيع العقار من الاجنبى كما يجوز عند تحقق  
 الشرايط المذكور كغلبة المشتري بضعف القيمة وتوخذ ذلك يؤذن ان يبيع من نفسه لا يجوز  
 لان العقار من انفس الاموال فاذا باع من نفسه فالقيمة ظاهرة م ويدفع ماله  
 مضاربه وشركه ويغناة ويقتال على الاملاء لا الا على لا يقرض ويبيع على الكمال الغاية  
 الا العقار م لان بيع ماله انما يجوز للحفظ والعقار يحفظ بنفسه م ولا يجوز في ماله  
 م لان المنقوض اليه للحفظ لا التجارة وصي ابو الطفل احق بماله من حقه فان لم يكن  
 وصية فالجدة ولغت شهادة الوصيين لو ارث صغيرا مال او كبيره مال الميت م لان  
 التعريف في مال الصغير للوصي سواء كان من التركة او لم يكن واما مال الكبير فان لم يكن  
 من التركة فلا ينظر للوصي فيجوز الشهادة وان كان من التركة لا يجوز الشهادة عند  
 ابي حنيفة رضي الله عنه وعند محمد رحمه الله لا ينظر للوصي في مال الكبير فقلنا له ولاية للفظ  
 وولاية البيع اذ كان الكبير غايبا م وصحت بغيره كشهادة رجلين كل واحد من يدين الف على  
 ميت والاخرين للاولين بمثل بخلاف شهادة بوصية الف والاولين بعبد والاخرين  
 بثلث ماله م فانه يجوز الشهادة عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله  
 لا والله اعلم **كتاب المني** هو ذو فرج وذكر  
 فان بال من ذكره فذكر وان بال من فرجه فأنى وان بال منها حكم بالاسبق وان استويا  
 فشكل ولا يعبر الكثرة م هذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال يعبر الكثرة م فان  
 بلغ مخرج طينة او طي اثرا فجل وان ظهر له ثدي او نزل لبن او حاض وجبل او وطى فأنى  
 م اي ان ظهر تلك العلامات فقط فذكر وان ظهرت من العلامات فقط فأنى م  
 والافشكل م اي ان لم يكن كذلك بان لم يظهر له شيء من العلامات المذكورة او جمعت  
 علامات المذكور مع علامات الاناث كما اذا خرجت طينة وظهر له ثدي فشكل م ينفذ  
 بين صف الرجال والنساء فان قام في صفهن اعاد وفي صفهم بعيد من يجنبه ومن خلفه مجازاة  
 وصلى بقتاع ولا يلبس حريرا وحليا ولا يكشف عند جل دأرة ولا يخلو به غير محرم جل  
 لانه يحتمل ادواته عداء

في بيع مال الصغير من نفسه فيجوز بمثل القيمة وبما يتغابن فيه  
 في بيع مال الصغير من نفسه فيجوز بمثل القيمة وبما يتغابن فيه

في بيع مال الصغير من نفسه فيجوز بمثل القيمة وبما يتغابن فيه  
 في بيع مال الصغير من نفسه فيجوز بمثل القيمة وبما يتغابن فيه



هذا ما وجدته في نسخة من كتاب  
الشيخ الفاضل في تفسيره

او امرأة ولا يابا فبلا عزم ذكره للرجل والمرأة حصة وتبلى امة تحته ان مكنت لا والا فمن بيت  
المال ثم تبلى فان مات قبل ظهور حاله لم يسل ويهم من التيمم وهو جعل الغير ذا  
تهم وانما لا يشترى له جارية بفعله لان للبارية كما يكون ملكة له بعد الموت اذ لو كانت  
لجاءه لجل الجارية سيدها اذ لم يكن حنثي وكان هذا اولى من غسل الرجل الرجل ٢ ولا يخفى  
ما يتقاسم ميت ونسب سبعة قبوه قد مر معنى التبعية في باب الجنائز ٢ ويؤخذ  
الرجل بقرب الامام ثم هو ثم المرأة اذا صلى عليهم ٢ ليكون جنازة المرأة اربعة عيون  
الثامن ثم للحنثي ٢ فان تركه ابوه وابنا فله سهم وللابن سهمان وعند الشعبي رحمة  
له نصف النصيبين وذا لما ثمة من سبعة عند ابي يوسف رحمه الله وخمس من اثني عشر عند  
محمد رحمه الله ٢ اعلم ان عند ابي حنيفة رضي الله عنه له اقل النصيبين اي ينظر الى نصيبه ان كان  
ذكرا والى نصيبه ان كان انثى فاي منهما يكون اقل فله ذلك ففي هذه الصورة ميراث علي  
تقدير الاوثة اقل فله ذلك فان ترك زوجا ودية واخا لاب وام هو حنثي فعلى تقدير الاوثة  
ثلاثة من سبعة وعلى تقدير الذكوة اثنان من ستة فله هذا لانه اقل من ذلك لانه الثلث  
اقل من ثلثة الاسباع لان ثلث السبعة اثنان وثلث واحدة وثلثة اسباع السبعة  
ثلثة وعند الشعبي رحمه الله له نصف النصيبين اي يجمع بين نصيبه ان كان ذكرا ونصيبه ان كان  
انثى فله نصف ذلك المجموع ففسره ابو يوسف رحمه الله بانه ثلثة من سبعة لان له الكل  
على تقدير الذكوة والنصف على تقدير الاوثة فصار واحدا ونصفا فنصف ثلثة الارباع فيكون  
للابن الكل ان كان منفردا وللحنثي ثلثة الارباع فالجمع اربعة فاكل اربعة وثلثة الارباع  
ثلثة صاير سبعة بطريق العول للابن اربعة وللحنثي ثلثة وان شئت يقول له النصف ان  
كان انثى والكل ان كان ذكرا فالنصف متيقن ووقع الشك في النصف الاخر فنصف صاير  
اربعا فالنصف والربع ثلثة ارباع وفسره محمد رحمه الله بانه خمسة من اثني عشر لانه يستحق  
النصف مع الابن ان كان ذكرا والثلث ان كان انثى والنصف والثلثة خمسة من  
سبعة فله نصف ذلك وهو اثنان ونصف من ستة ووقع اكسر بالنصف ففرب سيف  
اثنين صاير خمسة من اثني عشر هو نصيب الحنثي والباقي وهو السبعة نصيب الابن  
وان شئت تقول له الثلث ان كان انثى والنصف ان كان ذكرا ومخرجهما ستة فالثلث  
اثنان والنصف ثلثة فاثنتان متيقن ووقع الشك في الواحد الاخر فنصف صاير اثنين و

نصفا

هذا ما وجدته في نسخة من كتاب  
الشيخ الفاضل في تفسيره

هذا ما وجدته في نسخة من كتاب  
الشيخ الفاضل في تفسيره

نصفه وقع اكسر بالنصف فصار خمسة من اثني عشر وان اردت ان تعرف ان ثلثة  
من سبعة اكثر ام خمسة من اثني عشر ولان اردت ان تعرف ان ثلثة من سبعة اكثر  
من البقيس وهو جعل اكسر من مقام واحد فاضرب السبعة في اثني عشر صاير اربعة وثمانين  
ثم اضرب الثلثة في اثني عشر صاير ستة وثلثين فذلك هو الثلثة من السبعة واخر الثلثة  
في سبعة صاير خمسة وثلثين فهذا هو خمسة من اثني عشر والاول وهو ستة وثلثون  
زايد على هذا اي على خمسة وثلثين بواحد من اربعة وثمانين فهذا هو الثمانين ما ذهب  
اليه ابو يوسف وما ذهب اليه محمد رحمه الله ٢ **سائل** ثلثي كتابه الاخر سن اياما  
بما يعرف به كفاه وطلاقة وسيرة اؤده وقوده كالبيان ٢ اما الكتابية فهي اما غير مستبين  
كما كتبت به على الهواء او على الماء فلا اعتبار بها واما مستبين غير رسوم كحوان يكون على ورق  
شجر او على جدار او على كاذ كمن لا على رسم المكت بيان لا يكون مغنوكا فهو كالكتاب لا بد  
من النية او العزيمة كالاشهاد مثلا واما مستبين رسوم بان يكون على كاذ ويكون معنويا  
كخون فلان الى خلافه فله امثل البيان سواء من الغائب او من الحاضر ٢ ولا يخفى ٢ اي  
اذا اقربها بوجوب الادب بغير الاشارة او قذف بطريق الاشارة ٢ وقالوا في معتقل  
لله اعتبار باللسان حتى لا يقدّر على الكلام فعند الشافعي رحمه الله حكم حكم للآخر وعند  
اصحابنا رحمهم الله ان امته ذلك وعلم اشارته كان حكمه الاخرس والافلا وقدر الاستعداد  
سنة وقيل بان يبقى للامان الموت قيل وعليه الفتوى ٢ وفي غنم مذبوحه فيها  
المبيته وهي اقل تحريم واكمل في الاختيار ٢ انما قال في الاختيار لانه محل اكل  
المبيته في حال الاضطرار وقال الشافعي رحمه الله لا يباح التناول لان التحريم  
دليل ضروري ولا ضرورة هنا قلنا التحريم يصار اليه لرفع  
الحرج واسواق المسكين لا يخلو عن المردق و  
المغشوب والمحرّم ومع ذلك يباح التناول  
اعتمادا على الغالب ٢ ثم الكتابية  
بعون الله وحسن توفيقه  
ومعلي الله على سيدنا محمد  
وأهله اجمعين

هذا ما وجدته في نسخة من كتاب  
الشيخ الفاضل في تفسيره



ومنها القرن وهو حاكم علم به وسكت في بعض الروايات فانقاذ البيع والتسليم ثم قال ان لا يقبل قولهم وسكت  
وهو يحفل بنوا قراره وكذا الوعدا ودفعه بخبايته وسكت بخلافه لوجه او دفعه للبيع او دفعه او ساووه سكونه  
منها ليس بقرار برقة من جامع الغصولين

ثم اعلم ان الال في دار الاسلام هو الحرية في احدى احوالها اقام بينه لا يقبل بينتنا القول له فلا حاجة الى البينة  
لكن لو ادعى عليه الرق واقام بينه فالان لا يقبل بينته على حرية الاصل فدفع البينة الرق والناس حرار باينة لكن  
الا في اربعة احوال القذف بان ادعى القذف فادعى وطالبه القذف وقال لا قد هو وقت وسئل على عذافه لا يجد القذف  
حتى يبرهن على حرية لانه في الظاهر وهو دار الاسلام والظاهر يصح له دفع الاستحقاق لا الاستحقاق حتى لو ادعى عليه الرق  
وادعى حرية الاصل صدق في الحرية لتسكه بالظاهر فصلح الدفع وعن هذا قلنا من بيده دار صدق اذ داه في دفع الاستحقاق  
اما لو طالب به الشفعة في المشتري ملكه لانه لا يقبل قولهم يتيم البينة انها ملكه الرق حايط داه لائل بعد الا  
فان اذ اليد اناسكن لا مالك يصدق هو لا مدعي الضمان على يده من ان ملكه وكذا لو ادعى العاقد في عقد بعد ظهور حرية  
المعقود وعليه العيب صدق ويصدق اربعين الا اذ يبرهن في عقد ثمانين والثانية ادعى القاطع ان القطع طرفين ولا توجد  
واحد الاخر اذ لم يصدق الا بينته او علم الحكم بحرية ولو برهن على عقد قبل ولو غاب الموالي لقيامه على دفعه حاضر فينفذ  
على الغائب حتى لو غفر لا يعاد البينة والثالثة قال المشهود عليه الشهود بعد علم يصدق في الحرية الا بينته والرابعة  
ادعى الجاني اذ هو والارث على ما قلناه وقال العاقد هو وقت لم يصدق الجاني الا بينته ففس العقد لو انقا للبيع لا يقبل  
قول ان حر الاصل بلا بينة وتفسير الانقياد وان يتقاد للتسليم الى المشتري يعني اذا سلم الى المشتري لا يابى بكت اما  
التسكوت عند البيع لم يكن انقيا واذا البيع لم يتم به بل يقوم بالعاقدة وقدر في احكام السكوت انه لو بيع وسكت ثم  
قال بعد العلم بالبيع انما لا يقبل ففس ادعى حرية الاصل صدق مع البين لكن لا يمكن للمشتري ان يرجع بيته فلم يبر  
مقتضيا على طريقه ان يدعى الموالي اذ قد واقر له برق وبرهن على اقاراه ثم التقى يبرهن اذ حر الاصل او قن ادعى ان لو  
اعتقني فاقام بينه عليه فقبل ان يقتضي باقرار القن برق على نفسه اقام بينه على الاشاق يسمع اذا تناقض فيه لا يمنع  
اذا حر الاصل كما ينبغي في القول فكلما التجري ينفذ في الموالي يستبد به من ادعى انها منه فانكوت فصلا على اية جاز  
فكانها اذ اتى به العتق على بال فلو برهن على تجريرها يرجع بالمائة ومسلمها لم تكن تناقضا اذ لم يكن ان تقول ان لا اعلم  
بالعتق بين صالحه ففس ادعى مقتضا ثم ادعى حرية الاصل المحلية يسمع اذ لا يقبل النقض والتناقض انما يمنع  
ما يقبل النقض ادعى ان كنت عبيدك وحررتي فبرهن الذي عليه انك ادعيت قبل هذا اني كنت عبيدك وحررتي ابوك  
لم يكن تناقضا ادعى الحرية على قلام انك كنت ملكا بيننا الى يوم موته فبرهن القن اني كنت ملكا فلا انحر وحررتي  
قبل بينته وينتصب خصما عن الغائب فاذا ثبت الملك له اذا ملكه شرط عتقه فينتصب خصما عنه في ثبات الملك والحقاق

فاذا قضى

فاذا قضى به فبرهن آخر انك قتي لا متبل اذ ذلك القضاة تغلب على الناس كافة اذ فيه مبرورته اهلا للشهادة  
والقضاء وهو يشهد في حق الناس فينتصب هذا الذي خصا عن الناس كاذبا منهم حقا فبرهن عليهم ادعى حرية الاصل ولم يذكر  
اسم له ولا اسم ابائهم يجوز لوارث ان يكون حر الاصل والام رقيق بان استولد جارية وكذا لو قال له امرأه لرجل تزوجني  
فاني حر فتزوجها فولدت ثم ظهر انها امته الخرافا لام رقيق والولد حر بعينه ولا يرجع اذ الرجوع يعتمد المعاوضة  
ولم يوجد قبل قد يكون الولد حرا من رقيقين بل لا يخرج وموتة وموتة ان يكون للمزول وهو قن لا ينجي فزوج  
الاب امته من ولده برضا مولاه فولدت الماتة ولدان فلهذا المولى من جامع الغصولين  
في الفصل التاسع والاربعين

**دعوى الجاهل** اذ زوج بيته وجوزها فماتت فزعم ابوها ان الجاهل اذ اعاد منها ولم يبرهن بالقول للزوج وعلى الاب بينه  
اذا كانا هر شهد للزوج اذ كانا هر اذ جوز بيته يدعي اليها بطريق التوكيد البينة الصحيح فبرهن ان يشهد هذا التسليم الي بيته  
اني اعطيت من الاشياء بنتي عارية او يكتب بيته معلومة وشهدا لبيته على قرار ان جميع في من النسخة ملكه الذي  
عارية في يدي كمن هذا يصلح للقضاء لا الاحتيا لجواز ان شراها في صغرنا فهذا الاقرار لا يصير للاب ديانا والاحتياط  
ان يشتري ما في من النسخة ثم يبرهن بيته عن الشمن وعن السفدي رج ان القول للاب اذ اليد استغنى من قبل  
فهو عرف ولان العارية تنزع والجهة تنزع والعارية اذا ما خل على الادبي مشن والفتوى اذ لو كان العرف  
مسترا ان الاب يدفع ذلك جهازا لعارية كماله ديانا فالقول للزوج ولو كان العرف مشتركا فالقول للاب  
حق القول للزوج مع يمينه على علم ح ان كان الاب من الاشرف لا يقبل قوله وان كان مما لا يجزئ النبات بشر  
قبل قوله ففس كتب نسو للارواح والاب ان من الاشياء ملك البينة لكن الشهود لم يروا من الاشياء جملة واحدة  
بعد واحد لم يبرهن ان يشهدوا بانها ملكها اقول من ظاهرها ان يكتب نسخة وشهدا لبيته على ان جميع ما في من النسخة  
ملكه الذي لا المان يجوز لهم الشها فقط فزوجها وبعث اليها مائة او مئتين وزنت اليه ففان قال ما بعثه فكله  
عارية فالقول له في تناقضه لا يترك التوكيد لها اخذ ما بعثته لانها زعمت اذ عوض للبيته فلما لم يكن ذلك عوضا فكل  
منها اخذ ما دفع ح لوجه تخمين بعثت اذ عوض فكله ولو لم تخرج به كبتها فلو كان مائة وبطلت بينتها على  
لو استملك ما بعثه الزوج اليها فكلها لجهة وخلف بيته ان يجوز له التضمن لان حكم العارية كذلك وكذا لو تلف  
الزوج ما بعثته اليه ينبغي ان يجوز لها التضمن اذ بعثت الى امرأه ابنة ثيابا ثم ادعى انها عارية صدق ففس  
بعث الزوج اليها مل زوجته اشياء عند زفافها منها ديباج فلما زفت اليها اراد ان ياخذ منها الديباج ليس له  
ذلك لو بعثت اليها على وجه التملك ث مانت فانتزعت والدتها مانتا فبعثت زوج الميعة بقرة الى امرأته لتزعم  
وتنفقها ففعلت وطلبت الزوج قبة البقرة فان اتفقا على شرط الرجوع يرجع لا لو اتفقا على ان يذكر القبة لانها

نهية لم يكن



